حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة ـ مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

الفكر النحوي العربي
بين الأصالة والتأثير المنطقي:
دراسة في التصورات والتصديقات

The Concept of Arabic Grammar between the Original and Reasonable

د. إبراهيم حسين صُنْبع

قسم اللغة العربية ـ الكلية الجامعية ـ القنفذة

جامعة أم القرى

المملكة العربية السعودية

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس
النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

إصدار خاص ـ لغة عربية (2)

1445 هـ / 2023 م

• ثمن العدد

الكويت: 500 فلس، البحرين: دينار واحد، قطر: 10 ريالات، الإمارات 10 دراهم، السعودية: 10 ريالات، عمان : ريال واحد.
ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً.
ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات.

• الاشتراك السنوي (أفراد):

سنة واحدة: الكويت 4 دينار كويتي، الدول العربية: 6 دينار كويتي، الدول الأجنبية 22 دولار.
سنتان: الكويت 7 دينار كويتي، الدول العربية: 10 دينار كويتي، الدول الأجنبية 37 دولار.
ثلاث سنوات: الكويت: 10 دينار كويتي، الدول العربية: 14 دينار كويتي، الدول الأجنبية 52 دولار.
أربع سنوات: الكويت: 13 دينار كويتي، الدول العربية: 18 دينار كويتي، الدول الأجنبية 67 دولار.

• الاشتراك السنوي (مؤسسات):

سنة واحدة: الكويت 22 دينار كويتي، الدول العربية: 22 دينار كويتي، الدول الأجنبية 90 دولار.
سنتان: الكويت 37 دينار كويتي، الدول العربية: 37 دينار كويتي، الدول الأجنبية 150 دولار.
ثلاث سنوات: الكويت: 53 دينار كويتي، الدول العربية: 53 دينار كويتي، الدول الأجنبية 210 دولار.
أربع سنوات: الكويت: 67 دينار كويتي، الدول العربية: 67 دينار كويتي، الدول الأجنبية 270 دولار.

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى
توجه إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: 17370 الخالدية - الكويت: 72454 - تلفون: 24830256 - فاكس 24830256

ISSN 1560 - 5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aass@Ku.edu.Kw
http://apc.kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة: www.mandumah.com

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية 1973، مجلة الكويت للعلوم والهندسة 1973، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية 1975، لجنة التأليف والتعريب والنشر 1976، مجلة الحقوق، 1977، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية 1980، المجلة العربية للعلوم الإنسانية 1981، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية 1983، المجلة التربوية 1983،المجلة العربية للعلوم الإدارية 1991.

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
تعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في تخصصات
العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب

إصدار خاص (لغة عربية ، 2)
1445 هـ / 2023م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

هيئـة التحريـر

- **أ.د. تغريد محمد القدسي**
رئيسة هيئة التحرير
قسم دراسات المعلومات – جامعة الكويت

- **أ.د. باقر سليمان النجار**
جامعة البحرين – البحرين
أستاذ زائر بقسم الاجتماع – جامعة الكويت

- **أ.د. نعمان محمود أحمد جبران**
جامعة إربد – الأردن
أستاذ زائر بقسم التاريخ – جامعة الكويت

- **أ.د. عدنان يوسف العتوم**
قسم علم النفس – جامعة اليرموك – الأردن

- **أ.د. مشاعل الحملي**
قسم اللغة الإنجليزية وآدابها – جامعة الكويت

- **د. عبد اللّه محمد الجسمي**
قسم الفلسفة – جامعة الكويت

- **د. إبراهيم ناجي الهدبان**
قسم العلوم السياسية – جامعة الكويت

- **د. أحمد مبارك الحصم**
قسم الجغرافيا – جامعة الكويت

- **د. أسعد هاشم الصالح**
قسم اللغة العربية – جامعة انديانا
الولايات المتحدة الأمريكية

- **مها إبراهيم المسعد**
مديرة التحرير

الهيئـة الاستشارية

- **أ.د. باسل حاتم**
الجامعة الأمريكية - الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

- **أ.د. إبراهيم السعافين**
قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

- **أ.د. حمدي حسن أبو العينين**
كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

- **أ.د. ساري حنفي**
رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع
الجامعة الأمريكية - بيروت

- **أ.د. منى بيكر**
جامعة مانشستر - المملكة المتحدة

- **أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري**
قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

- **أ.د. عبد الله الوليعي**
قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود

- **أ.د. مأمون فندي**
مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية
المملكة المتحدة

قواعد النشر في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

- حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية هي فصلية تنشرُ البحوثَ والدّراسات الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، ويتوافر فيها ما يأتي:
- أنْ تُمثّلَ الدراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.
- لم يسبق نشر الدراسة بأي صورة كانت، ولم يسبق أيضا تقديمها للنشر الي جهة أخري أثناء ورودها إلى الحوليات. ويلتزم الباحث بكتابة إقرار وتعهد بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي وعاء نشر، أو أرسل إلى جهة أخرى.
- ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحة) وألا يزيد عدد الكلمات على (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
- يطبع البحث بوساطة معالج النصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط 14 Simplified Arabic للبحوث باللغة العربية، وعلى مسافتين، وبنط 12 Times New Roman في حالة البحوث باللغة الإنجليزية.
- يرفق الباحث ملخصا للبحث، مطبوعا باللغتين العربية والانجليزية، في حدود (200) كلمةً. على أن يحوي ملخص البحث: هدف الدراسة وأسئلتها، منهج الدراسة المستخدم، أبرز النتائج المستخلصة وأهم الاستنتاجات، إضافة إلى الكلمات الدالة (المفتاحية).
- يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.
- تقدم الخرائط والأشكال والرسوم (إن وجدت) بأصولها الصالحة للطباعة بصيغة JPG، وبمستوي دقة 600 × 800.
- في حالة رغب الباحث بنشر الصور أو الخرائط أو الأشكال البيانية الملونة؛ يلتزم بدفع تكاليفها.
- يراعي الباحث عند كتابة البحث الالتزام بالنسخة الأخيرة (السابعة) من نظام علم النفس الأمريكية American Psychological Association APA من حيث كتابة المراجع والهوامش في متن البحث ، إضافة إلى قائمة المراجع. على الوجه الموضح أدناه.
- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلف متبوعا بفاصلة، ثم سنة النشر. (يرجي الرجوع إلى دليل التوثيق وفقا لنظام APA لمزيد من التفاصيل.

مثال **(Courtois, 2001)**

- قائمة المراجع: يرجى الرجوع الى دليل التوثيق ،وفقا لنظام APA للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing with style.Style Writing Journal, 12 (6), 1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصة بنظام APA على :

http://www.apastyle.org

- يجب أن تشتمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script)
- لمعرفة قواعد النشر وأخلاقياته الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:

http://apc.kuniv.edu.ku/

شروط قبول البحوث في الحوليات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني؛ ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم. ـ تقبل الحوليات البحوث التي تقدم إلكترونيا فقط من خلال الموقع: http:// journals.KU.edu.KW/aass
- لا تقبل مجلة الحوليات البحوث التي سبق نشرها بأي شكل أو وسيط.
- لا تقبل مجلة الحوليات نشر أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو أي مستلات منها.
- لا ترد ولا تسترجع أصول البحوث المقدمة للنشر، سواء نشرت أم لم تنشر.
- لايجوز نشر البحوث مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحوليات على ذلك، وإذا ثبت نشرها فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.
- يمكن للباحث نشر بحثه مع جهات أخري، بعد الحصول على إذن كتابي سابق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات على نشره في الحوليات.
- يعرض البحث الذي تتوافر فيه القواعد المذكورة سابقا، وبعد موافقة هيئة التحرير، علي محكمين اثنين لتقرير مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة، ويكون التحكيم ثنائي الحجب (Double Blind Review)
- تمنح المجلة للباحث ثلاثين نسخة مجانية مطبوعة من بحثه المنشور .
- ترسل جميع المراسلات الخاصة بالحوليات ما عدا البحوث، إلي رئيس التحرير عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب : 17370 الخالدية

رمز بريدي : 72454 ـ الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyt Kulliyyat al-Adab

http://apc.kuniv.edu.kw/AASS

E-mail:aass@ku.edu.kw

افتتاحية الإصدار الخاص (لغة عربية)

لا يسعني في البداية إلا أن أشكر أعضاء مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت جميعًا. كذلك الشكر العميق موصول لأعضاء هيئة التحرير؛ على كل جهد يبذلونه في الحوليات. الشكر البالغ أيضًا للأستاذ الدكتور يعقوب الكندري؛ على المجهود الهائل الذي بذله للقيام بإجراءات تقييم هذه البحوث القيمة. ورغم حقيقة تكدسها لفترة ليست بقليلة لتنشر؛ فإن هذا العدد الخاص يتزامن مع الاحتفاء باليوم العالمي للغة العربية، ويعد إصدارًا خاصًّا بها. وكما ستخبرنا الملخصات والدراسات؛ فإن التنوع هو خاصيتها.

يأتي هذا العدد الخاص في شقين: واحد للغة، وآخر للأدب؛ وذلك نتيجة الكم الكبير من الرسائل التي وردت إلى الحوليات. وبما أن لغة الضاد من الأهمية بمكان؛ فلقد قمنا بنشرهما في حزمتين: واحدة للغة، وأخرى للأدب. حوت كل حزمة مجموعة من الرسائل:

الحزمة الآتية في اللغة، والرسالة الأولى للدكتور منصور مصلح حسون، أستاذ علم اللغة في كلية البترجي الطبية، وهي في قياس الخطأ والصواب، وعنوانها: «معايير التخطئة والتصويب في تحليل الزبيدي لأخطاء العوام»، ويستنبط لنا معايير التخطئة والتصويب كما وضعها الزبيدي، وكيف طبقها.

الرسالة الثانية للدكتور إبراهيم حسين علي صنبع، من قسم اللغة العربية بالكلية الجامعية في القنفذة جامعة أم القرى السعودية، بعنوان: «الفكر النحوي العربي بين الأصالة والتأثير المنطقي: دراسة في (التصورات والتصديقات) إلى القرن الرابع الهجري». وتعمد إلى تبيان الاتفاق والاختلاف في النحو بين فكرين: الأول فكر الهنود السريان اليونان والفرس من جهة، ومن الجهة الأخرى الفكر العربي. هذا رغم تركيز البحث على الفكر اليوناني أكثر لحقيقة أنه نال مساحة كبيرة في حركة الترجمة في القرنين الثالث والرابع الهجريين. هكذا يحاول الباحث تقصي كل فكر على حدة، وأثره في نشأة النحو العربي، وتأثره بها.

الرسالة الثالثة للدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب، أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية في القاهرة - جامعة الأزهر الشريف بجمهورية مصر العربية، وهي بعنوان: «البنية العاملية ومنازل الكلام في العربية: قراءة في كتاب القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس (ت 388 هـ)». كما يستدل من العنوان، تعمد الدراسة من خلال المنهج التحليلي الوصفي إلى بيان سعة الخطاب القرآني وتنوعه. والمحاور الخمسة التي تعتمدها الدراسة تؤكد هذا التنوع القرآني؛ وهي: نحو النص، أهمية كتاب القطع والائتناف، البنية العاملية، منازل الكلام بين حركة اللفظ ومنطق المعنى، وأخيرًا مفهوم التمام ومنازل القرآن الكريم في الوقوف.

الرسالة الرابعة للأستاذ الدكتور سيف الدين الفقراء من قسم اللغة العربية في جامعة مؤتة بالأردن، وعنوانها: «الإخلال باللفظ والمعنى في العربية». يعمد البحث إلى موضوع الإخلال اللفظي والمعنى في التفكير اللغوي العربي من خلال البنيتين: البنية الصرفية، والبنية التركيبية؛ وكيف يؤثر ذلك في المعنى، وأبعاد ذلك في الفكر النحوي العربي.

الرسالة الخامسة للدكتور المعتز بالله السعيد من كلية دار العلوم في جامعة القاهرة، بعنوان: «المعجم التأثيلي للغة العربية: المنهج والنموذج». تتطرق هذه الرسالة إلى افتقار اللغة العربية لمعجم تأثيلي للمفردات العربية، يبحث في معانيها، ويحقق في أصولها؛ كما يتطرق البحث إلى إشكالات بناء هكذا معجم، ويحاول طرح الحلول لبنائه. كما يطرح البحث إطارًا مرجعيًّا لضبط بناء هذا المعجم من خلال خمسة موارد هي: مدونة لغوية، معاجم النقوش العربية، مصادر الألفاظ المفترضة، معاجم اللغات الحامية السامية، ومصادر اللهجات العربية القديمة.

الرسالة السادسة للدكتورة خولة عبد الرحمن حمد الموسى، أستاذة اللغويات المساعدة في قسم اللغة العربية بكلية الآداب في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، بعنوان: «المولد في (لسان العرب) لابن منظور (ت 711 هـ): دراسة ومعجم». تحاول الدراسة حصر الألفاظ المولدة في معجم (لسان العرب)، وتصنيفها بحسب توليدها، والوصول إلى منهج ابن منظور في هذا الشأن. كما يوازن البحث بين الألفاظ المولدة في لسان العرب ومعاجم أخرى، ويخلص إلى استنتاج نتائج عدة خاصة بالألفاظ المولدة.

الرسالة السابعة للدكتورة عائشة إبراهيم حسن الملاح، المتفرغة للبحث العلمي في القرآن الكريم، «فروق الاستعمال بين (إن شاء الله) و(بإذن الله) في القرآن الكريم: دراسة في التركيب والدلالة»؛ فجاءت لتبحث فيما إذا كان التعبيران مترادفين أم لا، باعتماد المنهج الوصفي. يخلص البحث إلى عدم تشابه دلالاتهما، إذ يعد استخدامهما رديفين خطأ يجب تصويبه.

أما الرسالة الثامنة والأخيرة للدكتور عامر الزناتي الجابري، أستاذ اللغة العبرية والترجمة المشارك في جامعة عين شمس، بعنوان: «ترجمة جماليات السرد القرآني إلى اللغة العبرية بين الفراغ الدلالي وفاقد الترجمة: قصة نوح - عليه السلام - أنموذجًا». ميزة هذا العمل أنه فريد من نوعه؛ فالدراسات المشابهة قليلة، وهو يتناول مشاكل الترجمة ليتمكن من تحديد كيف يتعامل المترجمون مع المادة القصصية. ويستعين الباحث بقصة نوح عليه السلام وترجماتها الست المختلفة إلى العبرية كنموذج. خلص البحث إلى إشكالية الترجمة، وتضييع المعنى الحقيقي في خضمها.

أ.د. تغريد محمد القدسي
رئيسة التحرير

Doi 10.34120/0757-043-951-002
الرسالة (2)

الفكر النحوي العربي
بين الأصالة والتأثير المنطقي:
دراسة في التصورات والتصديقات

The Concept of Arabic Grammar between the Original and Reasonable

د. إبراهيم حسين صُنْبع
قسم اللغة العربية ــ الكلية الجامعية ــ القنفذة
جامعة أم القرى
المملكة العربية السعودية

إصدار خاص ـ (لغة عربية، 2) 1445هـ/2023م

المؤلف :

د. إبراهيم حسين علي صنبع

- دكتوراه في النحو والصرف.
- أستاذ مشارك، جامعة أم القرى، الكلية الجامعية، القنفذة.

الإنتاج العلمي:

الأبحاث:

1- قرينة المعنى المعجمي وأثرها في توجيه الإعراب عند السمين الحلبي (ت 756هـ) نماذج من سورة البقرة، دراسة نظرية وتطبيقية، معهد الإمام الشاطبي للقرآن وعلومه، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، المملكة العربية السعودية، جدة، تحت النشر، 1444هـ.

2- بنية المقدمات ودلالتها السياقية في كتب إعراب القرآن الكريم. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العراق 2022م بحث منشور.

3- الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن السِّيد البَطَلْيوسي المعروف بـ(الخيطال) جامعة الأزهر، مجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق، 2022م بحث منشور.

4- التوجيهات الصرفية لابن سيده ت 458هـ في كتابه شرح أبيات الجمل دراسة وتحليل، مجلة جامعة الأزهر، غزة، 2021م بحث منشور.

5- طبقات النحاة (كتاب مراتب النحويين) لأبي الطيب اللغوي، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، 2021م بحث منشور.

6- استصحاب الحال بين أصول النحو وأصول الفقه، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العلوم العربية، 1430هـ بحث منشور.

7- موقف الإمام الخبيصي ت 731هـ من القراءات القرآنية في كتاب (الموشح على كافية ابن الحاجب في النحو) دراسة نحوية دلالية. منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2016م، بحث منشور.

8- أبو القاسم عبد الدائم بن مرزوق القيرواني ت : 472هـ حياته، وآراؤه النحوية والصرفية دراسة وتحليل. مجلة جامعة القيروان، تونس، 2016م، بحث منشور.

فهرس المحتوى

الملخص 13

مقدّمة 15

المَبْحثُ الأوّلُ 19

نشأة النحو العربي قبل سيبويه 19

الخليل وسيبويه ونضج النحو العربي 33

المَبْحثُ الثاني 43

الحركة الفكرية والفلسفية في القرنين الثالث والرابع الهجريين 43

حركة الفكر النحوي في القرنين الثالث والرابع الهجريين 62

الفرق بين الحد النحوي والحد المنطقي 65

أقسام الكلم والمقولات العشر والفروق عن النحو العربي 67

التصديقات (التراكيب) بين الفكر اليوناني والفكر النحوي 84

العلة بين الفكر اليوناني والفكر النحوي 93

الفروق بين القياس في الفكر اليوناني والفكر النحوي 98

الفروق في العلة بين الفكر اليوناني والفكر النحوي 106

الاستدلال غير المباشر (الاستقراء والتمثيل) 109

الخاتمة 114

الهوامش 119

المراجع 133

الملخّص

حرص البحث أن يبين موضوعاً يُعَدّ من الموضوعات المهمة في دراسات الفكر اللغوي (النحوي) التي شغلت بال الباحثين، وهي مدى الاتفاق أو الاختلاف ما بين فكرين : فكرٍ متمثلٍ في (الهنود والسريان واليونان والفرس) والفكر العربي (النحو)، وإنْ كانت هذه الدراسة قد أولت الفكر اليوناني عناية ومساحة أكبر بحكم أنّ هذا الفكر قد احتل مكانة كبيرة في حركة الترجمة، وبخاصة في القرنين الثالث والرابع الهجريين، فالباحثون يرون أنّ هذا الفكر قد امتدّ إلى جلّ العلوم العربية، ومنها الفكر النحوي العربي، مما يتطلب من الباحث أن يستقصي أهم ما قام عليه كلّ فكر منهما، فيحاول أنْ يقف على نشأة النحو العربي، وما صاحبها من أقوال العلماء، ما بين القول بأصالة هذه النشأة أو التأثر بمن سبقهم من الأمم، ثم بعد ذلك يبين هذا البحث أسس بناء النظرية (النحوية) في كلا الفكرين (اليوناني والعربي)، فيرصد ما جاء في التصورات (الحدود والرسوم) والتصديقات (التراكيب)، ليحكم بعدها على مدى التأثر أو أنّ علوم العربية (النحو) نبعت من بيئة أهلها وتفكير أصحابها دون أثر أجنبي، مدعّما كل ما أقول بالحجة، والأدلة العلمية القائمة على المنهجية السليمة بعيداً عن أي تعصب أو هوى.

الكلمات الدالة (المفتاحية): النحو، المنطق، التراكيب النحوية، العلة النحوية، الاستقراء الناقص.

المقدمة

تُعدَّ قضية التأثير بين النحو العربي أو بمعنى أدق بين الفكر اللغوي عند العرب والفكر اللغوي عند الأمم التي سبقت كاليونان، والرومان، والهنود، والسريان، من القضايا التي سادها الغموض، ثم تشعبت فيها الأقوال والآراء بعد ذلك ما بين مؤيد أو رافض، أو مَنْ يقف وسطاً في عرض هذه القضية.

وسنعرض في هذا البحث آراء العلماء حول هذه القضية مع التركيز بشكل أكبر على ما قيل حول التأثير اليوناني؛ لأنّه شغل تفكير كثير من العلماء القدماء والمحدثين منذ القرن الثاني الهجري تقريباً امتداداً إلى العصر الحديث مع نفر غير قليل من المستشرقين، أو مَنْ تأثّر بهم من العرب، فجاءت في ذلك كتب وبحوث ومقالات رُدَّت ورُدّ عليها[1]، ولكن ذلك لا يمنع أنْ نأخذ ما نراه مناسباً للبحث مما جاء عندهم.

وسوف يجد القارئ الكريم في ثنايا هذا البحث تتبعاً حول نشأة النحو العربي منذ إرهاصاته الأولى كما زُعم على يد الإمام علي –كرّم **الله** وجهه– إلى أنْ قام أبو الأسود الدؤلي بإجرائه المهم لنقط المصحف، وتتوالى السلسلة في نشأة النحو حتى يبرز عبد**الله** بن إسحاق علماً مهماً في القياس النحوي حين بعج النحو، ومدّ القياس والعلل، إلى أن استقر النحو علماً قائماً على أساس نظرية العامل التي أقام بناءها الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه، بعد ما يزيد على مئة سنة من الإرهاصات الأولى.

فما إنْ خرج للناس كتاب سيبويه في القرن الثاني الهجري حتى خرج كثير من الباحثين إلى القول بأنّ بناء الكتاب بهذه الصورة ما كان إلا بأثر مِن درس نحوي أو لغوي سابق؛ من حَيْثُ: **حدوده**، **ومصطلحاته**، **وتبويبه**، ومع امتداد حضارة هذه الأمة في القرنين الثالث والرابع الهجريين، وبعد أنْ دخل

على العرب علوم الأمم الأخرى ومعارفها، بعد حركة ترجمة كبيرة كانت في عهد المأمون في بَيْتِ الحكمة، فازدهر علم المنطق، والفلسفة، فضلاً عن ترجمة العلوم العقلية من طب، وهندسة، وفلك، ففصّلت القول عن مسالك الثقافة اليونانية بتتبع أبرز قنواتها بدءاً من أفلاطون إلى أرسطو، ثم أتبعتها بذكر أهم مؤلفاتهم، وما انطوى تحتها من مباحث الفلسفة، والمنطق (**المصطلح، التعريفات، والحدود، والأقوال**)، والهدف من ذكرها معرفة مدى اتفاقها أو اختلافها عمّا جاء عند نحاة العرب، فكان لذلك مكانه الموسع في هذا البحث.

وقد كان النحو العربي في القرنين الثالث والرابع الهجريين في حركة نهوض مستمرة تأليفاً، وتصنيفاً؛ فقيل: إنّ المنطق قد دخله وأثّر فيه، وتروي لنا كتب المجالس والمناظرات جزءاً من هذا الجانب تصورها كتب (**الإيضاح في علل النحو للزجاجي، والخصائص لابن جني، وإحصاء العلوم للفارابي، والحدود ومنازل الحروف للرماني**)[2] فنشأ في أحضان هذا الجو نقاش ومنافسة بين النحاة والمناطقة في حركة صراع مستمرة، حاول معها بعض النحاة بل قلة منهم أنْ يستعملوا بعض مصطلحات المنطق ومفرداته في ثنايا مؤلفاتهم التي لم تخرجهم عن أصول النحو العربي من **سماع، وقياس، وإجماع**، فكانت الغلبة للنحاة.

فالجو العام للثقافة الإسلامية استطاع أن يبقي النحو على امتداد عصور نهضة هذه الأمة علماً قائماً يخص تفكير أهلها، ومَنْ يتحدث بلغتها، فكان هذا الجو يشيع في مؤلفات علوم اللغة: نحوها وصرفها، ومعجمها، ودلالتها.

ومع إطلالة عصر النهضة عادت قضية التأثير بين النحو العربي ومنطق أرسطو جذعة فأحياها المستشرقون، ومَنْ تبعهم من الباحثين العرب، فقالوا بأثر فلسفة اليونان وعلومها على النحو العربي، بناءً وأصولاً ومنهجاً، وفي جانب

آخر وقف بعض المستشرقين ومعهم بعض الباحثين العرب موقفاً متزناً مبنياً على نظرة فاحصة للعلوم اللغوية لكل أمة، فجاءت مؤلفاتهم وبحوثهم ومقالاتهم بهذه الأفكار، وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في مبحثين:

- **المبحث الأول**:

قدّمتُ من خلاله نظرة عامة عن نشأة النحو العربي، والعوامل التي ساعدت على ذلك، إلى أن وقف النحو على يد أبي الأسود الدؤلي بمحاولته الإجرائية في الضبط الصوتي والإعرابي للمصحف، وما أن جاءت محاولة أبي الأسود حتى خرجت الأقوال بتأثره بالسريان، وغيرهم، فحاولت أن أردَّ على ذلك. وما إنْ استقر النحو على يد جماعة من النحاة كابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر؛ حتى ألصقت بهم دعوى الأثر الأجنبي، حاول الباحث معها أنْ يرصد كثيراً من الردود لدحض هذا القول، إلى أن اكتمل النحو واستقام على أسس علمية سليمة في عمل سيبويه (الكتاب) الذي ما إنْ خرج للنور، والتهم تحوم حوله بأنّه بُنيِ من فكر أجنبي (**يوناني أو هندي أو سرياني**)، وهو قول لا يستقيم مع وجود الأدلة التي تدفع عنه ذلك؛ كما سيأتي بيانه.

- **المبحث الثاني**:

فقد خصصته للحديث عن الحركة الفكرية في القرنين الثالث والرابع الهجريين التي أحدثها خلفاء بني العباس، وبخاصة الخليفة المأمون والدور الذي قام به من رقي للحضارة الإسلامية بعدما أوكل لمنْ عمل في دار الحكمة؛ فارتقى بفن الترجمة، فُعرفت علوم الأمم المجاورة ومعارفها من (**سريان، ويونان، وهنود، وفرس**)؛ مما يتطلب من الباحث أن يشير لأهم أعلام هذه الأمم ممنْ كان له أثر في الحركة اللغوية، فأشرنا إلى ما جاء عند أفلاطون، وأرسطو الذي كان لفكره مكانة في هذا البحث، وبخاصة في مبحثي التصورات

والتصديقات، فحاولنا أن نفصّل القول فيهما؛ لنرى مدى تأثيرها في النحو العربي، إذا ما علمنا أنّه قد انتشر في محيطه كثير من الأفكار اليونانية التي ترى أنّ نحاة هذين القرنين قد أدخلوها في صلب مؤلفاتهم النحوية، فجاءت كثير من العلل والأقيسة تحاكي مثل هذه الأفكار، مما جعل الباحث يقدم كثيراً من الأدلة والحجج التي ترفض مثل هذه الأفكار وصلتها بالنحو، وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأخذ المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف هذا الموضوع وتحليله، وفق نظرة علمية أصلية، ورصينة.

ثم ختمت الدراسة بأهم النتائج التي توصل لها الباحث.

وختاماً أرجو أن يسهم هذا البحث في عرض موضوع من الموضوعات الشائكة التي شغلت تفكير علماء سلف الأمة في ماضيها وحاضرها لبيان قضية الأصالة أو التبعية في النحو العربي، فسعيت بما أتيح لي من المصادر والدراسات القديمة والحديثة أنْ أثبت أصالة النحو العربي على مرّ عصور نهضة هذه الأمة وحضارتها. فحسبي أنني أخلصت النية، وبذلت من الجهد والوقت ما استطعت، فإنْ أكن أصبت فذلك بتوفيق **الله** وتسديده، وإنْ يكن إخفاق وتقصير فمِن نفسي، لذا فإنّني أرجو ممن يقرأ هذا البحث أنْ يبدي ما يراه يحتاج إلى تقويم وإعادة نظر، فجهود الباحث مهما كانت واسعة فهي بحاجة إلى نقد منصف، ليكون بمثابة الطريق الذي يعينه أنْ يواصل المسيرة للبناء في البحث العلمي لسلف أمتنا، وعلومها التي هي في أمس حاجتنا اليوم. فمن **الله** العون والتوفيق.

المبحث الأول

نشأة النحو العربي قبل سيبويه:

لم يكن للعرب في جاهليتهم اتصال مباشر بالأمم الأخرى إلّا ما ذكر عن الحارث ابن كلدة، وابن النضر من تعلمهما شيئاً من الطب، والعلوم القديمة من حكمة، وفلسفة، يقول الدكتور ناجي التكريتي «ويشير ابن أبي أصيبعة (ت 668هـ) إلى أنّ الحارث بن كلدة الثقفي سافر إلى البلاد وتعلم الطب في فارس. وكذلك يذكر وهو يؤرخ للنضر بن الحارث بن كلدة، من أنّ النضر قد سافر إلى البلاد كأبيه واجتمع بالأفاضل والعلماء بمكة، وحصل من العلوم القديمة وأشياء جليلة القدر، وأنّه أطلع على علوم الفلسفة، وأجزاء الحكمة، وتعلم من أبيه أيضاً ما كان يعلمه من الطب وغيره[3]. وهذا بحد ذاته لم يمثل إحاطة بمعارف الأمم الأخرى؛ لأنّه – وكما هو معروف عن تاريخ العرب في الجاهلية لم تكن حياة البداوة تسمح لهم أنْ يطلعوا على ما جاورهم من ثقافات.

فمعارفهم كانت كثيراً ما ترتبط بشؤون حياتهم وتسد حاجاتهم، فعرفوا عن أحوال الرياح، والسحب، والأمطار، ومواضع الكلأ، فضلاً عن فطنة بعلم الفراسة، وتتبع الآثار، وغيرها كثير من ثقافة الصحراء التي سجلتها كتب اللغة في مراحل التدوين.

وما إنْ هبّ نور الإسلام على الجزيرة العربية بالوحي المنزّل على رسوله –صلى الله عليه وسلم– حتى كان العرب أمام حياة جديدة في شتى المجالات دينياً– سياسياً– اجتماعياً– ولغويا، فالقرآن الكريم قد جمع شتات هذه المجالات وربطها بكريم آياته، ولمّا كان مجال هذه الدراسة لا يتسع لتفصيل القول فيها جميعاً؛ فإنّ بعضها خارج عن نطاق تخصص الباحث؛ لذا كان تركيز الباحث على الجانب اللغوي، وعلاقته بنشأة النحو.

من المعلوم أنّ علوم اللسان العربي قد نشأت مرتبطة بالقرآن الكريم، فقد نزل بلغة يعرفها العرب ويفهمونها، ولكنّه حاول أنْ يجدد في أساليبها ومفرداتها، يقول ابن خلدون «فاعلم أنّ القرآن نُزّل بلغة العرب وعلى أساليب بلاغتهم فكانوا كلهم يفهمون ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه»[4].

وما أنْ منّ الله على المسلمين بهذا الدين الجديد، واستقر في بقاع الجزيرة العربية، واطمأنت به نفوسهم، حتى أخذت تدب في داخلهم القوة والعزة لنشره خارج وطنهم، فهبّوا لهذه المهمة، وانطلقوا في أرجاء المعمورة، فأقبل عليهم أبناء الأمم مستبشرين بهذا الدين الذي سوف ينقلهم من الظلمات إلى النور، ولكنْ كان أكبر ما يواجههم في توصيله اللغة، فاختلاف لغتهم عن أبناء العروبة كان يمثل عائقاً لفهم هذا الدين، مما جعل هناك صعوبة في استقبال مفرداته واستيعاب تراكيبه؛ فأدّى إلى عدم استيعاب اللغة، ولكنّ ذلك لم يمنعهم من الدخول فيه والعيش بين أهله. وما إنْ انصهروا في المجتمع العربي حتى ظهرت لغتهم الأصلية حين يخاطبون غيرهم، أو يقرؤون القرآن مما جعل ذلك في وضع استهجان من أبناء العروبة، ويظهر أنّ هذه هي البداية الأولى التي من أجلها هبّ النحويون للدفاع عن لغتهم التي هي عماد نصهم المقدس، ولعلّ منها كانت الانطلاقة الحقيقية التي نشأ منها النحو العربي، وانطلقت معها عوامل ساهمت في نشأته يمكن أن نوجزها مما جاء عند الدكتور تمام حسّان، قد حدد عوامل نشأة النحو وجعلها ثلاثة:

(**العامل الديني والقومي والسياسي**)[5] ولا أظن المقام يسمح بتفصيل القول فيها، ولكن يبدو أنّ العامل السياسي قد أدّى إلى نهوض الموالي إلى دراسة النحو خدمةً للغة القرآن من جهة، ثم إنصافاً لبني جلدتهم من جهة أخرى، لم تؤد السياسة إذاً إلى دفع الدراسة النحوية فحسب. بل أدت إلى ازدهارها وإخضاعها للتطبيق والانحراف بها إلى الطابع التعليمي[6].

وعلى ضوء هذه العوامل نشأت الحركة الأولى لقيام النحو العربي، فقد اختلفت الروايات وتعددت حول الإرهاصات الأولى للنحو العربي قديماً وحديثاً[7]؛ فمنهم من نسب للإمام علي بن أبي طالب –رضي **الله** عنه– أنّه أول مَنْ تكلّم في النحو أو هي بداية مرتبطة على ما يبدو بالكوفة، وهذا الرأي في مجمله لا يرتقي إلى اليقين؛ لانشغاله –رضي **الله** عنه– بالحروب التي كانت في زمانه، فضلاً عن أنّ عِلْما مثل النحو يحتاج إلى ذهنية صافية للتفكير وإيراد الحجج. في بيان المسائل؛ وذلك لم يتأت للإمام علي، وهو ما وضّحه الأستاذ سعيد الأفغاني «ولست أدري هل أبقت أمور الخلافة والحروب والفتن وقتاً يفرغ فيه للتأليف في العلوم وتنقيحها واختراعها»[8].

ويمكن أنْ نقول بشيء من الاطمئنان إنّ البداية البسيطة أو العفوية للنحو العربي كانت بجهود مجتمعة برز فيها أبو الأسود الدؤلي علماً واضحاً في تلك البداية الملموسة من نقط المصحف، يقول السيرافي... «فأتى بكاتب من عبد القيس، فلم يرضه، فأتى بآخر (قال أبو العباس أحسبه منهم) فقال أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي نقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن اتبعت شيئاً من ذلك غُنّةً، فاجعل مكان النقطة نقطتين[9]. ولعلّ في هذا الخبر المنقول عن أبي الأسود ردّين؛ الأول: على مَنْ قال إنّ بداية النحو العربي منقطة ضبابية غامضة ليس فيها قول فاصل[10].

والثاني: على مَنْ ذهب إلى أنّ أبا الأسود قد أخذ فكرة النقط من السريان، ولعلّ هذا ما فتح باب التفكير في قضية مهمة جال فيها القدماء والمحدثون حول نشأة النحو العربي وأصالته.

ذهب عدد من الباحثين ممن اقتفوا أثر المستشرقين إلى أنّ أبا الأسود أخذ النحو والنقط عن السريان، منهم عبدالحميد حسن[11]، وجرجي زيدان[12]،

وأحمد أمين[13]، وغيرهم من الباحثين، يقول عبدالحميد حسن: «فأبو الأسود هو الذي وضع علامات لإعراب المصحف أو لضبط قراءته. فهل وضع ذلك على غير مثال في عصره وفي اللغات السامية الأخرى؟ والمعروف في تاريخ اللغات السامية أنّ السريان هم الذين ابتدعوا علامات الحركة في لغتهم، وأخذها عنهم سائر الساميين، وكانت هذه العلامات نقطاً فوق الحرف أو تحته أو في وسطه، وقد قصروا بذلك الاحتفاظ بالأحرف الهجائية دون تغيير فيها. فهل من صلة بين هذا وبين ما عمله أبو الأسود الدؤلي في اللغة العربية»[14].

ومِنْ هؤلاء الباحثين مَنْ ذهب أبعد من ذلك، فيرى أنّ تقسيم الكلام في النحو العربي مأخوذ من السريان، وهم متأثرون في ذلك بيعقوب الرهاوي الذي وضع النحو السرياني.

تقول الدكتورة خديجة الحديثي: «إنّ العربية اقتبست نحوها من السريانية وحصروا الاقتباس في ناحيتين: الأولى التقسيم الكلامي في النحو، والثانية النقاط العربية. والدكتور حسن عون الذي ذهب إلى أنّ النحو العربي أخذ الحركات التي كانت في السريانية» ويرى مصطفى نظيف «أنّ أبا الأسود وضع النقط والحركات مقتبساً من الأب يعقوب الرهاوي الذي ألف كتاباً في النحو السرياني»[15].

وما قاله هؤلاء الباحثون العرب يمكن الرد عليه وفق الآتي:

1- كما نعلم أنّ العقلية العربية ليس بمستنقص عليها أن تنتج أكثر من النحو، فهي أمة تحمل فكراً وإبداعاً بعدما نزل القرآن بين أيديهم، فأتقنوا من خلال حركة علمية في جل العلوم، فالنحو بدأ بسيطاً شأنه شأن أيِّ علم، ثم أخذ يتطوّر، فلا يمنع أنْ يكون أبو الأسود وغيره قد أقاموا اللبنة الأساسية في قيام النحو العربي، يؤكد ذلك الدكتور سعد الكردي "فأولئك

المولعون بردِ كُل ما هو عربي إلى أصل أجنبي هم من تلك الفئة مِنْ الباحثين التي تستكثر على العقلية العربية الإبداع والاستقلال الفكري، وتنفي عنها الأصالة العلمية، ويبدو أنّ أولئك الباحثين قد ظنوا أنّ النحو العربي قد وُلِدَ ناضجاً، فاتخذوا من ذلك دليلاً على نقله من نحو أمة أخرى، وقد سبق أنْ رأينا النحو العربي قد مرّ بمراحل تطويرية كثيرة قبل أنْ يصل إلى مرحلة الاكتمال»[16].

2- تنص المصادر التاريخية أنّ أبا الأسود أسبق تاريخياً مِن يعقوب الرهاوي، يقول الدكتور سعد الكردي: «بهذا يكون النحو العربي أسبق إلى الوجود من تدوين النحو السرياني وبخاصة نقط أبي الأسود الدؤلي التي ضبط بها أواخر كلمات القرآن ضبط إعراب فقد وضعها بين سنتي (35-49هـ 670-674م)، وهي الفترة التي ولي زياد المصرين، على حين تنص المصادر على أن يعقوب الرهاوي (19-90هـ 640-708م) وضع النقط السرياني في أواخر المائة السابعة وبداية المائة الثامنة للميلاد؛ أي بعد أبي الأسود الدؤلي بحوالي نصف قرن»[17].

3- يختلف النقط العربي عن نقط السريان؛ لأنّ النقط العربي مرتبط بدلالته على الرفع، والنصب، والجر بسبب تأثير العوامل في الكلمات، يقول الدكتور سعد الكردي:، وهناك فرق كبير بين طبيعة النقط العربي لأبي الأسود، وطبيعة النقط في النحو السرياني ومدلوله، لأنّ نظام النحو السرياني كان مرتكزاً على الأقاويل الخمسة التي يميزها منطق أرسطو... واختراع النحاة السريان نظام النقط، يعني نظام العلاقات التي تقابل في الكتابة بالإشارات الدالة على تلك الأقاويل في المشافهة. فإنّ هذا من مدلول نقاط أبي الأسود التي تدل على الرفع والنصب والجر الناتج عن تأثير العوامل في الكلمات، والمأخوذ من واقع اللغة العربية المعتمد على حركة

الفم وتشكل الشفة، لأنّ المتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنّه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه، وأمّا الجر فإنّما سمي بذلك؛ لأن معنى الجر الإضافة»[18]. إضافة إلى ذلك فإنّ النحو العربي يتميز بخاصية الإعراب الذي ينص العلماء أنّه مما انفرد به النحو، كما أكدّ الدكتور شوقي ضيف على ذلك «غير أنّه لا يمكن إثبات شيء من ذلك إثباتاً علمياً وخاصة أنّ النحو العربي يدور على نظرية العامل، وهي لا توجد في أيِّ نحو أجنبي»[19].

4- يختلف النظام النحوي بين لغة وأخرى من حيث الشكل والمضمون، وهذا ما يؤكد بعد نحو العربية عن نحو السريان، يقول الدكتور سعد الكردي: «إنّ النحاة السريان كانوا يعرفون أنّ نظام النحو السرياني يختلف عن نظام النحو العربي من حيث المضمون والدلالة، فهذا النحوي إيليا بن شينايا يفرد مجلساً من المجالس التي جرت بينه وبين الوزير الحسين بن علي المغربي، بمقارنة نفسية بين النحو العربي والنحو السرياني، يوضح فيها الفرق بين النظامين، كما يدل على ذلك الحوار التالي بين الرجلين:

قال الوزير: أترفعون الفاعل وتنصبون المفعول كما تفعل العرب؟

قلت: لا. قال: فكيف تعرفون الفاعل من المفعول؟ قلت: يدخل السريان على المفعول حرف اللام ليفرق بينه وبين فاعله، ولما كانت العرب إنّما يرفعون الفاعل وينصبون المفعول ليفرقوا بينهما، وكان للسريان علامة تدلهم على الفرق بين الفاعل والمفعول هي أبين من الرفع والنصب ما احتاجوا أن يرفعوا، وينصبوا المفعول كما تفعل العرب»[20]. ولم يكتف المستشرقون، ومَنْ تبعهم من الباحثين، بذكر الأثر السرياني على نشأة النحو العربي، بل امتد بأنْ نسبوا نشأة النحو للفرس والهنود، تقول الدكتورة خديجة الحديثي بعد أن جمعت آراء العلماء حول الأثر الفارسي في نشأة النحو العربي «ذهب بعض المستشرقين

والباحثين العرب إلى أنّ النحو العربي قد تأثّر بالعنصر الفارسي وغيره من العناصر، فمنهم المستشرق «فون كريمر» الذي كان يرى أنّ وضعه كان لحاجة الأجانب الفرس والآراميين إلى تعلم العربية، فأثّر هؤلاء بنقل ثقافتهم وآرائهم إلى النحو العربي. ومنهم شوقي ضيف الذي ذهب إلى أنّ العرب تأثرت مناهجهم في العلوم الدينية واللغوية بمنْ كان في العراق، أهدى هو وما وراءه من بلاد فارس إلى العرب كلّ ما عرف الفرس من حضارة دفعت العرب دفعاً إلى أن يؤسسوا على مناهجهم ودراساتهم المختلفة. ومنهم الأستاذ أحمد أمين الذي كان يرى أنّ الفرس الداخلين في الإسلام لما أعطوا حريتهم في العصر العباسي شاركوا في التأليف، ونهضوا بالثقافة العربية، وأنشأوا اللغة العربية ودوّنوا علومها كما دونت علومهم»[21].

ويظهر للباحث أن هذا الرأي في مجمله لا يستقيم، ولعلّه يدعم ذلك بأنْ يذكر أنّ النحو العربي في نشأته وبداية إرهاصاته لم يكن أمامه نحو أي أمة سابقة، وإلّا لما عجز أصحاب التراجم أن يشيروا إليه، فضلاً عن ذلك؛ فإنّ نحو العربية ارتبط بلغة أهلها ومعارفهم امتداداً من عصر الجاهلية إلى الإسلام، وهو ما ذكره الدكتور عبدالعال سالم مُكَرّم، «وفي رأيي الخاص أنّ قضية نشأة النحو مرتبطة بالمعارف السابقة للعرب في الجاهلية وفي العصر الإسلامي، وبخاصة في مجالي القراءة والكتابة، وكان يرى أنّ إنكار نسبة النحو إلى العرب في منشئة فكرة ضالة»[22].

ويضعف هذا الرأي أيضاً إذا ما عرفنا أنّ أكثر ما استفاد العرب من الفرس الأمور الإدارية والتنظيمية والسياسية، كما أشار إلى ذلك الدكتور الكردي: «كما يروي أنّه من نقل لهشام كتاب عن الفارسية يتحدث عن الدولة الساسانية ونظمها السياسية، ومن هذه الأخبار نجد أنّ الآثار التي ترجمت في العصر الأموي تنحصر بالصنعة بالطب والسياسة ونظم الحكم»[23].

أمّا ما يخص تأثر النحو العربي بما جاء عند الهنود فهو ما ذهب إليه نفر قليل من المستشرقين وبعض العرب؛ إذ رأوا أنّ نشأة النحو عند أبي الأسود تشبه نشأته عند الهنود»[24]. ولعلّي لا أطيل مناقشة هذا الرأي فيمكن أن تستفيد مما جاء عند الدكتور سعد الكردي في رده على مَنْ قال بتأثر النحو العربي بالنحو الهندي؛ «لأنّ مسألة نشأة النحو الهندي تقوم على الخيال والأسطورة، أمّا مسألة وضع النحو العربي على يد أبي الأسود فحقيقة لا يمكن إنكارها أبداً، لأنّها مدعومة بالسند التاريخي والدليل المادي؛ إذ إنّه ما زال يوجد مصاحف منقوطة على طريقة أبي الأسود الدؤلي، أمّا من الناحية التاريخية فإنّ صلة العرب المسلمين المباشرة بالهنود كانت متأخرة، فإنّ الفتح الإسلامي في الهند لم يأت إلاّ في عصر الوليد بن عبدالملك، ولا تذكر لنا المصادر العربية أو الأجنبية أنّ العرب قد اتصلوا بالنحاة الهنود أو أنّه ترجم أي كتاب هندي يتعلق بالدراسات النحوية، كما أنّه لا ينسب إلى أي نحوي عربي أنّه تتلمذ على يد أي نحوي هندي... أضف إلى ذلك أنّ نشأة النحو العربي كانت في أحضان الدين وفي ظل القرآن الكريم، ولم يكن من المستساغ حينئذ أنْ يغترفوا من دراسات السابقين في الميدان نفسه، وينسجوا على منوالها، وبخاصة أنّ النحو الهندي له صلة بديانتهم الهندوسية؛ حتى لا يطبقوا أحكاماً ارتبطت بديانات غير إسلامية على لغة القرآن»[25].

إذاً يمكن أنْ نقول ونحن مطمئنون أنّ النحو في نشأته وتكوينه قد استقام عوده في بيئة عربية. وهذا ما يمكن أن ندعمه بالاقتباسات الآتية:

يقول ليتمان: «كما تنبت الشجرة في أرضها نبت علم النحو عند العرب»[26]، ويقول الدكتور شوقي ضيف: «حاول بعض المستشرقين أنْ يصلوا بين نشوء النحو في البصرة والنحو السرياني واليوناني والهندي غير أنّه لا يمكن إثبات شيء من ذلك إثباتاً علمياً، وخاصة أن النحو العربي يدور حول نظرية العامل،

وهي لا توجد في أي نحو أجنبي»[27]. ويقول الدكتور حسن عون «والمرء أمام تحقيق في هذا الوقت المبكر لا يجد مناصاً أن يعجب بالجهد الخلاق، ويحترم أولئك الذي قاموا به، أو أرشدوا إليه، وبصفة خاصة قبل أن تحتك العقلية العربية الوافدة من الصحراء بالعقلية الأجنبية ذات الثقافات الواسعة والحضارات العريقة»[28].

وتبرز مدينة **البصرة** محطة مهمة في قيام دعائم النحو على أسس منهجية تدعمه القاعدة والاطراد فيها. ولعل المقام يتطلب أن نلقي الضوء سريعاً على أهمية هذه المدينة والأثر الذي أحدثته في النحو العربي. نزل المسلمون هذه المدينة وفتحوها على يد عتبة بن غزوان عام 14هـ في عهد الخليفة الراشد عمر ــ رضي **الله** عنه ــ ووفد إليها بعد ذلك كثير من أبناء الإسلام والعروبة، فأخذوا يرسون دعائم الدين الجديد بلغته التي نزل بها، ومع امتداد الزمن توسعت هذه المدينة، واستقبلت كثيراً من المعارف، وعلوم الأمم التي وفدت إليها؛ كونها مرفأً تاريخياً تجارياً للعراق على ضفاف الخليج، مما جعل أبناء كثير من الثقافات المختلفة ترد عليها، وقد أقام صرح العلم في هذه المدينة وساعد على نموه وتطوّره مساجد البصرة التي شهدت حركة غير عادية في مدارسة القرآن الكريم، ارتبطت بمجموعة كبيرة من الصحابة والتابعين، كأبي موسى الأشعري، وعمران ابن الحصين، والحسن البصري، وغيرهم من فضلاء هذه الأمة، وشيئاً فشيئاً كبرت حلقات التدريس في هذه المساجد إلى أنْ تطورت إلى دراسة أعمق للقرآن مرتبطة بتوجهات فكرية لكثير من الفرق الإسلامية في ذلك العهد، ولو أراد الباحث أن يسترسل في استعراض الحركات الفكرية المرتبطة بهذه المساجد لاحتاج إلى دراسة مفصلة تبعدنا عن المراد.

كذلك لا ننسى الدور الذي لعبته أسواق البصرة كالمربد فقد عجّت هذه السوق بكثير من أبناء العروبة وغيرهم يتنافسون في مضماره؛ لإبراز مواهبهم

في ساحته صادحين بأجمل ما تنتجه قرائحهم من فنون القول شعراً ونثراً. فبرز الأصمعي علماً بارزاً في هذه السوق، التي كانت في مرحلة تالية تمثل المعين لعلماء اللغة في جمع مادتها من أبناء العرب ممن صفيت سليقتهم، ولم تتأثر باللكنة والعجمة. يذكر ذلك الدكتور سعد الكردي: «وما كاد القرن الثاني ينتهي حتى يصبح المربد غرضاً يقصده الشعراء لا ليتهاجوا، ولكن ليأخذوا عن أعراب المربد الملكة الشعرية يحتذونهم، ويسيرون على منوالهم، فيخرج إلى المربد بشار وأبو نواس، وأمثالهما كما يخرج إليه اللغويون يأخذون من أهله ويدونون ما يسمعون»[29]. ولم يكن حصر حركة التطور في المساجد والمربد بل نجد يد الخلفاء والوزراء تمتد إلى المساعدة في بناء الحركة العلمية في هذه المدينة.

وقد ارتبط بهذه العوامل حركة علمية شهدتها البصرة، تتمثل بداية في حركة المظهر الديني الذي أصبح يناقش في أدق مسائل العلم، فبرزت حركة تفسير كبرى انقسمت إلى قسمين: اتجاه لتفسير القرآن بالمأثور. **واتجاه لتفسير القرآن بالرأي** تدعمه بعض الفرق الإسلامية كالمعتزلة، والمرجئة، والقدرية، بمعنى أنّ العقل الإسلامي قد انتقل إلى مرحلة متطورة في التفكير الجدلي والكلامي، ولم يكن **الفقه وأصوله** بعيدين عن هذا التيار العقلي، فهذا الإمام الشافعي يمثل هذا الاتجاه، فينشيء «الرسالة» التي يراها الدكتور محمد عابد الجابري المشرع الأكبر، للعقل العربي، يقول: «... بل اهتم أيضاً، وبكيفية خاصة، بالمضامين التشريعية في الخطاب القرآني وبكيفية استخلاص واستنباط هذه المضامين، وبذلك كان بحق أول واضع لقوانين تفسير الخطاب البياني، وبالتالي المشرع الأكبر للعقل العربي» [30]. ولا ننسى أنّ الحديث قد أخذ مكانته، وأتاح للعلماء أن يفسروا غريبه، ويجلّوا ما غمض من معانيه، وكان جلّ مَنْ قام بهذا العلم علماء اللغة الذين حفظت لنا كتب التراجم أسماءهم، فبرز الأصمعي، وقطرب،

وأبوعبيدة، وأبو عبيد، وأبو زيد الأنصاري، والنضر بن شُميل، وابن الأعرابي، وغيرهم كثير ممن عني بدراسة هذا المنبع من مصادر الفكر العربي، كذلك النحو لم يكن بعيداً عن هذا الجو؛ لعلّ أبرز ما ارتبط به النحو في هذه الفترة الاستنباط والاستقراء على ضوء قياس بسيط ارتبط بالتعليل التعليمي، لكنّه يحمل بعداً عميقاً للدرس النحوي قوامه توجيهات نحوية مهمة ارتبطت بحركة التصحيح النحوي، وعدم القبول أو التسامح مع ما خرج على قواعد النحو، ويقف على رأس هذه المرحلة **عبدالله بن أبي إسحاق** 117هـ ومن جاء بعده. فذكر ابن سلّام عن ابن إسحاق أنّه أول مَنْ نسب إليه معرفة العلل وأوّل مَنْ بعج النحو، ومدّ القياس والعلل[31].

ولعلّي لا أبعد إن كنت أذهب إلى أنّه متأثر في ذلك بالجو العام الفقهي الذي ساد الثقافة العربية في عصر نهضتها، يقول الدكتور سعد الكردي: «وكان الحضرمي يفترض ما لم يقع، وذلك أثر بيّن من آثار الفقه الإسلامي يدخل في النحو على يده»[32]. وهو ما أيّده الدكتور إبراهيم كايد محمود: "التأثر بالمناخ الإسلامي العام: نلمس قسماً من هذه الآثار الكلامية عند **عبدالله** بن أبي إسحاق الذي يُعدّ من أوائل رواد علماء البصرة النحوية فقد تَأَثّر ابن أبي إسحاق بالجو الكلامي في عدة أمور فقد اهتم بالقياس بالغاً... بل عني أيضاً بالتعليل الذي يقصده ابن أبي إسحاق، وهو محاولة إيجاد علة موجبة لما يصدره من أحكام، والعلة مصطلح كلامي استعمله أهل الكلام كثيراً في أحاديثهم»[33].

وحتى **عبدالله** بن أبي إسحاق لم يسلم مما ألصق بأبي الأسود قبله من تأثير الفكر الأجنبي على بنائه النحوي، فهذا الأستاذ محمد الكسار يقحم الفكر اليوناني على التفكير النحوي والقياس التعليمي عند ابن أبي إسحاق، وكأنّ الإبداع لم يقتصر إلاّ على غير أبناء العروبة، يقول: «وما أظن أنّ ابن أبي إسحاق قد تجرأ على تطوير قواعد أبي الأسود البسيطة الواضحة وإخضاعها

للتحليل الفلسفي والقياس المنطقي– المأخوذين عن اليونان والضبط الحرفي الصارم لإعراب الكلمات إلاّ بعد وفاة الرائد الأول لعلم النحو»[34].

وما قاله الأستاذ **الكسار** لا يستقيم ولا يثبت أمام الآتي:

1- سبق أنْ رددنا على مَنْ قال إنّ النحو العربي قد تأثر بالفكر الأجنبي، إضافة إلى ذلك فإنّ الترجمة أو النقل عن المنطق لم يكن إلاّ في القرن الثالث والرابع الهجريين، وقد ردّ الدكتور سعد الكردي على الأستاذ الكسار وفنّد رأيه وخطّأه، يقول: «إنّ التعليل عند الحضرمي لم يكن تعليلاً فلسفياً، إنّما كان تعليلاً تعليمياً يؤدي إلى معرفة كلام العرب، كمعرفة أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، والمضاف إليه مجرور... وهكذا، أمّا التعليل الفلسفي فلم يعرف في النحو العربي إلاّ عند نحاة القرن الرابع الهجري»[35].

2- أنّ القياس عند الحضرمي لم يكن منطقياً، وإنّما كان القياس عنده يعني القاعدة أو الضابط النحوي، فأين هذا من القياس المنطقي الذي يعتمد على مقدمة كبرى، ومقدمة صغرى، ونتيجة؟ ومثل هذا القياس لم يُتحدث عنه في النحو العربي إلا عند نحاة القرن الرابع الهجري.

3- أنّ **محمداً الكسار** وقع في خطأ علمي كبير عندما فاته ضبط المصطلح، وظن أنّ التعليل والقياس عند الحضرمي، وهو تعليل وقياس القرون المتأخرة، وهيهات ما بين هذا وذلك[36].

سارت حركة النحو العربي في تتابع مستمر في القرن الثاني الهجري، فبرز مجموعة من الأعلام كعيسى بن عمر (ت:149هـ) **وأبي عمرو بن العلاء** (ت:154هـ) مقتفين أثر أبي إسحاق الحضرمي في رسم معالم الدرس النحوي القائم على القياس للظاهرة النحوية وفق ما جاء عند العرب، شريطة ألّا

يخالف ما أطرد من القواعد، فسجّل هؤلاء النحاة مجموعة من المحاورات والمخاصمات مع أدباء العربية زاعمين أنّهم خرجوا عن مَهْيع القياس، ولا أظن المقام يسمح بذكر الأمثلة، فيمكن للقارئ الكريم النظر في ترجمة هؤلاء النحاة في كتب تراجم النحويين كمراتب النحويين، فضلاً عن كتاب سيبويه الذي ذكر آراء هؤلاء النحاة.

قبل أن أطوي هذه الصفحة من تاريخ النحو أود أنْ أشير إلى رأي ذكره الدكتور الكردي نقلاً عن الدكتور فؤاد حنا ترزي له صلة بما نعالجه من صلة النحو بالفكر المجاور، أو بمعنى أدق هل قبل النحو العربي التأثير الأجنبي في فترة القرن الثاني؟ لقد استند الدكتور فؤاد إلى مقولة عن ابن خلكان عن عيسى بن عمر وكتابه «الجامع» جاعلاً وجود هذا الأثر النحوي طفرة في التفكير، لابد أنْ يكون مأخوذاً عن تفكير، أو احتذاء للغة أخرى، وإليك تفصيل ذلك: ينقل الدكتور فؤاد حنا ترزي رواية ابن خلكان التي تقول: «إنّ سيبويه أخذ كتاب عيسى بن عمر الجامع في النحو» وبسطه وحشّى عليه من كلام الخليل وغيَّره، ولما كَمُل البحث والتحشية نُسب إليه، وهو كتاب سيبويه المشهور، ويعلق الدكتور ترزي على هذا الخبر بقوله: «وإذا صح قول ابن خلكان هذا ترتب عليه حكم في غاية الأهمية، وهو أنّ الطفرة البارزة في نشأة علم النحو يمكن أن تعزى لعيسى ابن عمر، وأنّ كتاب سيبويه لم يكن في الواقع سوى امتداد وتوسيع لما قام به في هذا المجال، ولعلّ عزوف سيبويه عن ذكر عيسى ناجم عن أنّ عيسى كان شعوبياً يطعن على العرب... ولعلّ مما يتنافى وطبيعة الأمور أن يجيء هذا العمل طفرة واحدة دون أن يتحذى نظيره له لغة أخرى، كانت قد سبقت العرب إلى تدوين نحوها، ومن الواضح أنّ هذه اللغة لا يمكن أن تكون السنسكريتية الهندية أو الفارسية لاختلاف نحوها عن نحو العرب لعدم انتمائها إلى الفصيلة السامية، كما لا يمكن أن تكون اليونانية للسبب ذاته، ولأنّ وضع النحو العربي

أسبق في الزمن من احتكاك العرب الوثيق بعلوم اليونان للسبب ذاته، فلابد أن يكون النموذج المتحذى نموذجاً سامياً. غير أننا نعلم أن العبرانيين لم يدونوا نحوهم إلاّ في القرن العاشر بعد الميلاد، وأنهم استرشدوا بالنحو العربي حين فعلوا ذلك، كما أننا نعلم أنّ العرب كانوا أكثر اتصالاً بالسريان منهم بأية أمة أخرى ساميّة في العراق إبان نشأة النحو، وأن هؤلاء السريان كانوا قد دونوا نحوهم قبل أن يوضع النحو العربي، وتأثروا في ذلك بالنحو اليوناني من بعض الوجوه، كما تأثروا بالفلسفة والمنطق اليونانيّين ولا سيما فلسفة أرسطو ومنطقه من وجوه كثيرة، ولا ريب أنّهم استفادوا من ذلك صوغ كثير من الأحكام والمصطلحات النحوية»[37].

وما قاله الدكتور ترزي فيه كثير من المغالطات يمكن الرد عليها وفق الآتي:

1- سبق هذا أنْ فنّدت صفحاتُ البحث أنّ النحو العربي لم يتأثر في بدايته إلى نهاية القرن الثالث الهجري بأيّ نحو أجنبي بل نبت في تربة إسلامية خالصة لم يرتبط بنحو أي لغة (**سريان، أو هنود، أو يونان، أو فرس**)، يقول الدكتور طه عبدالحميد طه: «تلك هي الأقوال التي قيلت في وضع النحو، والذي نذهب إليه أنّ النحو وضعٌ عربي خالص، فليس من المعول عليه أن يكون علماء العرب عالة على غيرهم فيما يتصل بتنظيمه وبعد اهتدائهم إلى اختراعه وابتكاره»[38]. بل إنّه تأثر بالجو الإسلامي العام، وبخاصة القياس الفقهي، وما قام عليه من استنباط المسائل، فواصل النحو انطلاقته في هذا الجو.

2- نعلم أنّ نحو **عيسى بن عمر** امتداد لنحو **عبدالله** بن أبي إسحاق قام على التعليل والقياس والتأويل؛ فالحضرمي أستاذه لم يأخذ عن سريان أو غيرهم، يقول الدكتور سعد الكردي: «ومن ناحية أخرى إنّ نحو **عبدالله** بن أبي إسحاق الحضرمي لا يقل شأناً عن نحو عيسى بن عمر، وقد ظهر في

نحو الحضرمي توسع الاستقراء والقياس والتعليل والتأويل والافتراض، وتجمع المصادر على أنّ عيسى بن عمر كان تلميذاً للحضرمي أخذ عنه النحو، ونحو عيسى بن عمر ما هو إلاّ تطوير للأسس النحوية التي وجدت عند الحضرمي، وبهذا يكون عيسى بن عمر أخذ عن الحضرمي، ولم يأخذ عن السريان كما يدعي الدكتور ترزي؛ لأنّ قضية أخذ التلميذ عن أساتذته قضية مألوفة في تاريخ الحركة العلمية عند العرب»[39].

3- لم يَعْزف سيبويه عن ذكر عيسى بن عمر أو غيره من النحاة السابقين، ولم يطعن في معتقداتهم بل سرد لهم من الآراء والأقوال، فكتابه وثيقةٌ لآراء عيسى بن عمر التي ذهبت مع كتابه «الجامع» وهو ما أكّده الدكتور سعد الكردي: «إنّ سيبويه لم يعزف عن ذكر عيسى بن عمر- كما يدعي الدكتور ترزي- لأنّه شعوبي يطعن على العرب، بل ذكره في مواضع كثيرة من الكتاب، وروى له اثنين وعشرين رأياً»[40].

الخليل وسيبويه ونضج النحو العربي:

أمّا المرحلة التي نضج فيها النحو العربي، وأصبح علماً مكتملاً قائماً بنفسه، فيكمن في العمل الجبار الذي قام به الخليل بن أحمد بإرسائه النظرية اللغوية العربية بكل أبعادها الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية، وقد تبعه الغيورون من أبناء العربية، ولعلّ خير شاهد على ذلك كتاب سيبويه الذي يصور عقلية الخليل متمثلة في تلميذه سيبويه. فلو أردنا أن نقف مع البناء المعرفي لهذا الكتاب، وفقاً لما تقتضيه ابستيمولوجيا العلم - بعد أن فرغنا من مرحلة نشأة النحو ومحاربته لظاهرة اللحن - لوجدنا سيبويه في هذا الكتاب قد أراد أن يبني علماً يتجاوز هذه الظاهرة فهو أمام ظواهر لغوية (كلام العرب)، يحاول أن يربطها بقواعد أكثر شمولاً مما جاء عند ابن أبي إسحاق، وغيره ممن سبق.

فبناء هذا الكتاب، قد قام على أصول ومفاهيم؛ فأصول هذا الكتاب النقلية (القرآن، **والحديث على خلاف في ذلك، وكلام العرب**: **شعراً ونثراً**).

قصدت من ذكر هذه المصادر عند صاحب الكتاب أن أُبَيّن اعتماد سيبويه بشكل كبير على مصادر نقلية لاعقلية.

أمّا المفاهيم والأسس المنهجية التي رسمت صورة هذا السِّفر، فقد تمثلت في **التعريفات**، (**الحدود**)، (**والإعراب**، **والعامل**، **والقياس**، **والتعليل**، **والتأويل**).

وما إنْ خرج الكتاب لجمهور الباحثين منذ زمن غير قريب، حتى رأيتهم يضعون علامات الاستفهام حوله، فمنهم مَنْ يرى أنّ سيبويه نهج على منوال نحو أمم سابقة، ومنهم مَنْ يرفض هذه المقولة، ومنهم مَنْ وقف معتدلاً بين الرأيين.

وقد امتلأت المكتبة العربية بدراسات قديمة تتبعها دراسات حديثة جادة ومعمقة[41]، ونظراً لاتساع مثل هذا الموضوع، فإننا سوف نحاول أن نقصر حديثنا على من ادّعى أنّ سيبويه قد أخذ بناء كتابه من نحو أمة سبقت، أو بمعنى أدق قد أخذ بما جاء عند اليونان (أرسطو)، وكان رائد هذه الدعوى المستشرق الألماني مركس في كتابه «**تاريخ صناعة النحو عند السريان**» مقتفيًا أثر جويدي، وقد تسابق نفر من المثقفين والدارسين العرب، خاصة من المشارقة، إلى التقاط هذا الرأي وترديده، بل والدفاع عنه أكثر من أصحابه، نذكر منهم إبراهيم مدكور في مقالته «منطق أرسطو والنحو العربي»[42]، والدكتور إبراهيم أنيس[43]، والدكتور مهدي المخزومي[44]، وأمين الخولي[45]، والدكتور عبدالرحمن أيوب[46]، وآخرين[47].

وقد رأى هذا الفريق من الباحثين أنّ التأثير قد كان عن طريق: **التعريف**، **وتقسيم الكلام**، (**الرابط**)، **والإسناد**، **والإعراب**، **والصرف**، **والقياس**، **والمقولات العشر**، **وغيرها**.

وقد توّلى كثير من العلماء مستشرقين وعرب الرّد على ما رأوه؛ فمِنْ حيث التعريف الأرسطي يطلق عليه:شيئي، وتحليلي، وما هوي[48].

أمّا عند سيبويه، فلم نجده يتطرق لتعريف الاسم، أو الفعل، أو الحرف، ويعطي كلّا منهما تعريفًا شاملًا جامعًا مانعًا بل مثّل لها تمثيلًا، يقول :«فالكلم: اسم، وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجل، وفرس، وحائط...» [49].

أمّا من حيث تقسيم الكلم، فقد اختلف مدونو المنطق الأرسطي حول تقسيم الكلمة في هذا الفكر، ونتيجة هذا الاختلاف يظهر لي أنّ سببه تعدد مصادر هذا النقل ما بين كتب أرسطو، أو ما قام به العلماء من شرح، أو تعليق على هذه الكتب.

ولا يوجد في كتب اليونانيين و(أرسطو) ضابط لتقسيم الكلام، فمرة يجعله ثنائيًا، ومرة ثلاثيًا، ومرة ثمانية أقسام : «لا يوجد في كتب أرسطو أي تقسيم ثلاثي للكلام، ففي كتابه (**العبارة**) حدّد أجزاء الحكم، وهما الاسم والكلمة، وفي كتاب (الشعر) بيّن أنّ المقولة تتألف من الأجزاء الآتية: (**الحرف الهجائي، والمقطع، والرباط، والفاصلة، والاسم، والكلمة أو التصريف، والقول**)، وهذا يدل على أنّ أقسام الكلام عند اليونان ثمانية، ولا وجود لتقسيم الثلاثي عندهم»[50].

أما تقسيم الكلم عند سيبويه، فقد قام على ثلاثة عناصر: اسم، وفعل، وحرف، وهو تقسيم نابع من طبيعة الاستقراء من كلام العرب أجمع عليه نحاة العربية، يقول الزجاجي: «باب أقسام الكلام: فأول ما نذكر من ذلك إجماع النحويين على أنّ الكلام اسم، وفعل، وحرف، وحقق القول بذلك وسطره في كتابه سيبويه»[51]. وهو ما أكّده الباحثون المعاصرون، «يتبين مما سبق أنّ

أقسام الكلام عند سيبويه تختلف اختلاف جذرياً عن أقسام الكلام في النظام اليوناني من حيث العدد، والمفهوم والمضمون والنوع والدلالة، وذلك ناتج عن اختلاف طبيعة اللغتين من الناحية المنهجية واللسانية. مما يجعلنا نقول باطمئنان كبير: من المستحيل أن يكون تقسيم سيبويه للكلام منقولاً عن التقسيم اليوناني»[52].

أمّا الرابطة (الرباط) عند اليونانيين وأرسطو، فهو الحرف الخالي من المعنى[53].

وهو يخالف ما جاء عند سيبويه «لكن الحرف في النحو العربي لفظ جاء لمعنى»[54].

فضلاً عن ذلك فإنّ المستشرق الإنجليزي كارتر قد ذكر فرقاً جوهرياً مهماً، يتمثل في اختلاف المصطلحات التي جاءت عند سيبويه وعند من سبقه كاليونان «وإذا ما علمنا أنّ مصطلحات مثل: **حسن**، **وقبيح**، **ومستقيم**، **ومحال**، **وجائز**، **وعوض**، **وبدل**، فهي مقترضة من الفقه، لا يمكن أن تكون مفهومه إلا على ضوء استكمالها في السياقات الفقهية، وهي رؤية كما يقول كارتر لتفسير أصول المصطلحات النحوية مفادها أنّ المصطلحات الفقهية كانت مصدراً مهماً للنحو العربي وبخاصة في كتاب سيبويه»[55].

أمّا فكرة (**الإسناد**)، فهي في الفكر اليوناني تنبع من الربط بين الموضوع والمحمول، ويكون في الجمل الخبرية، وهو لا يتفق مع ما جاء عند سيبويه الذي نحا بالتركيب الإسنادي إلى الناحية اللغوية (مسند ومسند إليه) «هذا باب المسند والمسند إليه. وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنّي عليه. وهو قولك **عبدالله** أخوك: وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب **عبدالله**، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدَّ من الآخر في الابتداء»[56].

إنّ سيبويه يطلق على ركني الجملة الأساسيين اسم (المسند والمسند إليه) وهذه تسمية لغوية نحوية بينما يطلق أرسطو عليها اسم (الموضوع والمحمول) وهذه تسمية منطقية فلسفية»[57].

إضافة إلى ذلك فإن سيبويه لا ينظر إلى المسند والمسند إليه من ناحية التصديق والتكذيب؛ لأنّ مدار الإسناد عنده على الحديث لا الحكم، وعدم استغناء أحد عن الآخر.

فالنحو العربي غرضه لغوي، يحاول الربط ما بين الاسم والفعل عمادين للحديث بين المتكلم والمخاطب، فهما لا يقابلان أو لا يطابقان الاسم والكلمة كما فهمها أرسطو، فمادة الدراسة النحوية في العربية هي الحديث لا الحكم[58].

وأمّا مَنْ زعم أن سيبويه أخذ الإعراب عن اليونانية، فقد بيّن تروبو "أنّ مصطلح الإعراب في اليونانية مصطلح خطابي وأنّ التَّهْلين: وهو التكلم الصحيح على وجه الصناعة، بمراعاة الأنظمة الداخلية للغة.

أمّا الإعرابُ في النحو العربي فهو اصطلاح نحوي، يعنى بالتغيرات التي تحدث في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع لاسم الفاعل»[59].

إضافة إلى أن ألقاب الأحكام الإعرابية (الرفع،والنصب، والجر) بعيدة جداً أن تكون مأخوذة من اليونانية[60].

ومن مظاهر تأثير منطق اليونان – كما زعموا – **الصرف**، فهم يرون أنّه قد أُخذ من الكلمة اليونانية Klisis ومعناها الميل[61]. «أمّا مصطلح الصرف فهو في اليونانية حالة للاسم يظهر فيها بعض الميل على حالات أخرى، كما أنّ الفعل بالنسبة إلى حالته الأصلية التي هي حالة الحاضر له ميل إلى حالات أخرى هو ما يسمى بالوقعة في النظام اليوناني»[62]. وهو رأي لا يوافق الصرف والتصريف في النحو العربي كما ذكره سيبويه «فالصرف هي صفة للاسم

المتمكن الأمكن أي الاسم الذي يعرب بالحركات الثلاث ويدخله التنوين، وهذا خاص بالاسم، ويعني استقرار الاسم. فهذا يدلّ على بون شاسع بين مفهوم الميل في النظام اليوناني ومفهوم الصرف في النظام العربي...وإذا عدنا إلى النظام العربي نجد سيبويه يستعمل كلمة (تصريف)[63] للدلالة على التغيرات التي تحدث داخل الكلمة، وهذا شامل لكل تحويل ذي معنى؛ «لأنّ العرب يعقلون مجاري الصيغ بالمعاني؛ فالصيغة عندهم وضعت لأداء معنى، وتحويل صورة الكلمة تابع لتحويل معناها، فهو لا يستعملها أبدًا للدلالة على التغيرات التي تحدث في آخر الكلمة، ويتبين أن مفهوم الميل ومفهوم الوقعة غير موجودين في النظام العربي، كما أنّ مفهوم التمكن ليس بموجود في النظام اليوناني»[64].

أمّا **القياس**، فهو الجوهر المهم في منطق أرسطو[65].

وهو قضية: تلزم من مقدمتين بالضرورة، وهذا يعني أن كل قياس يتألف من ثلاث قضايا، من مقدمتين، ونتيجة تلزم عنهما ضرورة.

فقد رأى عدد من الباحثين المعاصرين التأثير الواضح للمنطق الأرسطي على القياس النحوي، بل نجد بعضهم يرى «وصف هذا بالتبعية الدقيقة والولاء المطلق»[66]، ويبدو أن أكثر المحاولات جرأة ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم بيومي مدكور؛ حيث نراه يؤكد على أنّ دليل القياس كان من أهم الأدلة على العلاقة ما بين منطق أرسطو والنحو العربي، ذلك القياس الذي «فلسفه النحاة، وافتتنوا به إلى درجة كبيرة»[67]؛ ليرى الدكتور مدكور أنّ النحاة قد حددوا شرائطه الصحيحة؛ كما حدد أرسطو شرائط إنتاج قياسه المنطقي.

ويقول الدكتور **عبدالله الخثران** وقد بنى إبراهيم بيومي مدكور رأيه في تأثير النحو العربي بمنطق أرسطو على الأمور الآتية «وذكر منها القياس» اعتبار القياس أصلاً من أصول النحو وتحديده ووضعه على نحو ما حدد القياس المنطقي[68].

نعلم أنّ القياس النحوي، وهو أساس علم النحو، وعليه قام، فهو ليس بمعنى التأليف والجمع بين مقدمتين ونتيجة، وهذا فرق رئيس بين النحو العربي والمنطق اليوناني، فالقياس النحوي قائم على أربعة عناصر: **مقيس، ومقيس عليه، وعلة جامعة، وحكم**؛ فالقياس النحوي تأثر بالقياس الفقهي، «لذا يتجلى الفرق بين القياس المنطقي والقياس النحوي في: أنّ القياس المنطقي انتقال من الكلي إلى الجزئي، وأنّ القياس النحوي انتقال من الجزئي إلى الكلي، وليس القياس المنطقي إلا الاستنتاج، والقياس النحوي إلا الاستقراء»[69]. لذا فإن القياس النحوي يبدأ من الأمثلة الجزئية للظواهر اللغوية، وتلك هي مرحلة الملاحظة في المنهج الاستقرائي، ولا يقف عند هذا الحدث، بل ينتهي إلى اكتشاف العلاقات التي تربط بين هذه الظواهر، ثم صياغة القانون الذي يصلح للتطبيق على غيرها من الظواهر الأخرى،وتلك بعينها هي طريقة الاستقراء العلمي الذي هو قوام المعرفة الحديثة[70].

فكأنّ هذا تطوّر للقياس على يد الخليل وسيبويه، فقد أخذ معهما بعداً بارزاً؛ فلم يكتفيا بالقياس على ما أطرد من ظواهر، بل تعدى ذلك إلى «افتراض» مسائل لم يرد منها شيء في كلام العرب؛ لتطبيق الأصول التي استخرجاها عليها؛ وهو نوع من الاستقراء، ولكنه – كما يقول الدكتور مهدي المخزومي «من الاستقراء لصور يستخرجها العقل في ضوء أساليب، وحمل لها في الحكم على ما ورد من كلامهم»[71].

إضافة إلى ذلك فإن القياس «كان وسيلة مهمة جداً من وسائل إغناء اللغة، وإثرائها، كما أنّ القياس الشكلي يساعد النحوي، ويمكنه من تقرير القواعد النحوية عن طريق القياس على أمثلة مسموعة، والقياس على شاكلتها»[72].

أمّا **المقولات العشر** التي تعدّ من أسس المعرفة التي بُني عليها الفكر اليوناني والأرسطي (**الجوهر، والكم، والكيف، والإضافة، والمكان، والزمان، الوضع،**

والملكية، والفعل والانفعال)[73]. فهي خاصة باللغة اليونانية، ومن الصعوبة إيجاد مقابلاتها في لغة أخرى إلا على وجه التمحل والتعسف: «فالمقولات الأرسطية مثلاً فإنّها للأصناف النحوية الخاصة باللغة اليونانية، والتي من العسير إيجاد مقابلاتها على التساوي في لغة أخرى»[74].

إضافة إلى أنّ هذه المقولات لا تنطبق على النحو العربي؛ فسيبويه تقوم نظرته على ملاحظة العبارات في ظواهرها الشكلية والمعنوية، بمعنى أنّهم يدرسون النحو من أجل اللغة والمحافظة على نصوصها لا علاقة لهم بفلسفة أو منطق صوري، فمصطلحات أرسطو في المقولات لا تعدو أن تكون فلسفية مجردة. وقد قارن بعض الباحثين بين المقولات العشر وما يقاربها عند النحاة العرب، منتهياً إلى أنّ هناك فجوة بين النظرة اليونانية، والنظرة العربية التي يقتضيها اختلاف طبيعة الجملة بين اليونانية والعربية[75].

يمكن أنْ نقول بعد استعراض معالم أصول التفكير والمفاهيم التي قام عليها النحو (عند سيبويه) أن تكوينه قد اكتمل بعيداً عن أي تأثير أجنبي، وهي تكشف: «لنا قوة العلاقة بين هذه العناصر جميعاً، وتماسك أجزاء النظرية، التي يفضي النظر في أي جزء منها إلى سائر الأجزاء. ولعلّ الخطة المحكمة التي يصدر عنها سيبويه، وتسهم جزئياتها – بتعليلاتها، ومصطلحاتها، وحتى تفصيلاتها الدقيقة – في ثباتها وتلاحمها – هي السمة الأكثر روعة في الكتاب، إن لم نقل في تاريخ النحو بمجمله»[76].

ولعلّي قبل أن أختم هذه المرحلة من تاريخ النحو العربي أود أنْ أشير إلى ما قاله الدكتور إبراهيم كايد محمود عند حديثه عن أعلام في الدرس النحوي: (**قطرب206هـ**) و(**الفراء207هـ**) و(**الأخفش215هـ**) فقد حاول جاهداً أنْ يربط هؤلاء النحاة بمادة وفيرة من الجدل الكلامي القائم على مذاهب عقدية، فأبرز عندهم نزعة الاعتدال، وتحكيم العقل في إيراد الآراء النحوية، والصرفية، واللغوية، فعن

قطرب رأى أنّه خالف الجمهور في الحركات الإعرابية، فيرى أنّها ليس لها أية وظيفة في المعنى، إنّما استعمل العرب هذه الحركات لاعتدال الكلام وخفته وسرعة النطق به»[77]. ولعّل آراء قطرب لا تثبت عند النظر، فهو مسبوق بكلام للخليل[78]، وليس هنا مقام تتبع قطرباً والرد عليه، لأنّه خارج عن نطاق بحثنا.

وما أرى أنّ آراء **قطرب** تمس عقيدة، وتعمل فكراً إنّما في جُلَها مجرد اجتهادات بعضها كان له صدى عند الخليل. فقطرب قد سار وفق التعليل والقياس النحوي.

أمّا الفراء فقد عدّه من أصحاب عقائد الاعتزال الذاهبين إلى تحكيم العقل، فخاض الفراء في الحدود والتعليلات النحوية، أشار إلى ذلك في كتابه **معاني القرآن**[79]، وما قاله الدكتور كايد لا يستقيم؛ لأنّ الفراء لم يخرج عمّا جاء عند النحاة في زمانه فلم يكن ظاهراً بين النحاة سوى الاتجاه التعليمي، الذي يحاول أن يقيس على ما جاء عند العرب، وما خرج رُدّ إلى التأويل أو خُطِئ صاحبه، ولعلّ نموذجاً واحداً من معاني القرآن يكفي لدحض هذا الإدعاء، يقول الفراء: "وأمّا قوله تعالى ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (البقرة: 2) فإنّه رفع من وجهين ونصب من وجهين، إذا أردت بـ «الكتاب» أن يكون نعتاً لذلك كان الهدى في موضوع رفع؛ لأنّه خبر لـ «ذلك» كأنّك قلت: ذلك هُدًى لا شك فيه، وإنْ جعلت «لا ريب فيه» خبره رفعت أيضاً «هدى» تجعله تابعاً لموضع «لا ريب فيه»؛ كما قال الله عز وجلّ، ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ (الأنعام: 92) كأنّه قال: وهذا كتاب، وهذا مبارك، وهذا من صفته كذا وكذا. وفيه وجه ثالث من الرفع: إن شئت رفعته على الاستئناف لتمام ما قبله. كما قرأت القرّاء ﴿ الٓمٓ ۝١ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ۝٣ ﴾ (لقمان: 1–3) الرفع. فأمّا النصب في أحد الوجهين فأن تجعل الكتاب خبراً لـ «ذلك» فتنصب «هُدْى» على القطع؛ لأنّ «هُدْى نكرة» اتصلت بمعرفة قد تّم خبرها فنصبتها؛

لأنّ النكرة لا تكون دليلاً على معرفة. وإنْ شئت نصبت «هُدْى» على القطع من الهاء التي في «فيه» كأنّك قلت: لا شك فيه هادياً[80].

ولو تتبعنا كل ما قاله الفراء عن التوجيهات النحوية لطال بنا المقام، ولكن ما عرضناه يبين أنّ تعدد وجوه الإعراب ارتبط بفلسفة العامل، وتوجيه التراكيب على ضوئه، ولا علاقة لها باعتزال أو غيره بل هي مجرد تعدد وجوه إعراب، ويمكن أن نقول إنّ الفراء حاول أنْ يستلهم روح النحو في تفسير الظواهر اللغوية، يقول الدكتور أحمد مكي الأنصاري: «وخلاصة القول في مذاهب الفراء: استلهام روح العربية في تفسير الظواهر اللغوية، كما أنّه حمل العربية على الألفاظ والمعاني جميعاً»[81] ولو فرضنا جدلاً أنّ الفراء قد أحكم العقل في الأحكام النحوية فلا نذهب فيه إلى العقل الناتج عن المنطق الأرسطي الذي ما عرف الدخول إلى الثقافة العربية إلاّ مع القرنين الثالث والرابع الهجريين، أمّا تحكيم العقل ومنطقه في الأشياء فلم يكن فيه الفراء بدعاً بل الأصل أنْ يمنطق النحوي، واللغوي، والفقيه، والأصولي، والمفسر، المسائل والمباحث وفقاً لما يقتضيه المنهج العلمي السليم هو ما تستوي فيه العقول. بل إنّ في إتباع هذا المنهج ما ييسر على الباحث والقارئ، يقول الدكتور الأنصاري: «وخلاصة مذهب الفراء»: انتحاء المنحى العقلي في الضبط والتقعيد فكان أول من سبق إلى وضع القوانين العامة، والأصول النحوية، وذلك نهج قويم يتطلبه المنهج العلمي، ضبطاً للغة، من جهة، وتيسيراً للدارسين من جهة أخرى[82].

أمّا العلم الثالث الذي ذكره كايد – **الأخفش الأوسط** فهو عنده كسابقيه يعتد العقل ويعتمد عليه عادة مَنْ نهج على ذلك من المتكلمين، «والأخفش كغيره من المتكلمين اعتد بالعقل واعتمد عليه، وبرع في اللغة والنحو، ومهر الجدل وأساليبه...»[83] وما ذكره الدكتور كايد عن الأخفش لا أظنه يبعد عمّا ذكره عن سابقيه، ولعّل ما ناقشناه في الصفحات الماضية يمكن أن يكون رداً على زعمه على الأخفش.

المبحث الثاني

الحركة الفكرية والفلسفية في القرنين الثالث والرابع الهجريين:

ما إنْ بزغت شمس القرن الثالث الهجري حتى هبت على الحضارة العربية نهضة شاملة يقف على رأسها الخليفة العباسي الشهير **المأمون ت218هـ**، وهي في حقيقتها امتداد لحضارة سابقة وجدت في البصرة، لكنّ الفتح الذي أدخله المأمون بتطوير دار **الحكمة** في بغداد التي أنشأها المنصور، فقد وقفت شامخة في رصد أكبر حركة ترجمة عرفتها هذه الحضارة، فأعدّ هذه الدار بعدد كبير من المترجمين الحاذقين لمعارف، وعلوم الأمم **كالسريان، واليونان، والهند، والفرس**، فأجادوا بنقل كنوز هذه الأمم، في السياسية، والفلك، والطب، والهندسة، والرياضيات، والمنطق، والفلسفة، مما تبارى فيه النقلة، وتنافسوا في عرضه لأبناء العروبة.

ولو تركنا المجال للمأمون ودار الحكمة وأثرهما في نهضة حركة الترجمة لاحتاج إلى دراسة مفصلة وموسّعة كفت الباحث والقارئ في ذلك كتب التاريخ والتراجم. ولكنّ هذا لا يمنع من أن نشير إليها إذا احتاج المقام.

تفاوتت أهمية الأمم التي نقل عنها – وعلى ما يبدو – فقد حظي إنتاج اليونان بمكانة عالية لدى علماء العرب، ولعلّي قبل التحدث عن الترجمة في هذا العهد أود أن أشير بشيء من الإيجاز إلى كيفية انتقال هذه الفلسفة – وأقصد بها الفلسفة اليونانية – إلى العربية.

يقول الدكتور ناجي التكريتي: «... يعتبر القرن الثالث الهجري– التاسع الميلادي– عصر الترجمة عند العرب ولعّل السبب يرجع إلى ظهور مترجمين أفذاذ نقلوا الكثير من الفكر اليوناني لعلّ أشهرهم: «**حنين بن إسحاق، وإسحاق بن حنين، وحبيش بن الأعسم، وثابت بن قرة، وسنان بن ثابت**...» أما في

القرن الرابع الهجري (**العاشر الميلادي**)، فقد ظهر بعض المترجمين الذي نقلوا بعض الكتب من اليونانية أو السريانية إلى العربية، وأعادوا مصححين بعض الترجمات السابقة، ولعل أشهر هؤلاء النقلة هم: **مَتّى بن يونس، ويحيى بن عدي التكريتي، وابن الخمار، وعيسى بن زرعة**»[84].

ولعل أبرز هؤلاء الفلاسفة الذين قامت عليهم وعلى مؤلفاتهم حركة الترجمة:

1 – أفلاطون :

هدفنا أن نلقي نظرة سريعة عمّا جاء عند هذا الفيلسوف ومدى صلته بالبحث، يقول الدكتور ناجي التكريتي: «لقد عُرف أفلاطون، وتداولوا كتبه، وقد ترجمت كتب أفلاطون إمّا عن اليونانية مباشرة، وإمّا عن السريانية، ومن المحاورات التي ترجمت **طيماوس**، ويعتبر أشهر كتب أفلاطون عند المسلمين، إلا أنّ بعض المؤرخين يذكرون أنّ لأفلاطون كتابين أحدهما: **الروحاني طيماوس**، والآخر **طيماوس الطبيعي**، وينسب المسعودي لأفلاطون كتابا سماه **طيماوس طبي**، الحقيقة أنّ لأفلاطون كتاباً واحداً باسم **طيماوس**، ذكره ابن النديم والقفطي من ترجمة ابن البطريق وترجمة حنين بن إسحاق، أو أصلح حنين ما نقله ابن البطريق، وكذلك يضيف ابن النديم كتاب **طيماوس** يتكلم عليه فلوطرخس من خط يحيى بن عدي. أمّا **طيماوس طبي** الذي يشير إليه المسعودي فربما بعض شروح جالينوس على **طيماوس** التي ترجمها حنين ابن إسحاق باسم طيماوس طبي... ويذكر سانتلانا محاورة أخرى في السياسة لأفلاطون تسمى **بوليتكوس**، وهي تعالج خصال من يريد مباشرة الأمور السياسية، ولعله الكتاب الذي يكرره ابن أبي أصيبعة باسم فوليطقوس[85].

بقي أن نشير إلى نقطة مهمة تتصل بالتفكير النحوي عند أفلاطون أشار إليها روبنز حول تقسيم الجملة عنده وأثره فيمن جاء بعده، يقول: «إنّ أفلاطون

كان أول من أخذ الأمور مأخذاً جدياً، حيث نقابل في محاوراته أساسين للجملة اليونانية إلى مكون اسم (naminal) ومكون فعلي (verbal)، وقد بقي هذا التمييز القواعدي الرئيسي المتضمن للتحليل النحوي وتصنيف الكلمات في الوصف اللغوي في المستقبل كله»[86].

وما قاله روبنز لا يتفق مع كل اللغات؛ لأن لكل لغة نظامها الخاص في تكوين تراكيبها، فالعربية على سبيل المثال في بناء تراكيبها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: التركيب القواعدي (الاسمي) المكون من مبتدأ وخبر.

القسم الثاني: التركيب القواعدي (الفعلي) المكون من فعل وفاعل.

فضلاً عن ذلك فإنّ الجملة العربية تكون **خبرية** تحمل الصدق والكذب، وكذلك تكون **إنشائية** يتحدث بها المتكلم وقت إنشائه الطلب **كالأمر، والنهي، والنداء، والتمني**،... عكس الجملة اليونانية التي لابُدّ أنْ تكون خبرية فقط. هذا بالإضافة إلى أنّ روبنز يناقض نفسه حين يقول: «بأنّه لا يوجد نظرية عامة ممثلة للنحو اليوناني، ولا يحصل على نظرية عامة للنحو مثلاً في اليونانية، ولمثل هذه النظرية العامة ممثلة في اللاتينية يجب على المرء أن ينتظر حتى العصور الوسطى المتأخرة»[87]. وعليه فإننا لم نجد أفلاطون من أصحاب الاهتمام بالنحو، أو بمعنى أدق لم يكن له في المؤلفات النحوية والآراء المتوسعة التي يمكن أن تؤثّر فيمنْ جاء بعده. فأبرز كتبه كما ذكرناها سابقاً في **السياسة والطب والأخلاق**.

2 – أرسطـو :

يُعدّ الفيلسوف الأول للثقافة اليونانية، قد ترجمت كتبه إلى العربية... الحقيقة أن أرسطو كان معروفاً في المنطقة إلى وقت يرجع إلى ما قبل ظهور الإسلام

رغم أنَّ العرب أقبلوا على كتبه، زمن ازدهار الترجمة، لاسيما المنطق، إذ اعتبره العرب أنّه أبدع في المنطق وحده، حيث اعتبروه مشابهاً **لفيثاغورس، وسقراط، وأفلاطون في الأخلاقيات، والسياسيات**، ولذا أقبلوا على منطقه يتدارسونه وكل فرقة كانت تتخذه سلاحاً في وجه خصومها.

ورغم أنّ علماء الكلام المسلمين مثل **هشام بن الحكم** ت330هـ **وأبي هاشم البصري** ت 322هـ **والأشعري** 324هـ هاجموا أرسطو لقوله بقدم العالم، فإنّ فلاسفة العرب يعدون أرسطو المثل الأول للفلسفة، وذلك ابتداء من **الكندي** (ت256هـ) إلى **ابن رشد** (ت595هـ) أو تلك المدرسة التي عرفت عند المسلمين (بالمدرسة المشائية) نسبة إلى الفيلسوف أرسطو نفسه، وهم يشيرون في كثير من الأحيان إليه بقولهم: (**الفيلسوف**). أو (**الحكيم**) أو (**المعلم الأول**)، ولعلّ ولع ابن رشد وشروحه على كتابات أرسطو أشهر من أنْ تذكر حتى أنّ الغرب عرف أرسطو عن طريق ابن رشد وشروحه[88]. لعّل في هذا النص رداً على من زعم أنّ الفكر الأرسطي متمثلاً في منطقه الصوري قد عرفه علماء العربية، وأثرت فلسفته في بناء مؤلفاتهم في القرنين الأول والثاني الهجريين، فمن رفض آراء أرسطو، أو أخذ بها فتواريخهم في النص السابق تثبت بأنّهم عاشوا في القرنين (الثالث، والرابع) الهجريين، وهو ما أكّده الدكتور سعد الكردي: «ويتبين بهذا أنّ المنطق اليوناني لم يلامس النحو العربي في طور النشأة والاكتمال، فقد اكتمل النحو العربي في كتاب سيبويه، واتضحت معالمه وأصوله، ولم يكن المنطق قد دخل بعد إلى البيئة، وبذلك يكون قد أغلق باب الاجتهاد في النحو قبل دخول المنطق»[89].

وقد وضع أرسطو قواعد المنطق الأساسية، وأرسى دعائمه، فجاء ذلك في مجموعة من مؤلفاته التي أسهمت في رقي الفكر اليوناني، ولمؤلفات أرسطو مكانة في القرنين الثالث والرابع الهجريين سوف نرجئ الحديث عنها، لنرى

هل لها أثر على التفكير النحوي في ذلك الوقت أم أنّ النحو العربي بقي على صورته التي كان عليها في القرن الأول والثاني الهجريين؟

3 – الرواقيون :

تنسب الطائفة الرواقية إلى زينون (ت 264 ق.م) الذي أنشأ مدرسة في (رواق) كان يجتمع فيه عدد من الشعراء أعجبوا بسمو أخلاق **أقلاينتوس** (ت332ق.م) ومن العجب أنّ لهذه المدرسة كثيراً من الإنتاج أو الآراء التي شغلت الناس مع ذلك بقي مذهبهم حبيس بعض العناوين. وقد وجد صدى لآرائهم في الأخلاق والمنطق عند بعض فلاسفة المسلمين (**مسكويه وابن رشد**)، يقول يوسف كرم: «ولم يبق لنا من كتبهم على كثرتها سوى بعض العناوين والشذرات، لذلك يصعب تصوير مذهبهم بشيء من الدقة، وأصعب منه تعيين نصيب كل منهم في مجموعة كما أمكن تركيبه»[90]. ويؤكد ذلك الدكتور ناجي التكريتي: «يشير سانتلايا إلى أنّ آراء الرواقيين، ولاسيما في الأخلاق، كانت معروفة لدى جمهرة المثقفين من أهل الشام ومصر، وذلك منذ أوائل القرن الأول للمسيح، ويضيف إلى أنّ العرب في العهد الإسلامي لابُدَّ أنَّهم قد وقفوا على كثير من تلك الآراء عن طريق المناظرات والمناقشات بينهم وبين المسيحيين من جهة، وبينهم وبين الروم والصابئين وأهل الملل الأخرى من جهة ثانية، ورغم أنّ المفكرين العرب كتبوا عن المذاهب والفرق والملل القديمة، فإنهم لم يذكروا عن أصحاب الرواق إلا شذرات قليلة وعبارات مقتضبة لا تغني في معرفة الفلسفة شيئاً، ونجد إشارات عابرة إلى فلسفتهم وأفكارهم عند مفكرين مثل **مسكويه أو عند ابن رشد أو الشهرستاني**. وقد عرفهم المسلمون: أهل الرواق أو أهل المظلة، أو أهل الخيمة، ويكاد يجمع مؤرخو الفلسفة القدماء على أنّ اسمهم مشتق من الموضع الذي كانوا يدرسون فيه الفلسفة حيث إنّهم كانوا يتعلمون في رواق بأثينة»[91].

ولعلّ الملاحظ على هذه الطائفة من المتكلمين الفلاسفة أنهم لم يحدثوا تأثيراً كبيراً في تفكير العلماء المسلمين، ويظهر أنّ صلتهم بما نبحث فيه من علاقتهم بالتفكير النحوي عند العرب تبدو ضعيفة.

نعود مجدداً إلى الحديث عن الترجمة بعد أن حددنا مسالكها الرئيسة في الحضارة العربية. فما أن استقر أمر الدولة الإسلامية على يد بني أمية حتى أخذ التطوّر يدب في أرجاء هذه الدولة وتتغير العقلية العربية سواء في علم الكلام (**الجدل الإسلامي**)، ومنها الترجمة التي بدأت تظهر لها بعض الآثار، وبخاصة في الطب، والكيمياء، نقلت لهم عن الفارسية، واليونانية، ولكن آثارها لم تكن تؤثر في بنية العقلية العربية التي ما زالت محتفظة بالتراث الإسلامي أمامها.

وصار الأمر كذلك مع بداية الدولة العباسية إلى الاهتمام بكتب الطب والكيمياء مع الخلفاء المهدي والهادي انتهاء بعهد هارون الرشيد إلى أن هبت خلافة المنصور، وروّى خلالها الحضارة الإسلامية بدار الحكمة التي يمكن أن نعدها الجامعة الأولى لملتقى الثقافات، فبدأت حركة الترجمة أو الحركة العقلية للعلوم الإسلامية، وغيرها من معارف وعلوم الأمم المجاورة (**هند، وسريان، وفرس، ويونان**)، فأرسى حركة رائدة لفن الترجمة، حمل المشعل بعده الوريث الأساسي للحضارة الإسلامية العربية **المأمون** (ت218هـ) الذي أحيا مكانة العقل والجدل الكلامي. بل إنّه جعل عقيدة الدولة عقلية اعتزالية رسمتها فكرة خلق القرآن والجدل الذي سارت عليه هذه القضية، فقوضت أركان الدولة إلى أن تصدّت بغداد وفقهاؤها لهذه الدعوة الفكرية، فامتحن فيها الإمام أحمد بن حنبل الذي ذبّ ودافع حتى أعاد الأمر إلى نصابه مستنداً إلى حكمة الخليفة المتوكل، ولا أظن أنّ المقام يسمح لنا أن نتتبع فكرة الاعتزال، وتفصيل القول فيها، نظراً لأنّ الباحث في مثل هذه القضية عليه أن يهيئ نفسه لقراءة إنتاج هذه الفرقة قراءة واعية واسعة تستوعب كل ما قاله (**النظّام، والجاحظ، وأبو**

علي الفارسي، وابن جني، وغيرهم كثير)؛ ليقف على أرضية صلبة؛ ليحكم لها أو عليها. ولعلّ الصفحات القادمة تسمح لنا بذكر شيء عن بعض النحاة الذين وسموا بالاعتزال، فلا يلغي عقيدة المأمون الاعتزالية ما أحدثه من تطور خطير لحركة الترجمة والنقل ظلت على امتداد حضارة هذه الأمة، يستقي منها علماء المسلمين الذين كانت تزخر بهم بغداد.

يقول الدكتور سعد الكردي: «ولذلك عندما تكلّم الدكتور عبدالرحمن مرحبا عن العصر الذهبي للترجمة جعله في عصر المأمون، فقال: «ولكن الترجمة لم تنشط بالمعنى الصحيح إلا في القرن الثالث للهجرة، وهو العصر الذهبي للترجمة عصر المأمون، فهناك شبه اتفاق بين المؤرخين على أنّ عصر المأمون هو أزهى عصور النهضة العلمية في تاريخ الإسلام، فقد اتسم هذا العصر بإيفاد البعوث العلمية لاستقصاء الثقافة من مواردها الأصلية، والبحث عنها في منابتها القاصية، والتشجيع على ترجمة أمهات الكتب الأجنبية من مختلف اللغات في الفلسفة، والطب، والطبيعة، والفلك، والرياضيات، والسياسة، ونظم الحكم. ولا غرو في ذلك فقد كان المأمون نفسه من أساطين العلماء وفحولهم، وقد اختار أصحابه ورجال الدولة والحاشية من الصفوة المختارين، وكان ثمرة في جبين دولة بني العباس»[92].

وفي زمن المأمون وقف علماء المسلمين على إنتاج أفلاطون وأرسطو الذي أشرنا إليهما سالفاً، فأثّروا في الفكر العربي، وبرز ذلك في إنتاج مجموعة من الفلاسفة (**الكندي، والفارابي، وابن سينا، وابن رشد، وغيرهم**)، ولعلّي لا أعيد ما ذكرته عن مؤلفات أفلاطون، لأنّا قد ذكرنا بُعْدَها عن الصلة بالنحو العربي والتأثير فيه.

أمّا مؤلفات أرسطو وآراؤه المنطقية الصورية التي سبق أن أشرنا إليها حيث الحديث عن أرسطو في مسالك الثقافة اليونانية إلى العربية، وقلنا إنّا سوف

نرجئها لأهميتها في هذه الدراسة فكان هنا مكانها، لذا فإننا سوف نوجز الحديث عنها وعن أهم آرائه هنا، لنبين هل كان لها أثر في النحو العربي في القرنين الثالث والرابع الهجريين؟ وما أوجه هذا التأثير؟ أو إنّه لم يكن لها أثر في أصل النحو العربي كما كان في القرنين الأول والثاني الهجريين، سوف نحاول أنْ نجيب على هذه الأسئلة؛ لنقف منها على رأي نطمئن إليه، ونؤيده بالحجة والبرهان.

تتكّون مؤلفات أرسطو من تسعة كتب أبدعها وتميّز بها وبعلم المنطق، يذكر الدكتور عمر فروخ ذلك : «ليس أرسطو مبتدع علم المنطق، ولكنّه مدونّه، وواضع قواعده، ومنظمه، ولقد سماه أورغانون أي الآلة والأداة. ويجدر بنا أنْ نعرف أنّ أرسطو لم يجعل المنطق «علماً شكلياً» لا علاقة بينه وبين بحوثه، كما أصبح هذا العلم فيما بعد، بل جعل بين «شكل هذا العلم» وبين التفكير نسباً وصلة. فإذا قاد الشكل المنطقي إلى نتيجة لا يقبلها العقل، أتبع أرسطو ما أوجب العقل، وترك ما أدّى إليه شكل المنطق»[93].

أمّا تسعة الكتب التي يتألف منها منطق أرسطو فنوجزها وفق الآتي:

1- **الإيساغوجي**: ومعناه المدخل، ويتبين فيه الألفاظ والمعاني المفردة من حيث هي عامة كلية، وهي الجنس، والنوع، والخاص، والعرض، والعام.

2- **قاطيغورياس**: ومعناه المقولات، ويتبين فيه المعاني الشاملة بالعموم بجميع الموجودات وهي الجوهر، والأعراض التسعة: الكم، والكيف، والأين، والوضع، والمتى، والملك، والإضافة، والفعل، والانفعال.

3- **باري أرميناياس**: ومعناه العبارة، ويتبين فيه كيفية تركيب المعاني المفردة بالنسبة الإيجابية أو السلبية، حتى تصير قضية وخبراً يلزمه أن يكون صادقاً أو كاذباً.

4- **أنالوطيقي الأول**: ومعناه التحليل بالعكس، ويتبين فيه كيفية تركيب القضايا حتى يصير منها دليل يفيد علماً بمجهول وهو القياس.

5- **أنالوطيقي الثاني**: ومعناه البرهان، ويتبين فيه شرائط القياس اليقيني ومقدماته.

6- **طوبيقي**: ومعناه الجدل، ويتبين فيه القياس الجدلي.

7- **وديطوريقي**: ومعناه الخطابة، ويتبين فيه القياسات الخطابية، والبلاغية المقنعة.

8- **وبوطيقي**: ومعناه الشعر، ويتبين فيه حال القياسات الشعرية ومقدماتها، وكيف يستعمل التشبيه المفيد للتخيل الموجب للانفعال النفسي.

9- **وسوفسطيقي**: ومعناه المغالطون أو نقض سفه المموهين، ويتبين فيه القياسات المغالطية، وأصناف الغلط الواقعة في الحدود، والأقيسة من جهة اللفظ، والمعنى مادة، أو صورة، ووجه التحرز منها. وهذه الكتب أو المباحث بمجموعها تسمى الأورجانون[94].

شغلت كتب أرسطو المنطقية المترجمين والنقلة من العرب، وغيرهم في القرنين الثالث والرابع الهجريين، فأحسنوا نقلها عن السريانية أو عن اليونانية لمن كان يحسن الترجمة عنها[95].

أمّا آراء أرسطو المنطقية التي بالطبع قد جاءت في ثنايا الكتب السابقة فلا أظنّ أن هذا البحث يستطيع أنْ يَفصّلها، لكن الذي يهمنا أن نشير إلى أهم المبادئ الأساسية التي قامت عليها نظرته المنطقية؛ لنعرف هل تأثر بها النحو العربي في القرنين الثالث والرابع الهجريين؟

ينقسم المنطق عند أرسطو إلى تصور (**لفظ**)، وتصديق (**تركيب**) ويختص لفظ التصوّر بالحد المنطقي، أو الألفاظ، أو المفاهيم المفردة. ويمكن أنْ نستفيد مما جاء عند الدكتور سلطان العميري في توضيح وتفصيل الحد الأرسطي بكل أبعاده، لذا سوف نحصره في الآتي: **تعريفاته، وحقيقته وغايته**، ثم نتبعها ببيان كيفية تحصيل الحد مع ذكر **شروطه، ومادته، وقواعده**، يقول: «يطلق على الحد الأرسطي: الحد الحقيقي، وهذه التسمية شائعة جداً...» ومن الإطلاقات التي أطلقت على الحد الأرسطي: الحد **الشيئي**، ومما أطلق عليه: الحد **التحليلي**، بمعنى أنّك تحلل صفات الشيء المعروف إلى الذاتيات المقومة له وتذكرها في حده. ومما أطلق عليه أيضاً: الحد **الماهوي**، وسبب هذا الإطلاق هو أنّه يهتم بماهية الشيء الكلية، ولا يهتم بالأفراد الجزئية»[96]. أمّا تعريفه فهو كما ذكر أرسطو «قول وجيز منبئ على ذات الشيء وماهيته»[97] وأيضاً: «الحد، هو الدليل على ما هو الشيء في أنيّته»[98].

وقد تبع أرسطو في هذا التعريف مجموعة من الفلاسفة العرب، اقتفوا أثره في الأخذ به، يقول الفارابي: «الحد يدل على جوهر الشيء، وعلى كلِّ ما به قوامه»[99]، ويقول أيضاً: الحد دليل على معنى الشيء الذي به وجوده، ومعنى الشيء الذي به وجوده هو من بين أوصاف الشيء، أوصافه التي بها قوام ذاته ووجوده»[100]. ويقول ابن رشد: «الحد هو قول يعرِّف ماهية الشيء بالأمور الذاتية التي بها قوامه»[101].

أمّا **غاية** الحد فتقوم على بيان ماهية الشيء وجوهره، ويكون ذلك بما هو ذاتي من داخل الحد لا بما هو عرضي خارج عن حقيقته، يقول الدكتور سلطان العميري: "تبيّن مما سبق أنّ الحد على هذا المذهب غايته أنْ يبيّن ماهية الشيء وجوهره؛ وفي هذا يقول ابن سينا: «الغرض الأول في التحديد هو الدلالة باللفظ على ماهية الشيء، فتبيّن أنّ تعرف ماهية الشيء إنّما يكون بذكر الأمور

المقومة لها، والماهية إنّما تقوم بما هو ذاتي داخل في حقيقتها، لا بما هو عرضي خارج عن حقيقتها»[102].

أمّا عن كيفية تحصيله الحد الأرسطي مقترنة بشروطه، فقد أطال الحديث عنه الإمام الغزالي[103]، وغيره من الفلاسفة، ولعلّي أختصرها في الآتي:

1- أنْ تجمع أجزاء الحد من الجنس والفصول.

2- أنْ تذكر جميع ذاتياته، وإنْ كانت ألفاً، ولا تبالي بالتطويل، لكن ينبغي أنْ تقدّم الأعم على الأخص.

3- إذا وجدت الجنس القريب، فلا تذكر البعيد معه فتكون مكرراً.

وقد أجمل الدكتور العميري شروط الحد الأرسطي الحقيقي في ثلاث نقاط هي:

1- أنْ يذكر فيه أجزاء الماهية المقومة لها وهما الجنس والفصل.

2- أنْ يذكر فيه الجنس والفصل القريبين.

3- أنْ يكونا مذكورين على الترتيب، الجنس أولاً ثم يعقبه الفصل، ومثال الحد المنطقبة عليه هذه الشروط قولهم في تعريف الإنسان: "إنّه حيوان ناطق، وقولهم في تعريف الحصان: إنَّه حيوان صاهل، والجمل: إنّه حيوان راغ[104].

بقي أن نختم الحديث عن الحد الأرسطي ببيان **مادته، وصورته، وقواعده**، فمادة الحد: **الأجناس والأنواع والفصول والخاصة (العَرَضُ الخاص) و (العَرَضُ العام) وأمّا صورته وهيئته**: فهي أنْ يراعى فيه إيراد الجنس الأقرب، ويردف بالفصول الذاتية كلّها، فلا يترك منها شيء، ونعني بإيراد الجنس القريب ألّا نقول في حد الإنسان: جسم ناطق مائت، وإنْ كان ذلك مساوياً للمطلوب، بل

نقول: حيوان، فإنّ الحيوان متوسط بين الجسم والإنسان، فهو أقرب إلى المطلوب من الجسم، ولا نقول في حد الخمر: «إنّه مائع مسكر، بل نقول: شراب مسكر، فإنّه أخص من المائع وأقرب منه الخمر».

أما قواعده فقد بنيت على قاعدتين، وهما:

1- أنّ الأشياء غير البدهية لا تعرف إلا إذا عرفت ماهيتها الكلية.

2- أنّ الماهية لا تعرف إلا إذا عرفت ذاتياتها[105]. وسوف نعود إلى الحد الأرسطي حين نتحدث عن الحدود النحوية؛ لنعرف مدى أخذ النحاة العرب به أو تركه.

أمّا القسم الثاني من منطق اليونانيين (**أرسطو**) فهو ما يعرف **بالتصديق** أي الاهتمام (**بالتركيب**) الذي انطوى تحته (**القضايا، والأحكام، والاستدلال**) التي انقسمت إلى عدد غير قليل من التفريعات والجزئيات التي تعدّ من أسس التفكير المنطقي عند أرسطو، استفدت من تبسيطها للقارئ بالاعتماد على ما جاء عند الدكتور محمود مزروعة. حَيْثُ قسّم القضايا إلى حملية تتكون من ثلاثة أجزاء:

1- **الموضوع**: (**المحكوم عليه**): العالم حادث.

2- **المحمول**: يحمل على الموضوع (**المحكوم به**): العالم حادث.

3- **النسبة** (**الرابطة**): وهي النسبة القائمة بين الموضوع والمحمول أو الارتباط القائم بينهما، أو العلاقة بينهما سواء كانت إيجاباً بإثبات المحمول للموضوع أو سلباً بنفيه، أو سلبه عنه، وتنقسم **القضايا باعتبار موضوعها** إلى خمسة أقسام:

1- **الشخصية**: وتسمى المخصوصية؛ وسميت بذلك لكون الحكم خاصاً بذلك الشخص دون غيره، وبخصوص موضوعها وتعينه مثل: محمد كاتب، علي ليس أستاذاً بالجامعة.

2- **المهملة**: سميت بذلك؛ لأنّه أهمل فيها بيان كمية الأفراد، الطالباتُ مجتهداتٌ، الطالباتُ لسْنَ مجتهداتٍ.

3- **الكلية**: يكون الحكم فيها على جميع الأفراد على وجه الإحاطة والشمول، وذلك عن طريق الأداة التي تفيد تعميم الحكم على جميع أفراد الموضوع، وذلك مثل: كلُّ ساكني مكة مسلمون، كلُّ مؤمن مقر بالبعث، لا أحد من المؤمنين بمخلد في النار، فالحكم هنا شامل لجميع أفراد الموضوع، والذي أفاد تلك الأداة هي «كل» في الإيجاب، ولا «أحد» في السلب.

4- **الجزئية**: الحكم على بعض أفراد الموضوع، وليس على جميعهم، بَعْضُ النباتِ وَرْدٌ، وبَعْضُ الأنبياءِ ليس رسلاً.

نلاحظ أنّ الذي أفاد الجزئية هاهنا بعض في الموجبات، وبعض ليس في السالبات.

5- **الطبعية**: فالحكم في الطبعية لا ينصب على الأفراد، لكنْ يختص بالحقيقة والماهية، وطبيعة الأفراد، لذلك سميت طبعية. وذلك مثل: الإنسانُ نوعٌ، الحيوانُ جنسٌ، الوردُ نباتٌ، الحديدُ معدنٌ، العالمُ حادثٌ، ليس العالمُ قديماً، ليس الحيوان جماداً[106].

ومن القضايا المنطقية أيضاً **القضية الشرطية**، وهي ما كان طرفاها قضيتين حمليتين، ويتضح التعريف المذكور من خلال المثالين الآتيين:

المثال الأول: إذا كانت الشمس طالعة فالجو دافئ.

المثال الثاني: العدد إمّا شفع وإمّا وتر.

وتنقسم القضية الشرطية إلى قسمين:

1 – **القضية الشرطية المتصلة**.

2 – **القضية الشرطية المنفصلة**.

وللقضايا الحملية والشرطية كثير من الجزئيات المتفرعة عنهما، لا أرى أنّ المقام يسمح بذكرها، ولمن أراد التوسع فيه فعليه الرجوع إلى ما كتبه عنها الدكتور مزروعة[107]، والدكتور ياسين خليل[108].

وقد ارتبط بالتصديق (**التركيب**) عند أرسطو مبحث (**الأحكام**)، وهي كما عرضها الدكتور عبدالرحمن بدوي: «الوحدة الأولى في التفكير –كما قلنا مراراً– هي الحكم لا التصور؛ لأنّ التصور ينحل في النهاية إلى طائفة من الأحكام الممكنة التي جمعت في التصور. واللغة هي التي تخدعنا فتجعلنا نظن أنّ التصور هو الوحدة الأولى في الفكر. والحكم إذا عبّر عنه في اللغة سمي قضية»[109].

ومن المنطلقات التأسيسية لمنطق أرسطو في التصديقات (**الاستدلال بنوعيه** (**مباشر، وغير مباشر**)؛ **يعرف الاستدلال**: «بأنّه استنتاج قضية أو حكم مجهول من قضية أو قضايا معلومة»[110] ويفصّل هذا التعريف الدكتور إمام عبدالفتاح إمام «أمّا الاستدلال المباشر فهو استنتاج قضية من قضية أخرى مباشرة وبلا واسطة، أو بتعبير أكثر دقة هو الوصول إلى حكم جديد من حكم سابق بحيث يتوقف الثاني على الأول، وذلك دون أن يكون هناك حكم أوسط بينهما» [111].

وينقسم الاستدلال إلى نوعين:

1– **الاستدلال المباشر**: ومضمونه: الاستدلال بصدق قضية على صدق قضية أخرى، أو العكس «الاستدلال على كذب قضية بصدق قضية أخرى». ويندرج تحت الاستدلال المباشر أنواع منها:

1– **التناقض**: «اختلاف قضيتين في الكيف بحيث يقتضي لذاته صدق أحداهما وكذب الأخرى».

2- **العكس**: لون من ألوان الاستدلال المباشر، وهو يعني تغيير صدق القضية بحيث تجيء القضية الجديدة صادقة ما دام أصلها الذي عكسناه صادقاً، فإذا عكسنا وضع الحديث في قضية صادقة؛ لنحصل على قضية أخرى صادقة، فنحن بمثابة مَنْ استدل بقضية من قضية أخرى استدلالاً مباشراً، إذ إنّ تعريف الاستدلال المباشر، هو استدلال قضية من قضية واحدة أخرى. ومثاله من القضية الحملية: «كلُّ ذهبٍ معدن» عكسها: بَعْضُ المعدن ذهب.

3- **التقابل بين القضايا**: وهو ما عبّر عنه الدكتور عبدالرحمن بدوي: «إنّه الصلة الموجودة بين قضيتين تختلفان إمّا من حيث الكيف أو من حيث الكم، أو من حيث الاثنان معاً، مع الاتفاق في بقية الأشياء»، ومثاله: «كلُّ حديدٍ مَعْدنٌ» ضدها: لا شيءَ من الحديدِ بمعدنٍ[112].

2- **الاستدلال غير المباشر**: الاستدلال على صدق قضية أو كذبها من خلال صدق عدد من القضايا على صدق أو كذب قضية أخرى.

ويندرج تحت الاستدلال غير المباشر أنواع منها: (**القياس، والاستقراء، والتمثيل**) وإليك الحديث عنها موجزاً.

القياس: لغة تقدير شيء على مثال آخر، واصطلاحاً: قول مؤلف من قضيتين فأكثر يلزم عنهما لذاتهما قول آخر، ويقول الدكتور ياسين خليل في تعريفه عند أرسطو «القياس هو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها»[113].

شرحه: القول من المناطقة معناه المركب، ومعنى (مؤلف) أي مركب على هيئة مخصوصة، وينشأ عن هذا المركب المخصوص قضية أخرى تسمى عند المناطقة نتيجة لهذا القياس.

وقد عُدّ «القياس» الجوهر المهم في منطق أرسطو، كما ذهب إلى ذلك الدكتور علي سامي النشار[114].

وقد ذكر الدكتور محيي الدين محسب أنّ أرسطو قد جعل القياس الوسيلة الوحيدة التي توصل إلى اليقين[115].

نتيجة القياس كما يراها أرسطو: هي قضية تلزم من مقدمتين بالضرورة. وهذا يعني أنّ كل قياس يتألف من ثلاث قضايا، من مقدمتين ونتيجة تلزم عنهما ضرورة[116] انقسم على ضوئها القياس إلى قياس بسيط، وقياس مركب:

القياس البسيط:

- محمدٌ مجتهدٌ.
- وكلُّ مجتهدٍ ناجحٌ.
- النتيجة: محمدٌ ناجحٌ.

القياس المركب: وهو القياس المركب من أكثر من مقدمتين.

- محمدٌ مجتهدٌ.
- وكلُّ مجتهدٍ ناجحٌ.
- وكلُّ ناجحٍ محبوبٌ.
- وكلُّ محبوبٍ ناجحٌ.

فهذا قياس مركب من أربع قضايا، وقد فصّل الدكتور إمام عبدالفتاح قضايا القياس ورآها:

1- **قضية كبرى أو مقدمة كبرى، وهي التي يرد فيها الحد الأكبر.**

2- **قضية صغرى أو مقدمة صغرى، وهي التي يرد فيها الحد الأصغر.**

3- النتيجة، وهي التي يختفي فيها الحد الأوسط، ويكون الحد الأكبر محمولها والأصغر موضوعها.

إذاً كل القياس لابدّ أن يتألف من ثلاثة حدود فقط: لفظاً ومعنى، والحد الأكبر هو محمول النتيجة، ويسمى أحياناً باسم «حد المحمول»، والحد الأصغر هو موضوع النتيجة، ويسمى عادة باسم حد الموضوع؛ أمّا الحد الأوسط فهو الذي تختفي فيه النتيجة.

وعلينا أنْ نلاحظ أنّ القياس لابُد أنْ يتألف من ثلاثة حدود لفظاً ومعنى، والواقع أنّ القياس إذا تَألّف من حدود أقل من ثلاثة أعني من حدين كان استدلالاً مباشراً لا قياساً. ولو تألّف من أكثر من ثلاثة أعني من أربعة لامتنع وجود الحد الأوسط الذي هو القنطرة بين الحد الأكبر والأصغر اللّذين تتألف منهما النتيجة[117].

وينقسم القياس إلى قسمين:

الأول: القياس الافتراضي:

ويعرفه الدكتور مزروعة بأنّه «ما لم تذكر فيه النتيجة أو نقيضها بصورتها وهيئتها، وإنّما ذكرت فيه بمادتها فقط»[118]. والمراد بالمادة هي الكلمات، أمّا الهيئة فهي الصيغة التركيبية، وذلك مثل:

- الحديدُ معدنٌ.
- وكلُّ معدنٍ موصلٌ للحرارةِ.
- الحديدُ موصلٌ للحرارةِ.

فالنتيجة التي معنا هنا موجودة بمادتها في القياس، فكلمات النتيجة التي هي «الحديد موصل للحرارة» موجود بعضها في المقدمة الأولى وبقيتها في

المقدمة الثانية، أمّا هيئتها فليست موجودة، وقد سُمّي اقترانياً، لاقتران الحدود فيه من الأصغر ثم الأوسط ثم الأكبر[119].

وبدوره ينقسم القياس الاقتراني إلى قسمين:

الأول : القياس الحملي:

وهو مكون من قضايا حملية فقط، فالمقدمة الأولى: قضية حملية، والمقدمة الثانية: قضية حملية، ومن ثمَّ تكون النتيجة حملية، والكلام ليس على النتيجة، وإنما على المقدمتين، فالقياس يكون حملياً إذا كانت المقدمتان في القياس حمليتين.

- الوردُ نباتٌ
- وكلُّ نباتٍ يعيشُ على الماء.
- الورد يعيشُ على الماء.

سمي اقترانياً حملياً؛ لأنّ مقدمتيه حمليتان[120].

الثاني: القياس الشرطي:

ما تركب من شرطيتين فقط، أو من شرطية وحملية. **مثاله:**

- كُلّما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً.
- وكُلّما كان النهار موجوداً كان العالم مضيئاً.
- وكُلّما كانت الشمس طالعة كان النهار مضيئاً.

بقي أن نشير أنّ هناك أربعة أنواع من القياس لا تفيد اليقين، وهي:

1 – القياس الجدلي. 2 – القياس الخطابي.

3 – القياس الشعري. 4 – القياس السوفسطائي.

أمّا ما بقي من مسالك الاستدلال الأرسطي غير المباشر (**الاستقراء والتمثيل**) فإليك بيان ما يتعلق بهما.

فالاستقراء كما يوضحه المناطقة بأنّه تصفح أمور جزئية؛ لإثبات حكمها لأمر كلي (**قاعدة عامة**)، وهو ما أكده أرسطو بقوله: «انتقال من الآخر أو الجزئيات إلى الكليات أو العموميات»[121]. ويقول الدكتور مزروعة: «الاستقراء: تتبع كلّ أو بعض جزئيات ظاهرة ما للوصول إلى حكم عام يشمل ما تتبع وما لم يتتبع»[122].

وينقسم الاستقراء إلى نوعين:

1– **الاستقراء التام**: ويتضمن تصفح أو تتبع جميع جزئيات ظاهرة ما، ثم الحكم عليها بما ثبت لها جميعها.

2– **الاستقراء الناقص**: ويهتم بتتبع بعض جزئيات الكلي المطلوب لمعرفة حكمه، يقول فيه الدكتور مزروعة «الحكم على جميع جزئيات ظاهرة ما لوجود ذلك الحكم في بعض تلك الجزئيات»[123].

أمّا **التمثيل**: فهو تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما؛ ليثبت للمشبه الحكم الثابت للمشبه به، وهو ما عبّر عنها الدكتور النشار بفكرة الانتقال من جزئي إلى جزئي عند أرسطو[124].

وقد قام التمثيل على أربعة أركان:

1 – الأصل 2 – الفرع 3 – الجامع 4 – الحكم

وينقسم »التمثيل» عند المناطقة إلى قسمين:

الأول: ما **يفيد اليقين**:

بشروط هي:

1- القطع بكون الوصف المشترك بين الأصل والفرع هو علة الحكم.

2- ألّا يكونَ الحكم ثابتاً للأصل لخصوصية لا توجد في الفرع.

3- ألّا تكون خصوصية الفرع مانعة من ثبوت الحكم له.

الثاني: **ما لا يفيد إلا الظن**، لذا لم يعتمده المناطقة، وجعلوا بديله قياس الشمول[125].

بقي أنّ نشير أن هناك بعض الموضوعات المرتبطة بمنطق أرسطو تدور حول تقسيم الكلمة، والقول، والمقولات العشرة (**الجوهر**، **الكيف**، **الملكية**، **الكم**، **الوضع**، **الإضافة**، **الأين**، **المتى**، **الفعل**، **الانفعال**).

لعلنا نرجئ تفصيل القول عنها إلى حين استكمال الحديث عن حركة التفكير النحوي في القرنين الثالث والرابع الهجريين؛ لنعرف مدى تأثر النحو العربي في بنائه وتفكيره على ما سبق شرحه من منطق أرسطو (الصوري)، أو بقائه على بنائه وأصوله وقواعده التي أرساها النحاة السابقون، أو أنْ يكون قد استفاد من عوامل أخرى من صميم البيئة التي عاش فيها.

حركة الفكر النحوي في القرنين الثالث والرابع الهجريين:

سبق أنْ ناقشنا في صفحات مضت أنّ النحو العربي قد قام في نشأته وبنائه على أسس، ساعد الجوّ الإسلامي العام على هذه النشأة، واستمر على هذا الوضع في القرنين الأول والثاني، مثلتها كتب تلك المرحلة (**الكتاب**، **معاني القرآن**، **مجاز القرآن**...). وما إنْ هلّ القرن الثالث الهجري حتى أخذت معارف

وعلوم الأمم الأخرى تهب على الحضارة الإسلامية متعددة المشارب ما بين (**سريان**، **وفرس**، **وهنود**، **ويونان**...) ولم تكن الحركة اللغوية (النحو) بعيدة عن هذا الجوّ الذي عجّ بهذه المعارف، والعلوم، فالقرنان الثالث والرابع الهجريان عُدّا عند مَنْ تحدّث عن النحو من أهم الفترات الزمانية التي مرّ بهما النحو العربي على امتداد تاريخه إلى العصر الحديث. ولعلَّ مكمن هذه الأهمية يبرز في ما رآه العلماء (النحاة والفلاسفة المسلمون) من اتفاق أو افتراق بين النحو، وما جاء من علوم لغوية (نحوية) عند الأمم السابقة (اليونان). ولا أظن أنّ بحثاً يستطيع أن يستقصي القضية كاملة بكل أبعادها وتصوراتها الواسعة، لكن لعلّي أجلّي جزءاً كبيراً منها، وفق عرض الخطوط الرئيسية لما جاء عنها في القرنين السابقين.

سبق أنْ ذكرنا أن النحو العربي قد قام في بيئة إسلامية خالصة ودعمته أصول ارتبطت بهذه البيئة (**فالسماع**، **والقياس**، **والإجماع**) مصادر تميّزت بعروبتها وبعدها عمّا يشكك في ارتباطها بفكر غير عربي، ولا أظن أنّ النحو في مسيرته عبر عصور هذه الحضارة قد انفك عن هذه الأصول أو حاول الخروج عليها إلاّ ما وسم به النحاة، وهم قلة من اعتمادهم على ما يزعم أنّها قراءات لفكر (أرسطو المنطقي الصوري)، وسوف نحاول في ما يأتي استظهار صورة للنحو العربي عند نحاته في القرنين الثالث والرابع الهجريين.

فلو أردنا أن نرصد ما جاء عند أهم نحاة المرحلة (وهي المرحلة التي يرى مترجمو الحركة العلمية) أنّها شهدت دخول الفكر اليوناني بكل أبعاده –كما أشرنا إلى شيء من ذلك حين شرحنا الأسس التي قام عليها المنطق الأرسطي– فلعلّ الحديث مناسب أنْ نبدأ الحركة النحوية في هذه الفترة **بابن السراج** (316هـ) هذا النحوي الذي تتحدث عنه كتب النحو بأنّه من النحاة المشهورين بالاتصال بالفكر المنطقي يمثّله كتابه (**الأصول في النحو**)، فقد

حاول في هذا الكتاب أنْ يربط مادته تأليفاً، وتبويباً، وأسلوباً بهذا الفكر كما قيل، ولعلّ ما دفع الباحثين إلى ذلك ما وجد في سيرة ابن السراج من تعلمه المنطق والموسيقا من الفارابي، وتعلّم الفارابي منه النحو؛ فكأنّ هذا الاتصال قد قاد ابن السراج إلى المنطق؛ ليدخله في مادته النحوية[126]. ولكن علينا ألّا نجازف في هذا القول أو ننجرف وراءه حتى نقف على مادة علمية تدعمه أو ترفضه، ولعلنا نقيم ذلك وفق الآتي (الحدود– والتركيب).

ذكرنا في ما مضى أنّ المنطق الأرسطي قد قام على مجموعة ركائز (في بابين كبيرين) **التصور**: (اللفظ، الحدود، التعريف) **والتصديق**: (**التركيب**) قضايا مباشرة: (**القضايا والأحكام**) وغير المباشرة **الاستدلال**: (**القياس والاستقراء والتمثيل**) فضلاً عمّا أشرنا إلى مواصلة الحديث عنه، وهو تقسيم عن تقسيم (**الكلم والمقولات العشرة**) عند أرسطو.

بنى ابن السراج كتابه (**الأصول**) وفق المنهج البصري القائم على الإطراد، والقياس المنضبط، فالحدود التي رسمها ابن السراج أقرب إلى التعريف البسيط، والتمثيل الذي لا يخضع لما ذهب إليه أرسطو من الحد التحليلي أو الشيئي، ولعلّه في ذلك مسبوق بما جاء عند سيبويه كما ذكرنا سابقاً[127]. فلو أخذنا نماذج من التعريفات (الحدود) فنجده يقول في الاسم: الاسم: ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى فالشخص نحو: «رجل»، وفرس، وحجر، وبلد، وعمر، وبكر، وأمّا ما كان غير شخص فنحو الضرب، والأكل، والظن، والعلم، واليوم، والليلة، والساعة... فالاسم تخصه أشياء يعتبر بها، منها أنْ يقال إنّ الاسم ما جاز أن يخبر عنه نحو قولك: عمرو منطلق، وقام بكر...[128] وهو ما حدّه النحاة بعده، يقول الصيمري «فحد الاسم لفظ يدل على معنى في نفسه مفرد غير مقترن بزمان يحصل كقولك: رجل، وفرس، وجمل»[129]. ولعلّنا بهذا الكلام عن الحد النحوي عند ابن السراج يمكن أن نرد على ما ذهب إليه الدكتور محيي

الدين مُحَسّب من ربط نظرية الحد المنطقية في كتاب (**الأصول**) فرأى أنّ ابن السراج قد اقتفى أثر أرسطو والفارابي في بيان كثير من أبواب النحو وفق هذه النظرية[130]، وهي في الغالب لا تخرج فيما يبدو لي عن فهم أيِّ نحوي.

الفرق بين الحد النحوي والحد المنطقي:

فإذا أردنا أن نحصّل الحد السابق (الاسم) – وقد جعلناه نموذجاً يمكن أن تقاس عليها سائر حدود النحو – وفق الحد الأرسطي من حيث 1 – جمع أجزاء الحد من الجنس والفصول 2 – تذكر جميع ذاتياته 3 – إذا وجد الجنس القريب فلا يذكر البعيد معه. فإننا لا نجد ما ذكرناه عند ابن السراج، ومَنْ جاء بعد يخضع لها، ففي تعريف أو حد ابن السراج للاسم لم يكن مانعاً جامعاً؛ فإننا نجد أنّ النحاة قد ذكروا للاسم أكثر من عشرين حداً لم تسلم كلها لهم[131]، وهو ما أشار إليه أحد الباحثين المعاصرين فقد رأى أن هناك اختلافاً بين العلْمين حول الحدود فذكر أن النحويين قد وضعوا للحد أكثر من وجه ومنها ما وُصِفَ بأنّه صحيح وآخر وُصِف بغير ذلك»[132] هذا بالإضافة إلى أنّ الحد الأرسطي لاينطبق على الحد النحوي للأسباب الآتية:

1- أنّ الحد النحوي نابع من البيئة اللغوية التي نشأ فيها، فأخذ خصائصه منها، فالمادة اللغوية من سماع (**قنوات النقل المعروفة، القرآن، الحديث، الشعر، والنثر**) قد قام حد الاسم منها، ولم يخرج عنها، فهو مخالف للفكر اليوناني الذي قام على لغة مختلفة مادة ومنهجاً عن العربية، تقول الدكتورة منى إلياس «حتى إذا تطرق بعض نحاة الطبقات التالية إلى حد بعض الأشياء، كان همهم أن يحدوها بالنظر إلى خصائصها اللغوية أيضاً، غير آبهين إلى طرائق أصحاب المنطق في الحدود»[133]. فضلاً عن أنّ الحد المنطقي الموصل للجوهر، والحد النحوي المبني على دوران استعمال اللغة[134].

2- من الباحثين مَنْ رأى فروقاً بين الحدين، بمعنى «أن الحد النحوي أغرق في الخصوصية فهو خاص في عموميته نفسها؛ وذلك أن مقومات حقيقته نابعة من اللغة، بل إنّها لتنبع من لغة خاصة، وليس من الضروري أن يكون الحد النحوي للاسم هو في جميع اللغات»[135].

3- من الباحثين مَنْ رأى أنّ الحد المنطقي لا يعطي معرفة صحيحة، وكاملة للأشياء، بل يكتفي بمعرفة سطحية عن الموجودات التي تميل إلى القياس البرهاني أو الجدلي، وهذا يختلف عن واقع الحد النحوي، يقول الدكتور مصطفى طباطبائي: «ولا شك أنّ الحدود المنطقية لا تخوّل لنا معرفة صحيحة وكاملة للأشياء، وتتسبب في الغالب «بـأن نكتفي بمعرفة سطحية عن الموجودات ونتبع القياس البرهاني أو الجدلي بشأنها، وتبتعد عن الواقعية»[136].

4- لم يكن النحاة وحدهم الذين اختلفوا في رسم حدودها عن المناطقة، بل هو توجّه حَمَلَه الفكر الإسلامي بصفة عامة، يقول الدكتور الطباطبائي: «وكلُّ المفكرين والمتكلمين المسلمين من المعتزلة وأتباع الأئمة الأربعة وآخرين لم يعطوا للحدود المنطقية قيمة أكثر من أنّها تميّز للمحدود من الأشياء الأخرى»[137].

5- الحدود في العلوم الإسلامية (ومنها النحو) تتميز عن الحدود المنطقية، فلكل منهما توجه معين يميّزه عن الآخر، فالحد المنطقي تصويري، والحد الإسلامي تمييزي، يقول الدكتور عبدالرحمن بودرع «وميّزوا بين الحد المنطقي وبين الحدود في العلوم الإسلامية: فالأول يفيد التصوير وبيان الماهية، ويفيد الثاني التمييز بين المحدود وغيره[138]. ويقول الدكتور علي أبو المكارم «إنّ القصد الأساسي من الحد أو التعريف، وهما بمعنى واحد عندهم – وهو التمييز بين المحدود وغيره كالاسم ليس فائدته تصوير

المحدود وتعريف حقيقته، وإنّما يفيد الحد التمييز بين المحدود وغيره، بل أكثر الطوائف لا يسوغون الحد إلا بما يميز المحدود عن غيره، ولا يجوز أن يذكر في الحد ما يعم المحدود وغيره، سمي جنساً أو عرضاً عاماً، وإنّما يحدون بما يلازم المحدود طرداً، وعكساً، ولا فرق عندهم بين ما يسمى فصلاً، وخاصة، ونحو ذلك مما يتميز به المحدود عن غيره»[139].

6- هناك من يزعم أنّ وجود المصطلحات المنطقية (**العدمي**، **الوجودي**، **كلي**، **جزئي**) قد دخل في الحدود النحوية[140]. وأثر فيها، وهو قول في مجمله لا نميل إلى الأخذ به، ويمكن ردّه بأنّ هذه **المصطلحات وجدت مستعملة عند الفقهاء والكلاميين الإسلاميين**؛ وهي من الجوّ العام الذي تأثر به النحاة على امتداد تاريخهم، وهو ما أكّده الدكتور عبده الراجحي «ويبدو أن النحاة قد تأثروا في ذلك بالفقهاء والكلاميين»[141].

أقسام الكلم والمقولات العشر والفروق عن النحو العربي:

أمّا هذه الصفحات فسوف أوضح فيها ما كنت أشرت إليه سابقاً من بيان الحديث عن أقسام (**الكلم**، **والمقولات العشر**) عند أرسطو، ويأتي تأخيرنا لها إلى هذا المكان لنعرف مدى تأثير هذا التقسيم على نحاة هذه الفترة (القرن الثالث والرابع)؛ ليكون ترتيبنا منطقياً، فبعد أنْ ميّزنا **الحدود** عند كل منهما، أخذنا بذكر مكونات الكلم؛ أي: تقسيم الكلم كما هو متعارف عليه عند اليونان؛ لنفرغ منها، حتى نعاود الحديث عن باقي أسس مكونات التفكير النحوي عند هؤلاء النحاة، لنعرف هل تأثرت (**بالأدلة المباشرة وغير المباشرة عند أرسطو**)؟ كما عرضناه في صفحات مضت.

اختلف مدونو المنطق الأرسطي حول تقسيم الكلمة في هذا الفكر، ونتيجة هذا الاختلاف يظهر لي أنّ سببه تعدد مصادر هذا النقل أهي كتب أرسطو أم

ما قام به العلماء من شرح، أو تعليق على هذه الكتب؟ وحتى تكون الصورة واضحة عن هذا التقسيم وبعيداً عن الإسهاب يمكن عرضها وفق الآتي:

لا يوجد في كتب اليونانيين وأرسطو تقسيم واضح للكلام، فمرة يجعله ثنائياً، ومرة ثمانية أقسام، وهو ما أشار إليه الدكتور سعد الكردي «لا يوجد في كتب أرسطو أي تقسيم ثلاثي للكلام، ففي كتاب (العبارة) حدّد جزئي الحكم، وهما، الاسم والكلمة، وفي كتاب الشعر بيّن أنّ المقولة تتألف من الأجزاء التالية (**الحرف الهجائي، والمقطع، والرباط، والفاصلة، والاسم، والكلمة، والتصريف، والقول**) وهذا يدل على أنّ أقسام الكلام عند اليونان ثمانية، ولا وجود للتقسيم الثلاثي عندهم[142].

وحتى تتضح الصورة عن هذا التقسيم يمكن أنْ نستعرض شيئاً من توضيحات العلماء ممن كانت لهم شروح لمؤلفات أرسطو، ولعلّنا نستأنس بما جاء عند ابن رشد وابن باجه، في توضيح ذلك، يقول ابن رشد «القول في الاسم: هو لفظ دال بتواطؤ على معنى مجرد من الزمان من غير أنْ يدل واحد من أجزائه» إذا أفرد – على جزء من ذلك المعنى، سواء كان الاسم المفرد بسيطاً مثل زيد أو عمرو، أو مركباً مثل: عبدالملك الذي هو اسم لرجل...، وإنّما زِيدَ في حد الاسم بتواطؤ من قبل أنّ الألفاظ التي ينطق بها الناس ليست دالة بالطبع، مثل كثير من الأصوات التي تنطق بها الحيوانات، وهي الأصوات التي لا تكتب. والاسم منه محصل ومنه غير محصل، فأمّا المحصل فهو الاسم الدال على الملكات، مثل: إنسان، وفرس. وأمّا غير المحصل فهو الاسم الذي يركب من اسم الملكة وحرف «لا» في الألسنة التي يستعمل فيها هذا النوع من الاسم. مثل قولنا: لا إنسان، ولا حيوان»[143]. ويقول في **الكلمة**: «والكلمة، وهي التي تسمى عند العرب (الفِعْل)، هي لفظ دال على معنى، وعلى زمان، وذلك المعنى المحصل بأحد الأزمان الثلاثة التي هي **الماضي**، أو **الحاضر**، أو **المستقبل**، وليس واحد

من أجزائه يدل أيضاً على انفراده» وذلك بالذات. وخاصة الكلمة أنّها تكون أبداً خبراً، لا مخبراً عنه، ومحمولاً، لا موضوعاً، ولذلك تدلّ أبداً على معنى شأنه أنْ يحمل على غيره، وذلك إمّا بأنْ تكون بصفتها تدل على المعنى المحمول، وعلى ارتباط المحمول بالموضوع، وذلك حيث تكون خبراً بنفسها، مثل قولك: زيدٌ يصحُّ، زيد يمشي، وإمّا أنْ تكون بصفتها تدل على ارتباط المحمول اسماً من الأسماء، مثل قولك: زيدٌ يوجد حيواناً... و «الكلمة» أيضاً محصلة، ومنها غير محصلة. والمحصلة هي التي تدل على المعنى الذي يدل عليه الاسم المحصل، وعلى زمان ذلك المعنى. وغير المحصلة هي التي تدل على ما يدل عليه الاسم غير المحصل وعلى زمان ذلك المعنى. وذلك هو عدم ما يدل عليه الاسم المحصل، أعني العدم الذي حد في كتاب «المقولات»، مثل قولنا «لا صح» فإنّه يدل عليه قولنا «صحة» وعلى زمان ذلك المعنى. و«الكلمة» غير المحصلة هي نوع من أنواع الكلمة، إذ كانت داخلة تحت الحد المتقدم للكلمة بإطلاق، وموجود لها الخاصة المتقدمة للكلمة وهو أنّها أبداً إنّما تدل على ما شأنه أنْ يحمل على غيره: إمّا حمل الشيء على موضوع أو في الموضوع. والكلمة: منها الكلم المصرفة ومنها غير المصرفة، وهي التي يقال اسم الكلمة عليها بإطلاق. والكلمة غير المصرفة، وهي التي يقال اسم الكلمة عليها بإطلاق، والكلمة غير المصرفة هي التي تدل في لسان كثير من الأمم على الزمان الحاضر، والمصرفة التي تدل على الزمان الذي يوجد كأنّه دائر حول الزمان الحاضر، وهو الزمان الماضي والمستقبل...

والزمان الحاضر هو الزمان الذي يأخذه الذهن موجود بالفعل ومشار إليه، مثل قولنا: هذه الساعة، وهذا الوقت. ولذلك قيل اسم الزمان على هذا بإطلاق، إذا كان هو الأعرف عند الجمهور، وكان بالإضافة إليه يفهم الزمان الماضي والمستقبل، فإنّ الماضي هو المتقدم لهذا الزمان، والمستقبل هو المتأخر عنه.

وأمّا هل نتخيله من الزمان الحاضر هو موجود على نحو ما نتخيله. أو ليس موجوداً، فلذلك مما ليس يحتاج إليه في هذا الموضع؟ والكلمة تشبه الاسم وتشاركه في أنّها إذا قيلت مفردة فهم منها معنى مستقل بذاته، ولذلك إذا سمعها السامع قنع بها، إلا أنّه لا يفهم المعنى المدرك منها أنّ الشيء بعد موجود، أو غير موجود، مثل قولنا: كان أو يكون هذا إذا كانت هذه الكلم أخباراً بذاتها، وأمّا إذا كانت روابط، فإنّه لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه، كالحال في الحرف، لأنّها إنّما تدل حينئذ على تركيب المحمول مع الموضوع، ولا سبيل إلى فهم التركيب دون فهم الأشياء المركبة، وذلك يكون عند التصريح بها، مثل قولك: زيدٌ يوجد عالماً، أو ليس يوجد عالماً، فيكون الكلم صنفين: صنف يفهم بذاته، وهي الكلم التي تكون بذاتها خبراً، وصنف لا يفهم بذاته، وهي الكلم الروابط التي تسمى الوجودية، فهذا ما قاله في حد الاسم والفعل ومعرفة أصنافها الضرورية هاهنا، وهي التي تختلف القضايا باختلافها، وأمّا الحروف فهو يذكرها في كتاب الشعر[144]، وقد ذُكر «أنّ المناطقة العرب لاحظوا على تقسيم الكلمة إلى قائمة ومصرفة أنّ هذا القول يصدق على اللغة اليونانية، ولكنه لا ينسحب على اللغة العربية، وهو ما نصّ عليه ابن سينا» «وأمّا حال الكلمة المصرفة، فهي أنّ القائمة في لغة اليونانيين هي ما تدل على الحاضر، والمصرفة ما تدل على أحد الزمانين، ولا وجود لذلك في لغة العرب[145].

وقد أضاف ابن رشد – إلى القسمين السابقين (الاسم والكلمة) – الكلام في **القول** «والقول هو لفظٌ دال، والواحد من أجزائه الأول، أي البسيطة قد يدل على انفراده على جهة الفهم والتصور، لا على جهة الإيجاب أو السلب، مثل قوله: الإنسان حيوان، فإنّ لفظ «الإنسان» الذي هو جزء أول من هذا القول يدل على شيء مفرد. وكذلك لفظ «الحيوان» الذي هو الجزء الثاني من هذا القول. وهذا الذي أُخذ في حد القول من أنّ الواحد من أجزائه الأول يدل على معنى مفرد هو

الفصل الذي به يفارق القول في الاسم. فإنّ الاسم البسيط ليس يدل الجزء منه –وهو المقطع – على شيء أصلاً. والاسم المركب أيضاً ليس يدل منه على شيء إلاّ بالعرض، مثل أنْ يعرض لإنسان اسم «عبدالملك» أن يكون عبداً لملك.

والقول إنّما يدلّ على طريق التواطؤ، لا بالطبع، ولا على طريق أنّ لكل معنى مركب لفظاً مركباً يدل عليه بالطبع من غير أن توجد تلك الدلالة في لفظ آخر غيره، كما لا يوجد فعل الآلة في غير الآلة. فإنّ قوماً يرون أن الألفاظ هكذا دلالتها، وقوم آخرون يرون أنّ الألفاظ تدل بالطبع من غير أن يكون لنا اختيار فيها أصلاً، لا اختيار تركيب وضعي، ولا اختيار تركيب طبيعي، وهو رأي من يرى أنّ هاهنا تراكيب الألفاظ تدل بالطبع على معنى معنى.

والقول: منه تام، ومنه غير تام.

التام: منه الجازم، ومنه غير الجازم، مثل الأمر والنهي.

والقصد هاهنا إنّما هو التكلم في القول الجازم. وأمّا ما عداه من الأقاويل التامة فهو يتكلم فيها في كتاب **الخطابة والشعر**، كما أنّ أصناف الأقاويل غير التامة، وهي **الحدود والرسوم**، يتكلم فيها كتاب **البرهان**، **والقول الجازم هو الذي يتصف بالصدقِ أو الكذبِ**. وقد ربط ابن رشد بكلمة (**الرابطة**) أو (**الأداة**) بين الاسم والكلمة يحمل القول عليها، يقول: «فإنّه لما كان هاهنا ثلاثة معان: موضوع، ومحمول، ونسبة تربط بين المحمول والموضوع، وجب أنْ يكون هاهنا ثلاثة ألفاظ: لفظ يدل على الموضوع، ولفظ يدل على المحمول، ولفظ يدل على النسبة، واللفظ الذي يدل على ارتباط المحمول بالموضوع ربما دلّ على ارتباطه في الزمان الماضي أو المستقبل، أو الحال كقولك: زيد يوجد عالماً أو زيد وجد عالماً، أو زيد سيوجد عالماً. وربما دلّ على ارتباط غير مقيد بزمان، وهذا هو الحمل الضروري، وذلك مثل قول القائل: المثلث موجود زواياه مساوية لقائمتين»[146].

بقي أنْ نكمل الحديث عن جوهر فكر أرسطو في (**المقولات العشر**) التي تعدُّ من أسس المعرفة التي يُبنى عليها الفكر الأرسطي السليم والمستقيم، ولعلّي استند في استعراضها بإيجاز إلى ما ذكر الشيخ محمد الحسني البليدي، يقول:

1- **مقولة الجوهر**: وهي الغني عن المحل، أو القابل للعرض، أو المتحيز، والجوهر عندهم خمسة: **هيولي، وصورة، وجسم، ونفس، وعقل**.

2- **مقولة الكم**: عرض يقبل القسمة لذاته.

3- **مقولة الكيف**: عرض لا يتوقف تعقّله على تعقّل الغير، ويقتضي اللاقسمة في محلة اقتضاء أولياً فخرج الجوهر.

4- **مقولة الإضافة**: وتسمى النسبة المتكررة وهي لا تعقل، إلا بالقياس إلى نسبة أخرى لا تعقل إلّا بالنسبة إليها.

5- **مقولة الأين**: وهي حصول الجسم في المكان، وسمّي أينا لوقوعه جواباً لأين؟ كذا، وسمي «الكون» أيضاً.

6- **مقولة المتى**: سمي بذلك، لوقوعه جواباً «لمتى»؟ وهو كما في ابن التلمساني حصول الشيء في الزمان أو في الآن، والفرق عندهم أنّ الزمان يقبل التجزئة، والآن لا يقبلها.

7- **مقولة الوضع**: هو هيئة حاصلة من نسبة أجزاء الجسم، بعضها إلى بعض، ومن نسبتها إلى أمر خارجي عنها، بأنّه تخلق تلك الأجزاء وبتلك النسبة في الموازاة والانحراف والقرب والبعد.

8- **مقولة الملك**: وهي هيئة حاصلة للشيء بالنسبة لما يحيط به.

9- **مقولة الفعل**: وهي تأثير الشيء في غيره ما دام مؤثراً.

10 - **مقولة الانفعال**: وهي تأثر الشيء عن غيره ما دام يتأثر[147].

ويمكن أن نوجز شرح هذه المقولات بما جاء عند الدكتور إمام عبدالفتاح:

1- **الجوهر Substance**: (لاحظ أنّ الكلمة نفسها مشتقة من مقطعين Sub بمعنى تحت Stance يقف، فهي إذن (**ما يقف تحت**) والمقصود بالجوهر؛ وهو ما يكون دائماً قائماً وسط التغيرات أو ما يقف تحت صفاته، أو ما له محمولات، وعلاقات دون أن يكون هو نفسه محمولاً أو له علاقة.

2- **الكم**: وهو جانب الشيء الذي يمكن قياسه مثل: عشرة أمتار، وخمسة أرطال، وثلاث ياردات، وذراع أو بوصة.

3- **الكيف**: وهو طريقة وجود الشيء أو خاصيته، مثل: أصفر، أبيض، أحمر، حار، بارد.

4- **الإضافة أو العلاقة**: الطريقة التي يرتبط بها مع غيره من الأشياء الأخرى، مثل نصف كذا أو ضعفه، أو ابن فلان أو والده، وأكبر من فلان أو أصغر منه، أو يساويه.

5- **المكان**: أو (الأين) حيث يوجد الشيء مثل: في الطريق، على المنضدة، في المدرسة، فوق السحاب.

6- **الزمان**: أو (المتى) متى يوجد الشيء، مثل وقت الظهيرة منتصف النهار، اليوم وأمس، وغداً.

7- **الوضع**: كيف يوضع أو يوجد الشيء: مثل: جالس، متكئ.

8- **الملك**: حالة الشيء مثل: منفعل، شاكي السلاح في يده سيف.

9- **الفعل**: وهو طريقة سلوك الأشياء مثل: التقطيع، الكتابة، يذبح.

10 - **الانفعال**: الطريقة المضادة لسلوك الأشياء أو وقوع الفعل مثل: مقطع، مكتوب، مذبوح، مقتول[148].

بقي أنْ نشير إلى بعض الكلمات التي أدرجت ضمن التقسيم المنطقي منها:

1 – (**ما، وأيّ**) فقد تحدثت عنهما بعض كتب المنطق، وبينت أن للمنطقيين منهجاً آخر في أدوات الاستفهام يقول الدكتور محمود مزروعة: "لكن المنطقيين لهم منهج آخر في أدوات السؤال، وما يسأل بها عنه، فهم يقتصرون من أدوات السؤال على أداتين فقط، ولا يهتمون بما سواهما، وذلك لأنّ هاتين الأداتين لهما صلة وثيقة بتعريف «الكليات الخمسة، وذلك فيما يتصل بتعريفهما، والتفرقة بين كلٍّ من هذه الكليات هي الصلة بين علم المنطق وأدوات السؤال.

أمّا الأداتان اللتان يهتم بهما علم المنطق، وموقعهما من هذا العلم فهما: (**ما**) ويسأل بهما عن حقيقة الشيء وماهيته، والمعلوم أنّ الشيء له أمران (**حقيقته وماهيته**) (وما يميّز تلك الحقيقة من غيرها من الحقائق والمهايا)، فالأداة التي يسأل بها عن حقيقة الشيء وماهيته هي (**ما**) فإذا ما قلت: ما الإنسان أو ذكر الإنسان؟ فقلت إنّما هو؟ في هذين السؤالين (مَنْ) يجاب ببيان ماهيته وحقيقته التي يتكّون منها الإنسان، فيقال «حيوان ناطق» ولا يجاب بما يميزه عن غيره، لأنّ السؤال بـ (**ما**) خاص بالبحث عن حقيقته وماهيته، وليس بما يميّزه عن سواه.

الثانية: (أيّ) ويسأل بها عما يميّز الشيء عن غيره، إمّا في ذاته، وإمّا في عرضه، فإذا ما ذكر الإنسان فقلت: أيّ شيء هو؟»[149].

2 – **ألفاظ انفرد بها المناطقة**: ويمكن أن نستفيد مما جاء عند الدكتور جيرار جيهامي فقد أوجزها وفق الآتي:

1– **الخوالف**: كلُّ حرف معجمٍ أو كلُّ لفظ قام مقام الاسم متى لم يصرّح بالاسم مثلاً: حرف الهاء من قولنا: ضربه؛ أي الحروف المعجمة التي تخلف الاسم وتقوم مقامه[150].

2- **الوصلات**: كالحروف المستعملة للتعريف مثل: ألف ولام التعريف، والنداء، مثل: يا، وأيّها.

3- **الواسطة**: المستعملة في حالات النسب مثل: مِنْ وعَنْ.

4- **الحواشي**: الدالة على الثبات مثل: إنّ المشددة، ومنها الآنية التي تعني الذات والجوهر، وعلى **النفي** مثل: **وليس، ولا**، وعلى الثبات مثل: **نَعَمَ**، وعلى المشكوك مثل: **ليت شعري**، وعلى ما يحدس مثل **لعلّ، وعسى**، وعلى مقدار الشيء، مثل: **كم**، وعلى معرفة زمان وجود الشيء مثل: **متى** ومكانه مثل: **أين**.

5- **الروابط**: مثل المضمن الدال على لحاق الثاني بالأول مثل: إنْ دخل زيد خرج عمرو، وهو رابط يرمز إلى شريطة، وآخر يرمز إلى لزوم بواسطة **لمّا**، وإذ، وثالث إلى انفصال بواسطة إن، **وإلاّ إن**، ورابع يعني الاستثناء بواسطة حرف **لكن**، وخامس يدل على غاية لشيء سبقه مثل **كي**[151].

بعد أنْ بيّنا أقسام الكلام والمقولات عند اليونانيين (**أرسطو**)، نرى أنْ نذكر هنا مدى تأثر نحاة القرنين الثالث والرابع الهجريين بها، أو أنّهم أتوا بتقسيم من داخل بيئتهم اللغوية بنوه على ما استقرأوه من مصادر «الاحتجاج». لعلّنا نعرف ذلك في النقاط التالية؛ لكن قبل ذلك نود أنْ نشير إلى أننا قد بيّنا في ما مضى الفرق بين الحد المنطقي والحد النحوي والاختلاف بينهما.

1- كما هو معلوم أنّ كلام العرب قد قام على ثلاثة أقسام وهو ما نصّ عليه نحاة هذه الفترة أو من سبقهم، يقول ابن السراج، الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: «**اسم، وفعل، وحرف**»[152]، ويقول الزجاجي: «باب أقسام الكلام: فأول ما نذكر من ذلك إجماع النحويين على أنّ الكلام اسم وفعل وحرف وحقق القول بذلك وسطّره في كتابه سيبويه»[153] إضافة إلى ذلك، فإنّ

ما تحمله النصوص المنطقية كما يذكر الدكتور زكرياء أرسلان «يخالف هذا الزعم وينقضه، ففي كتب أرسطو: لا يوجد أي تقسيم ثلاثي للكلام مطلقاً، فأمّا كتاب العبارة (باري أرمنيوس)، فقد حدّد فيه أرسطو ما يسميه بالأقاويل، فاقتصر منها على أجزاء الحكم (Jugement)، وهما (Onoma) و(Rhema) ويقابلهما في ترجمة حنين بن إسحاق (الاسم والكلمة)... وإن نحن نظرنا في كتاب الشعر، رأيناه يقسّم ما يسميه (المقولة) في الترجمة العربية إلى ثمانية أقسام (الهجاء، المقطع، الرباط، الاسم، الكلمة، الفاصلة، التصريف، القول)»[154].

2- ذكر الدكتور محمد خير الحلواني أنّ هناك قسمة رباعية عند أرسطو في كتابه «العبارة» وهي «الاسم والفعل والمقطع والكلام وهذه القسمة لا أثر لها في التقسيم العربي للكلمة»[155].

3- أنّ تقسيم النحاة العرب الثلاثي الكلمة قد قام من طبيعة الاستقراء من كلام العرب التي أطالوا النظر فيه؛ فوجدوا ما عندهم من نصوص موثوقة يخضع الكلام فيها إلى ثلاثة أنواع من الكلم (**اسم، وفعل، وحرف**) إضافة إلى ذلك أنّ لكل لغة طبيعة تختلف فيها أقسام كلامها، وهذا ما لمسناه في اليونانية حيث يختلف (**العدد، والمصطلح في تقسيم الكلام**) فكان ذلك خارجاً عما هو موجود في العربية، ولعلّ ما يجعلنا نذهب هذا المذهب بدون تشدد أو مغالاة، فالتقسيم العربي نابع من طبيعة منطق اللغة العربية لا علاقة له بلغة أخرى، يقول الدكتور كريم الخالدي: «كما تؤكد تلك الحقيقة أنّ هذا التقسيم الثلاثي عند العرب إنّما جاء حصيلة لاستقراء النحاة نصوص العربية من **القرآن، والحديث، وكلام العرب بكل لهجاته**، بعيداً عن أي تأثير أجنبي...».

وقد رصد الدكتور عدنان محمد سلمان حركة الاستقراء في الكتب النحوية فاستطاع أنْ يثبت أنّ النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه لم يكتفوا باستقراء أنواع الكلم بل تجاوزوا ذلك إلى استقراء علامات كل نوع من أنواع تلكم الكلم؛ وليضعوا بين يدي الدارسين مقاييس وضوابط يستطيعون بها التفريق بين تلك الأنواع، وقد دعاهم ذلك إلى تتبع كلام العرب في مظانه المختلفة، ورصد سمات كل نوع من أنواعه، فوضعوا ضوابط في غاية السداد يسرت للدارسين معرفة كل صنف من أصناف المفردات العربية، فرسموا للاسم علامات تميّزه عن قسميه الفعل والحرف، وتتبعوا علامات الفعل التي تفرق بينه وبين الاسم، والحرف، وحصروا علامات الحرف بكونه لا يقبل أية علامة من علامات الأسماء أو الأفعال. ولعلّي لا أعدو الحقيقة إذا قلت إنّ استمرار النحاة العرب في اعتماد هذا التقسيم دون أن يطرأ عليه أي تغيير، زيادة كان أو نقصانا على الرغم من تدقيق النحاة العرب في ذلك كثيراً، وطول نظرهم في أقسامه إنّما جاء نتيجة لاستقراء شامل لكلام العرب فهو تقسيم عربي محض نابع من طبيعة هذه اللغة، وحجتي في ذلك أنّ اللغة العربية لا تلتقي مع اللغة اليونانية من قريب أو بعيد. فهي ليست من فصيلتها ولا تَمَتّ لها بنسب أو قرابة لغوية، لذا نفترض أن تكون أصولها وقواعدها غريبة عن أصول العربية وقواعدها، ولنا في قول السيرافي حجة نستند إليها إذ يقول: «إنّ لغة من اللغات لا تطابق لغة أخرى من جميع جهاتها بحدود صفاتها في أسمائها وأفعالها وحروفها»[156]. ويمكن أنْ نضيف إلى ذلك اختلاف المنهجية اللسانية بين اللغتين اليونانية والعربية من حيث: **العدد، والمفهوم، والمضمون، والنوع، والدلالة**، يقول الدكتور سعد الكردي: «يتبين مما سبق أنّ أقسام الكلام (عند النحاة) يختلف اختلافاً جذرياً عن أقسام الكلام في النظام اليوناني مِنْ حيث العدد، والمفهوم، والنوع، والدلالة، وذلك ناتج عن اختلاف طبيعة اللغتين من الناحية المنهجية واللسانية. مما

يجعلنا نقول باطمئنان كبير: من المستحيل أن يكون تقسيم (النحاة) للكلام منقولاً عن التقسيم اليوناني وبذلك يبطل زعم من أدّعى ذلك»[157].

4- ذكر بعض الباحثين المعاصرين إلى أنّ هناك خلافاً كبيراً بين التقسيم العربي للكلام والتقسيم الأرسطي؛ فالمصطلحات الأرسطية لا تشير إلى أقسام الكلام العربي، بل إلى الأقسام المؤلفة للجملة لا لأقسام الكلام، يقول الدكتور جيرار جيهامي: «إلا أنّه يمكن الإنكار أنّ هناك اختلافاً كبيراً بين التقسيم المنطقي الأرسطي والتقسيم النحوي العربي، ولا سيما عندما نأخذ بعين الاعتبار حقيقة أنّ المصطلحات الأرسطية لا تشير إلى أقسام الكلام العربي، بل إلى الأقسام المؤلفة للجملة»[158].

5- لفظة (**الرابطة**) التي ذكرها ابن رشد ضمن ما سبق عرضه عن أرسطو لا وجود لها في نظام التقسيم العربي، وهو ما نص عليه شرّاح أرسطو كالفارابي، وابن سينا، وابن رشد، وهو ما أكّده الدكتور جيرار جيهامي «فكيف بلسان عربي يعبّر عن هذه الروابط؟ وهل يفتقر إلى وجودها؟ تنبّه الفارابي إلى ما اعترض اللغة العربية من مصاعب عند تفسير منطق أرسطو والعلوم الفلسفية الماورائية، وقد أشار إلى افتقادها إلى مثل هذه الرابطة، مؤكداً أنّ هذه اللفظة يحتاج إليها ضرورة في العلوم النظرية، وصناعة المنطق كما أيّده ابن سينا بقوله في (**الإشارات والتنبيهات**)، ويجب أنْ يعلم حق كل قضية حملية، أنْ يكون لها معنى المحمول والموضوع، معنى الاجتماع بينهما... وقد يحذف ذلك في لغات، كما يحذف تارة في لغة العرب أصلاً كقولنا: زيد كاتب، وحقه أن يقال: زيد هو كاتب «ورأى ابن رشد بعدهما أنّه ليس في لسان العرب لفظ يدل على هذا النحو من الرباط، وهو موجود في سائر الألسنة»[159].

6- ذكر أحد الباحثين أنّ **قسم الوقعة** عند اليونان لا نظير له عند العرب؛ لأن مفهوم الوقعة التي تحدث في آخر الاسم أو آخر الفعل مفهوم غير موجود في النحو العربي[160].

7- عبارة أرسطو عن **الاسم** بأنّه لفظ يدل بتواطؤ أو تواضع مجرد من الزمان، وليس واحد من أجزائه دالاً على انفراده «هي فكرة فلسفية، فالاسم ليس اسماً بطبيعته بل يكون عنده بما اتفق عليه الناس، وهو خلاف ما ذهب إليه نحاة العربية، فالاسم عندهم ما يقع على الشيء بعينه، يقول الدكتور سعد الكردي: «أضف إلى ذلك أنّ هناك تناقضاً بين دلالة الاسم عند أرسطو ودلالته عند سيبويه، فدلالته عند أرسطو مقرونة إلى فكرة فلسفية هي فكرة التواطؤ أو التواضع، فالاسم ليس اسماً بطبيعته بل بتعارف الناس وتواطئهم، بيد أنّه عند سيبويه لفظ يقع على الشيء، فهو ذلك الشيء بعينه»[161].

فضلاً عن أن سيبويه لم يقل شيئاً عن الاسم، فهو لم يعرّفه، ولم يصفه، ولم يتحدث عن أنواعه، وكل ما قاله عنه لا يزيد عن كلمات، هي «فالاسم: رجل، وفرس وحائط»[162].

ولعلنّا نختم هذه الفروق بفرق جوهري ذكره الدكتور زكرياء أرسلان عن الاسم في النحو والمنطق الأرسطي «ومن أدلة مفارقة مفهوم «الاسم» في اللغة النحوية لمفهومه في لغة المنطق الأرسطي، ننبه، أيضاً إلى أن المفهوم الحقيقي للاسم عند أرسطو، لا يشمل كل الحالات الإعرابية التي تخصّ هذه المقولة في صناعة النحو العربي، بيان ذلك أنّ ما كان منصوباً أو مجروراً لا يعتبر في المنطق اليوناني اسماً، وإنما هو مجرد حالة من حالات الاسم، أما حقيقة الاسم وماهيته، فحاصله في ما جاء مرفوعاً من الأسماء»[163].

8- في توضيح **معنى** الفعل عند ابن رشد إشارة إلى فكرة غير موجودة في لسان العرب ومفادها أنّ الكلمة (الفعل) (غير محصلة من اسم غير محصل) يقول: «والكلمة غير المحصلة هي نوع من أنواع الكلمة، إذ كانت داخلة تحت الحد المتقدم للكلمة وهو أنّها أبداً إنّما تدل على ما شأنه أن يحمل على غيره: أمّا حمل الشيء على موضوع أو في الموضوع. فإنما سمي هذا الصنف كلمة غير محصلة؛ لأنّها مشتقة من غير اسم محصل. وهذا النوع من الكلم غير موجود في لسان العرب، كما كان الاسم غير المحصل غير موجود»؟[164].
كذلك (الكلمة) عند أرسطو كما ذكر الدكتور أحمد بوعود: «هي لفظ يدل على زمان، والفعل عند سيبويه مثال أخذ من لفظ حدث الاسم، فيه دليل ما مضى ولم يمض، يقول تروبو «غير أننا نجد فرقاً بين القسمين ٰ لأنّ الصيغة غير المبيَّنة aparemphatos مضمنة في قسم الكلمة اليوناني بيد أنّه في قسم الاسم العربي كما أن الصيغة المشتركة metockikon مضمنة في قسمي الاسم والكلمة معاً في النظام اليوناني، بيد أن اسم الفاعل مضمَّن في قسم الاسم فقط في النظام العربي»[165].

كما فرّق أحد الباحثين بين (كلمة وفِعْل) في الصناعتين المنطقية والنحوية؛ فذكر «أنّ أغلب النحاة قد وضعوا (الفعل) باعتبار تركيبه للكلام على مستوى الإعراب. ويبدو أنّ تحديدهم للفعل على هذا الأساس راجع إلى أهمية مبدأ الإعراب والعمل عندهم وما يلعبه من دور في توجيه اختياراتهم النظرية، والمنهجية»[166].

9- لفظ **الخوالف** التي ذكرت أنّها مما انفرد بها المناطقة، وتعني كما عُلِم من أهل النحو اليوناني بقوله «كل حرف معجم أو كل لفظ قام مقام الاسم متى لم يصرح بالاسم، وذلك مثل حرف «الهاء» من قولنا: ضربه، والياء من قولنا: ثوبي، ومثل قولنا: «أنا» و«أنت» و«هذا» و«ذلك» وما أشبه ذلك،

وهي كلها تسمى الخوالف»[167]، يخالف ما جاء عند ابن أبي صابر الذي أطلقه على تقسيم (اسم الفعل في العربية) وجعله قسماً مستقلاً من أقسام الكلام العربي، يقول السيوطي: «وزعمها ابن صابر قسماً رابعاً زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة، سماه الخالفة»[168]. ويظهر لي أن هذا المصطلح الخوالف «قد لقي بأدواره الدلالة التركيبية مكانه في مؤلفات الفلاسفة والمناطقة العرب أكثر من النحاة»، وهكذا فقد اخترع الفارابي خمسة مصطلحات ليدلّ على هذه الأصناف من حروف المعاني، وهي: الخوالف، والواصلات، والواسطات، والحواشي، والروابط»[169].

10- تقسيم دلالة الفعل في العربية (**ماض، حاضر، مستقبل**) يختلف عنه في الفكر اليوناني الأرسطي كما شرحنا سابقاً؛ لأنّه نابع من فكر فلسفة إسلامية خالصة، يقول الدكتور علي النشار «إنّ في أعماق اللغة وفي جوانب النحو فلسفة إسلامية خالصة كفكرة الزمان الماضي والحاضر والمستقبل»[170].

وهو ما أثبته نحاة القرنين الثالث والرابع الهجريين، يقول ابن السراج: «الفعل ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إمّا ماض، وإمّا حاضر، وإمّا مستقبل. فالماضي كقولك: «صلّى زيد» يدل على أنّ الصلاة كانت فيما مضى من الزمان، والحاضر نحو قولك: «يصلي» يدل على الصلاة وعلى الوقت الحاضر. والمستقبل نحو: «سيصلي» يدل على الصلاة وعلى ذلك يكون فيما يستقبل»[171]، وأيّد فكرة الزمان بعده الفارسي، يقول: «والفعل ينقسم بأقسام الزمان: ماض، وحاضر، ومستقبل؛ فالماضي نحو: ذهب، وسمع، ومكث، واستخرج، ودحرج، والحاضر نحو: يكتب، ويقوم، ويقرأ... وهذا اللفظ يشمل الحاضر والمستقبل فإذا أدخلت عليه السين أو سوف اختص به المستقبل وخَلُصَ له، وذلك نحو: سوف يكتب، وسيقرأ»[172].

لعلّي بعد هذا الاستعراض لأقسام الكلام العربي واختلافه شكلاً ومضموناً عن المنطق الأرسطي أكون قد وقفت على أرضية صلبة تدعم أصالة التقسيم العربي، وتجعله من خصائص هذه اللغة، نابع من داخل بيئتها، لا علاقة له بأمة أخرى مما يجعله مميزاً لها، كما عبّر الدكتور جيرار جيهامي: «إبقاءً على نقاء تلك الأصيلة. فليست اللغة بحاجة إلى من يفلسفها أصلاً إذ لها منطقها الخاص المميّز»[173].

أمّا ما يخص **المقولات العشر** وأثرها في نحاة القرنين الثالث والرابع الهجريين. فالذي يظهر أنّ النحو العربي كان بعيداً عنها، ولعلّي استند في ذلك لما يأتي:

1- **المقولات الأرسطية** خاصة باللغة اليونانية، ومن الصعوبة إيجاد مقابلاتها في لغة أخرى إلا على وجه التمحل والتعسف، يقول الدكتور جيرار جيهامي «فالمقولات الأرسطية مثلاً إذ إنّها للأصناف النحوية الخاصة باللغة –اليونانية– والتي من العسير إيجاد مقابلاتها على التساوي في لغة أخرى»[174]. ويقول الدكتور دليل محمد بوزيان: «إنّه – ما دامت مقولات أرسطو هي مقولات الفكر، وهي مقولات اللغة، فإنّ النتيجة ستكون خاصة باليونانية فقط»[175].

2- **أنّ المقولات الأرسطية** في مجملها تهدف إلى البحث في الماورائي (ما بعد الطبيعة)، وهو ما يخالف طبيعة البحث اللغوي العربي الذي قام بناؤه اعتماداً على النص دون الخوض في مسائل بعيدة عمّا يدركه منطق العقل، يقول الدكتور جيرار جيهامي: «... وقوامه المقولات العشرة التي تجمع بين الجوهر وعوارضه، بين العيني والذهني معاً، وبين أوصاف الموجودات كماً، وكيفاً، ووضعاً، وزمناً. كذلك أسهمت في تحليل درجات المعرفة، والتي تقابلها أنواع هذه الموجودات جزئية كانت أم كلية، انطلاقاً من الكائن الحسيّ – الطبيعي، مروراً بالأفهوم المنطقي الذي يُمهّد

السبيل للتصورات المنطقية المجردة، وصولاً إلى الكائن الماورائي[176]، وهذا الرأي في مجمله قد سبقه إليه ابن سينا في بعض مؤلفاته؛ فقد ذكر ذلك الدكتور النشار: «أمّا ابن سينا فلم يعتبر المقولات من مباحث المنطق، بل من مباحث ما بعد الطبيعة»[177].

3- **أنّ المقولات الأرسطية** لا تنطبق على النحو العربي على امتداد تاريخه؛ لأنّه نحو قائم على تقسيم ثلاثي لا مقولات أرسطو أو غيره من حملة الفكر اليوناني. فالنحاة تقوم نظرتهم على ملاحظة العبارات في ظواهرها الشكلية والمعنوية (الوظيفية)، بمعنى أنّهم يدرسون النحو من أجل اللغة والمحافظة على نصوصها لا علاقة لهم بفلسفة أو منطق صوري، فمصطلحات أرسطو في المقولات لا تعدو أنّ تكون فلسفية مجردة، يقول الدكتور محمد خير الحلواني: «وقد استعمل في هذه الدراسة مصطلحات فلسفية مجردة، فالكلمات عنده تدل على جوهر أو كم، أو كيف، أو إضافة، أو موضوع، أو يفعل، أو ينفعل»[178].

4- فرّق بعض الباحثين بين هذه **المقولات الأرسطية** من الناحية الأنطولوجية والمفاهيم النحوية الوظيفية في لغة النحو العربي: «إنّ جوهر الخلل في إحداث هذه الصلة هو عدم التمييز بين الخاصية الأنطولوجية لمقولات أرسطو والتأسيس الذهني للمفاهيم، فالفاعل أو المفعول لا يشتغلان في لغة النحو العربي بوصفهما صيغتين للموجودات أو صيغتين للكائن اللغوي، وإنّما باعتبارهما وظيفتين للاسم في مواقع محددّة، بتقديرات عاملية داخل الجملة، لا علاقة لها بما يمكن أن تفيده هذه الوظائف من معان طبيعية. ومن هنا كان «الفاعل» الأرسطي المؤسس أنطولوجياً مباين للفاعل النحوي المؤسس نظرياً، ففي قولنا «سقط الشجر» لن يكون «الشجر»، وفق منطق أرسطو، إلا منفعلاً، أي مفعولاً دلالياً، أمّا عند النحاة فإنّه سيكون تبعاً للمحل الذي يشغله في الجملة فاعلاً نحوياً»[179].

5- **المقولات الأرسطية** لم تسلم من نقد أرسطو نفسه؛ نظراً لصعوبة تصورها، وهو ما حدا بالمعاصرين لنقدها، وهذا ما فعله كانط حينما غيّرها إلى اثنتي عشرة مقولة، يقول الدكتور إمام عبدالفتاح: «والواقع أنّ أرسطو حين وضع هذه المقولات كان يضع في ذهنه أنْ يحصر أنواع الخصائص التي تطلق على الشيء الحقيقي أو تتصف بها الموجودات الحقة، لكنّا حين ندرسها نلاحظ أنّها ليست تامة وأنّ تحقيق الغاية التي كان ينشدها أرسطو هي عملية صعبة وشاقة للغاية، وربما كان أرسطو نفسه أول من يدرك مدى صعوبة تصور هذه القائمة، ولهذا فإننا نجد قائمة المقولات الأرسطية تتعرض لنقد عنيف في العصر الحديث خصوصاً من جانب الفلسفة الألمانية. ولقد كان ينقد هذه المقولات ويضع **قائمة جديدة للمقولات هي المقولات** الاثنتا عشرة، فهو يقسم المقولات أربعة أقسام رئيسية هي: **الكم، والكيف، والإضافة، والجهة**، ثم يعود ويقسم كل قسم من هذه الأقسام إلى ثلاثة أقسام أخرى على النحو الآتي: يقسم الكم إلى (**وحدة – كثرة – جملة**) والكيف (**إثبات – وسلب – وحَدّ**) والإضافة (**جوهر – علة – تفاعل**) والجهة (**مكان – وجود – وضرورة**)»[180].

لعلّي بهذه الردود أكون قد نفيت ربط هذه المقولات العشرة وغيرها من التقسيمات في الفكر الأرسطي الصوري بالنحو العربي، وهذا يدل أنّ النحاة العرب قد فرّقوا بين النحو والمنطق؛ لأن طبيعة أي علم تقتضى بأنْ تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها وكانوا يرون أن إدخال صناعة في أخرى إنّما يكون لجهل المتكلم أو لقصد المغالطة.

التصديقات (التراكيب) بين الفكر اليوناني والفكر النحوي:

وإكمالاً لما مضى شرحه وتفصيله عن مبحث (**التصديق**): (**التركيب عند أرسطو**)، سوف نرى مدى تأثر النحو العربي به في القرنين الثالث والرابع

الهجريين، أو أنّه يمثل تفكير نبع من نشاط أصحابه لا علاقة له بالتفكير الأرسطي.

لقد حظيت مباحث (**التركيب**) بين الفكرين اللغويين اليوناني والعربي بعناية من العلماء المسلمين ما بين نحوي، وأصولي، ومَنْ عاصرهم من الفلاسفة الذين أخذوا بالفكر اليوناني؛ فسجلت كتب التراجم والفكر في ذلك الوقت كثيراً من المناظرات[181] والمساجلات التي يمكن أن نقول إنّ حركة النحو في القرن الثالث والرابع الهجريين شهدت تطوراً فكرياً لم تعهده الثقافة العربية من قبل، ويمكن أنْ نعيد أهم ملامح (**التصديق عند أرسطو**) لنرى هل كان لها تأثير على النحو العربي؟.

ارتكز مفهوم التصديق (التركيب) عند أرسطو على الجمل التي تفرعت عنها مباحث شتى سبق أنْ فصّلنا القول فيها في مباحث مضت اندرج تحتها (**القضايا، والأحكام، والاستدلال**).

فالقضايا منها الحملية، والشرطية بنوعيها المتصلة والمنفصلة، يظهر أنّ الاهتمام بها لم يكن كبيراً في الفكر الإسلامي على وجه العموم، ولا أظن أنّ النحو العربي بعيد عن هذا الفكر؛ لأنّه قائم منه ومبني عليه. فضلاً عن ذلك فإنّ هذه القضايا لم تكن لها فائدة في العلوم، فقلّ الاعتماد عليها، يقول الدكتور النشار: «ويعلل أبو البركات إهمال أرسطو لها: إمّا لقلة فائدتها في العلوم فلم يشأ التطويل بها»[182].

أمّا **الأحكام** في المنطق الأرسطي فإنّها تختلف عن **الأحكام** في الفكر العربي، ومنها النحو؛ لأنّ الحكم في الفكر اليوناني مرتبط بالقضية، وكما هو معلوم فإنّ مكونات التركيب المنطقي تباين التركيب العربي، إضافة إلى ذلك فإنّ الحكم المنطقي شكلي في جانب كبير منه؛ لأنّه يعتمد على استقراء للغة عالية

بعيدة عن الواقع دون الاهتمام بالاستعمال العادي، وهو ما يخالف الحكم النحوي الذي ارتبط بالقياس، ولا يسمح بالخروج عليه، يقول الدكتور حسن الملخ «الحكم النحوي ثمرة عملية القياس، وغايتها يتطلبه النحاة حتى إذا ما عرفوه راحوا يحيطونه بالحجج والبراهين، ويسمون أتباعه واجباً والخروج عنه ممتنعاً»[183].

بقي من مباحث **التصديق (التركيب)** الاستدلال غير المباشر (**القياس، والتمثيل والاستقراء**).

فالقياس يُعدُّ الجزء الأهم والجوهري في منطق أرسطو، ولا أبالغ إذا قلت إنّ الاتفاق أو الاختلاف بين النحو العربي والمنطق الأرسطي لعب فيه القياس الدور الرئيسي، فقد تحدثنا عنه فيما مضى، فوضّحنا وبيّنّا أقسامه ولا حاجة بنا إلى إعادتها هنا، ولكن يمكن أنْ نعيد بعض الملامح الرئيسية لمبحث القياس من باب التذكير؛ حتى نستطيع أنْ ننطلق منه إلى القياس في النحو العربي؛ لنعرف مدى تأثر النحو به أو بقائه على التأثر بالجو الإسلامي كما كان في القرنين الأول والثاني الهجريين.

فالقياس كما ذكر عبارة عن: تقدير شيء على مثال شيء، واصطلاحاً عبارة «قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر»[184].

ولا بُدّ لكل قياس أنْ يتكون من **مقدمتين ونتيجة** تلزم عنهما وفق الصورة الآتية:

مقدمة كبرى: كلُ الطيور تطيرُ

مقدمة صغرى: كلُ العصافير تطيرُ

نتيجة: كلُ العصافير طيور

كما نعلم أن القياس النحويّ، هو أساس علم النحو، وعليه قام، وهو ليس بمعنى التأليف والجمع بين مقدمتين ونتيجة، وهذا فرق رئيس بين العِلْمين، يقول الدكتور جيرار جيهامي: «القياس النحويّ، وهو أساس علم النحو، ليس بمعنى التأليف، والجمع بين مقدمتين ونتيجة لازمة عنهما ضرورة على طريقة أرسطو»[185].

فالقياس النحوي كما ذكر الدكتور محمد خير الحلواني: «يطلق فيراد به حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب أو البناء أو التصريف»[186].

وهذا القياس قائمٌ على أربعة عناصر: **مقيس، ومقيس عليه، وعلة جامعة، وحكم**، وقد اختص القياس النحوي بوظائف، يمكن أنْ نفهمها من كلام نحاة العرب ونستنبطها مما جاء في أقيستهم، كما أشار إلى ذلك الدكتور محمد خير الحلواني: «وقد كان للقياس في تاريخ النحو العربي ثلاث وظائف... ولكنها تستنبط من كلامهم، وألوان أقيستهم هي: الاستنباط والتعليل، والرفض»[187].

ولعّل المقام مناسب؛ لنذكر مجموعة من الاقتباسات عن نحاة القرنين الثالث والرابع؛ لنعرف كيفية اهتمامهم بهذا الدليل وبنائهم مادته مما جاء عن العرب، ثم نبيّن بعدها أوجه الاختلاف بينه وبين القياس الأرسطي. يقول ابن السراج في باب المصادر التي تقع في باب الحال في جواز القياس على ما جاء عند العرب «واعلم أنّ في الكلام مصادر تقع موقع الحال، فتغني عنها وانتصابها انتصاب المصادر نحو قولك: أتاني زيد مشياً، فقولك: مشياً قد أغنى عن ماش، ويمشي مشياً، فمن ذلك: قتلته صبراً ولقيته فجأة ومفاجأة، كفاحاً ومكافحة، ولقيته عياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً، وعدداً، وأخذت عنه سماعاً وسمعاً»[188]. يقول في قياس الحروف المشبهة (إنّ وأخواتها) على الأفعال: «الضرب الثالث: الذي العامل فيه حرف جامد غير متصرف، الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل

فتنصب وترفع خمسة أحرف، وهي: **إنّ، ولكن، وليت، ولعّل، وكأنّ**... وجميع هذه الحروف مبنية على الفتح مشبهة للفعل الواجب»[189]، ويقول: ذكر المواضع التي تقع فيها إنّ، وأنّ المفتوحة والمكسورة والتأويل والمعنى مختلف».

تقول: إمّا أنّه ذاهب، وإمّا إنّه منطلق. فتفتح وتكسر، قال: سيبويه: وسألت الخليل عن ذلك فقال: إذا فتحت فإنك تجعله كقولك: حق أنّه منطلق، وإذا كسرت فكأنّه قال: إلّا إنّه ذاهب. وتقول: أما **والله** إنّه ذاهب، كأنّك قلت: قد علمت **والله** إنّه ذاهب. وأما **والله** أنّه ذاهب، كقولك: إلا أنّه **والله** ذاهب[190].

ويقول الزجاجي في خروج (ظن الناسخة) عن عمل النصب في المعمولين إلى قياسها على فعل يتعدى لمفعول واحد، وهو الأصل في نصب المفاعيل، «وأعلم أنّك إذا أردت بـ «ظننت» معنى «اتهمت» تعدى إلى مفعول واحد، فقلت: ظننت زيداً، كما تقول: اتهمت زيداً»[191]. ويصرّح بأهمية القياس في باب الحال: «ولا تكون إلا نكرة، ولا تكون إلا بعد تمام الكلام، ولابد لها من عامل يعمل فيها، فإن كان العامل فيها فعلاً قدّمتها وأخرّتها، كقولك: «خرج زيد مسرعاً» و«مسرعاً خرج زيد» و«زيد مسرعاً خرج». فإنْ كان العامل غير فعل لم يجز تقديمها عليه، كقولك: «هذا محمد راكباً، وهذا راكباً محمد» ولو قلت: «راكباً هذا محمد، لم يجز، وكذلك ما أشبهه فقس عليه»[192]. ويربط الزجاجي ربطاً دقيقاً بالقياس بين الأحرف الناسخة والأفعال من حَيْثُ الدلالة وتوجيه التركيب، يقول «إنّما نصبت الاسم ورفعت الخبر لمضارعتها الفعل المتعدي، وذلك أنّها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي، ويتصل بها المضمر المنصوب كما يتصل بالمتعدي في قولك: «إنّه وإنّك وإنني» كما تقول: «ضربك وضربه وضربني» وأواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي، ومعانيها معاني الأفعال من: **التوكيد، والتشبيه، والترجي، والتوقع، والتمني، والاستدراك**، فلمّا ضاعت الأفعال عملت عملها، فنصبت ورفعت، فشبهت من الأفعال بما قُدِّم مفعوله على فاعله، إلا أنّها غير متصرفة»[193].

ونأتي بعد ذلك لعلم بارز في الاهتمام بالقياس والاعتماد عليه دليلاً في بناء تفكيره النحوي، فأبو علي الفارسي قد وسم بأنّه أستاذ القياس في النحو العربي، ولو تركنا الحديث عنه لطال بنا المقام واتسع، ولكن حسبنا أن نأخذ من عبارته الشهيرة: «أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس»[194].

فهذه بعض الاقتباسات عن القياس النحوي عنده، ويقول: «فأمّا الرفع فيها خاصة فلوقوعها موقع الاسم خاصة كقولنا: مررت برجل يكتب، فيكتب ارتفع لوقوعه موقع كاتب، فالمعنى الذي رفعت به غير المعنى الذي أعربت به» [195]، ويقول: «فإن قال قائل: كيف جاز دخول (قَلّ) على الفعل على مذهب سيبويه وهو فعل، والفعل لا يدخل على الفعل ولا معنى له فيه قيل له: جاز ذلك لمضارعة هذا الفعل حرف النفي، ويدلك على مضارعته له قولك: قَلّ رجل يقول ذلك إلّا زيد، أفلا ترى أنّ ذلك لولا أنّه أجري مجرى الحرف لما جاز هذا فيه، كما لا يجوز (جاءني القوم إلّا زيد) على أن تبدل زيداً من القوم، فكما جرى هذا مجرى حرف النفي، فجاز فيه ما أعلمتك، كذا جرى في قوله: قلَّما يدوم وصال، مجرى الحرف، فدخل على الفعل من حيث دخل الحرف عليه، وقام مقام الحرف هنا، كما قام مقامه حيث ذكرت لك لما بينهما من الشبه في المعنى، لأنّ أقرب الأشياء إلى النفي التقليل، كما أنّ أبعد الأشياء منه التكثير»[196] ويقول: «... وذلك قوله: فأمّا الفصل بالظرف بين الاسم المنصوب على التعجب بفعله وبين فعله، فليس لسيبويه فيه فصل، لعلّ الصواب قول أبي العباس وغيره أنّ الفصل بالظرف فيه غير جائز. وقد أجازه بعضهم، ولا أرى القياس إلا مجيزاً له، لأنّ الفصل قد جاء في باب (نعم) و (بئس) كقوله تعالى ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ (الكهف: 50) فإذا أجاز الفصل في هذا، ففي التعجب أجوز؛ لأنّه أشد تصرفاً في معموله من (نعم)، ألا ترى أنّه يعمل في المعرفة والنكرة والمضمر

والمظهر، ومفعول (نعم) على ضرب واحد وإنّما هو اسم منكور، فهو لذلك أشبه بـ «عشرين» وما يبعد من مشابهة الفعل فإذا جاز في (نِعْمَ) كان في التعجب أجوز»[197]. ولعلّ أبا علي الفارسي يهدف من توسيع نطاق هذا القياس، ليكون متسقاً مع السماع حتى يسير من ليس من أهل اللغة بأهلها، وهو ما نصّ عليه في مؤلفاته «لأنّ الغرض فيما ندون من هذه الدواوين، ونثبته من هذه القوانين، إنّما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح، ومن هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعدل عن القياس إلى السماع»[198].

وامتداداً لنحاة هذه الفترة ومدى اعتدادهم بظاهرة القياس، سوف نختم ببعض الاقتباسات لِعَلَمَيْنِ من أشهرهم تأثيراً فيمن جاء بعدهما في التماس هذه الظاهرة وتوسيع نطاقها، وهما (**الرماني**، **وابن جني**) ولا يعني ذلك أنّ غيرهما لم يلتف لهذه الظاهرة (القياس)، ولعّل مَنْ أراد أن يتتبع دراسة جادة في هذا الموضوع أن يجعلها موضوعاً ممتداً من السيرافي إلى العكبري؛ ليلاحظ التطور الذي صحب هذه الظاهرة من عَلَمٍ إلى عَلَمٍ؛ ليعرف مكانتها في تطور الدرس النحوي عند علماء السلف.

يقول الرماني: «ومذهب من قال «**أكلني البراغيث**» أقيس؛ لأنّه أبعد من إيهام تثنية الفعل وجمعه، وأدل على أنّ فيه ضميراً، فهو أحسن لهذه العلة، وأقيس على الأصول الصحيحة التي ينبغي أن يكون عليها الكلام بالعلة التي بيّنا»[199] ويقول أيضاً: «ويجوز القياس على الاتساع في جعل الظرف مفعولاً، لأنّه مطرد في بابه، وكل مطرد في بابه فالقياس فيه، وإنّما لا يجوز القياس على الشاذ».

ويقول: «والتمييز لا يكون إلا نكرة؛ لأنّه واحد في الجميع كقولك: «عشرون درهماً» في موضع (عشرين من الدراهم) وعلى هذا قياس التمييز في كلِّ

موضع يقع فيه، وإذا كان واحد في موضع جميع فقد وقع فيه اشتراك وصار على معنى النكرة». ويقول: «ويجوز إلغاء (كان) في فعل التعجب، ويكثر فيه؛ لأنّه لما منع التصرف صار بمنزلة ما لا يدل على الماضي فاحتيج إلى كان لتحقق معنى الماضي، فتقول على هذا: (**ما كان أحسن زيداً**) والمعنى: (**ما أحسن زيداً فيما مضى**). ولا يجوز زيادة شيء من أخواتها؛ إنّما جاز زيادتها من أجل أنّها أمُّ الأفعال، وليست هذه المنزلة لأخواتها، فلا يجوز (**ما أصبح أبردها**) ولا (**ما أمسى أدفأها**) في القياس»[200].

أمّا ابن جني فقد أكثر من مبحث القياس فوسّع استعماله في فلسفة اللغة والنحو في كتاب الخصائص، وغيره من كتبه الأخرى، كيف وهو يردد العبارة الشهيرة «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»، يقول: «اعلم أنّ سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أنّ **لغة التميميين** في ترك إعمال (**ما**) يقبلها القياس، **لغة الحجازيين** في إعمالها كذلك؛ لأنّ لكلٍّ واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله. وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها. لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما، فتقوّيها على أختها، وتعتقد أنّ أقوى القياسين أقبل لها، وأشدّ أنسابها».

فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا. أولا ترى إلى قول النبي ﷺ: «**نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف**» هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين. فأمّا أن تقل إحداهما جداً وتكثر الأخرى جداً؛ فإنّك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً. ويقول: «ويدلك على أنّ الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها ما حدثنا به أبو علي –رحمه **الله**– قال: عن أبي بكر عن أبي العباس أن عمارة كان يقرأ (ولا الليلُ سابق النهارَ) بالنصب؛ قال أبو العباس: فقلت

له: ما أردت؟ فقال: أردت (سابقٌ النهار) قال فقلت له فهلّا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن فقوله: أوزن أي أقوى وأمكن في النفس. أفلا تراه كيف جنح إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها[201].

ويقول «... وأما الواو الزائدة التي قلبت عنها همزة فلم تأت مسموعة عنهم إلّا أنّ النحويين قاسوا ذلك على الياء، لأنّها أختها، وذلك لو نسبت إلى مثل صحراء وخنفساء لقلت: صحراوي وخُنْفساويّ، فإن سميت بهما رجلاً ثم رخمته على قولهم «يا حار» وجب حذف ياء النسب أن تقلب الواو لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، فتصير: صحرا و خُنفسَا، ثم تبدل الألف الآخرة همزة؛ لأنّك حركتها لالتقاء الساكنين كما فعلت ذلك في كساء، فتقول على هذا: يا صحراءُ وخُنفسَاء أقبل»[202].

لعلّي بهذه الاقتباسات أكون قد استعرضت أهمية الاعتماد على هذا الدليل الذهني، الذي دعم التفكير النحوي في تلك الفترة (القرنين الثالث والرابع الهجريين)، فالنحاة قد استقرأوا ظواهر اللغة ثم انتهوا إلى استنباط القوانين والقواعد، فالاستقراء لم يكن بعيداً عن المسموع، ولا نابعاً من العقل وحده، بل مستنبطاً مما جاء عن العرب شعراً ونثراً وفق منطق العربية الخاص، كما بيّن ذلك الدكتور مازن المبارك: «النحو منطق منذ سطّر، لأنّه قام على الاستقراء والتحليل والتركيب ثم ضمّ الشبيه إلى شبيهه بالقياس... ونحن نجد القائمين على أمر النحو العربي يحاولون ضبط أحكام هذه اللغة؛ لتتحقق لهم الروابط المنطقية في إطار اللغة مع أنّ للغة منطقها الخاص»[203]. وهو ما يوافقه عليه الدكتور سعود أبو تاكي: «فمن هنا نرى أنّ نحاة القرن الرابع قد استقرأوا الظواهر أولاً ثم انتهوا بصياغة القوانين والقواعد، واستقراؤهم لم يكن بعيداً عن المسموع ولا نابعاً من العقل وحده بل مستنبطاً من كلام العرب الذي تناوله بوضع الفروض واختبارها وطرح الأسئلة وتقليبها ومعالجة الاحتمالات والاستنتاج منه»[204].

العلة بين الفكر اليوناني والفكر النحوي:

وقبل بيان الاختلاف بين القياس النحوي العربي والقياس الأرسطي نرى أنْ نوضّح الحديث عن ركن مهم ارتبط بالقياس النحوي، فكان محور التفكير الذي حرّك هذا الدليل الذهني العقلي عند نحاة العربية؛ **فالعلة النحوية** قسم أصيل في بناء القياس النحوي مع المقيس والمقيس عليه والحكم.

وقد لقيت العلة النحوية عناية من النحاة منذ زمن ابن أبي إسحاق إلى أنْ خرج كتاب سيبويه، وهي تسير في رحلة متتابعة مع نحاة العربية؛ فالعلة النحوية منذ القرن الثالث إلى نهاية القرن العاشر قد حظيت بمكانة في مؤلفات النحاة فأجالوا النظر فيها، وتوسعوا في بيانها، وأهميتها، وأنواعها، ودورها في التوجيه النحوي، فضلاً عن العوامل المؤثرة في تشعبها بين عصور النحو، كيف والإنسان بطبعه مجبول على معرفة السبب والمسبب؛ وسوف أحاول إيجاز ما يمكن عنها؛ لنعرف الخط التي سارت عليه العلة النحوية، أهي من بيئة خارجية أم من ضمن أطر ما درس في النحو في ضوء جو إسلامي كلامي؟ كما هو الحال في تقسيم الكلم في العربية والقياس كما مرّ.

العلة: لأي حركة علة لا بد أنّ تحركها وتكون سبباً فيها، وإلّا كانت علة ذاتها، فالشيء لايكون علة ذاته وإلّا كان علة ومعلولاً في نفس الوقت، وهذا تناقض، وكما هو معلوم عند مؤرخي الفكر الأرسطي أنّ العلل عنده قد سارت في أربعة اتجاهات أو أغراض يمكن أنْ نعرضها بشكل موجز مما جاء عند الدكتور محمد جديدي، يقول: «والعلل أربع: **مادية، وصورية، فاعلة، غائية**».

- **العلة المادية**: هي المادة أو الهيولي والمادة الخام التي يتكون منها الشيء كحجر الرخام في التمثال.

- **العلة الصورية**: وهي الصورة وماهية الشيء وشكله ومجموع الخصائص التي يتم بها كماله، كشكل التمثال.
- **العلة الفاعلة**: وهي الفاعل، وهي ما به يصير الشيء ما هو، كالفنان أو النحّات الذي يصنع التمثال.
- **العلة الغائية**: وهي ما من أجله وجد الشيء؛ أي الغاية التي قصد إليها الفنان حينما صنع التمثال، ولكن اختزال هذه العلل في علتين: المادية والصورية أو المادة والصورة من حيث ضرورتهما لكل شيء، ولا يخلو منها شيء[205].

أمّا **العلة النحوية** فكما هو معروف كانت مرتبطة منذ بدايتها بالنحو، بل هي كما عبّر عنها الدكتور حسن الملخ بأنّها جزء من جسم النحو[206]، فالبحث في النحو مرتبط بالبحث في العلة، بل هي غريزة في الإنسان أن يعمل عقله؛ ليعرف حدوث السبب والمسبب له. فهي كما تقول كتب أصول النحو: «تفسير للظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه»[207]. فهي بهذا التعريف تشكل جزءاً من التنظير النحوي الذي يقوم على الاستدلال العقلي بمفهومه الذي سار عليه في البيئة الإسلامية؛ لأنّها مرتبطة بمقولة أصولية لا بُدّ لكل حدث من محدث، استفاد منها النحاة لفهم نظامه وأحكامه وتتبع جزئياته، ومسائله بالتحليل القائم على البرهان، والدليل المنطقي الخاص بفلسفة اللغة، لا الفلسفة الأرسطية الصورية. والهدف من دراسة العلة النحوية كما تقول الدكتورة دليلة مزوز «هو البحث عن العلاقات التي تربطها بالمسائل النحوية كالإعراب، والعامل، والحكم النحوي، وتبين نوع التعليل وأسبابه ومظاهره وأهميته في النحو العربي، وتبرير المقولات النحوية ودلالتها»[208]. لعَلّي أقول وبشيء من الاطمئنان أنّ العلة النحوية في بدايتها عبارة عن ملاحظة يبديها العالم حول ما يصادفه من

تراكيب فيجري عليها أحكام العقل، ليوضح الأسباب التي يهدف إليها المتكلم والقصد من وراء مثل هذه التراكيب، فبرز في المرحلة الأولى من تاريخ النحو (القرنين الأول والثاني) أعلام أسهموا في بناء مبحث العلة نذكر منهم على سبيل المثال ابن أبي إسحاق، وأبا عمرو بن العلاء إلى أنْ اكتمل المبحث ونضج عند الخليل وسيبويه، ولا أظن المقام يسع لأضرب أمثلة لذلك؛ فكتب تراجم النحاة بالإضافة إلى كتاب سيبويه قد ملئت بكثير من التراكيب النحوية وتعليلها، وقد أطلق على هذه المرحلة من مراحل التعليل بالعلة النحوية التعليمية، أي أنّها قامت على أسس عربية مستمدة من نصوص حققت شرعيتها من قبائل أحيطت بعناية العلماء وجامعي اللغة، فلم نجد صدى لأي قسم من أقسام العلة كما حددها أرسطو. فالنحاة في هذه الفترة بعيدون عن تكلف التعليل الفلسفي الصوري، فهم يفسرون الظواهر النحوية التركيبية ويعللونها على ظواهر نحوية مشابهة؛ ليتيسر فهم مثل هذه التراكيب، يقول الدكتور مازن المبارك: "وتتصف هذه التعليلات جميعاً بكونها بعيدة عن الفلسفة قريبة من روح اللغة ومن حسّها الذي ينفر من القبح»[209]. ويقول الدكتور محمود نحلة: «ولكنّ هذه العلل لا تعدو أن تكون تفسيراً مباشراً للظواهر»[210].

أمّا ما يخص العلة في القرنين الثالث والرابع الهجريين فقد طرأ عليها كثير من التغييرات الفكرية أثرت في توجيه النظرة حولها لدى نحاة هذه الفترة، فقد صحبها كثير من الجدل الكلامي والحجج العقلية التي خاض فيها نحاة يعتنقون الفكر الاعتزالي الجدلي الممنطق على طريقة علماء الكلام والجدل الإسلامي؛ فبرز مجموعة من النحاة (**ابن السراج، والزجاجي، والرماني، وابن جني، والصيمري، وغيرهم**) الذين يبعدون عن تفكيرهم الجدلي الالتفات إلى منطق أرسطو الغائي أو الصوري أو الفاعل. فعلل النحو عندهم حاكت كلام العرب بالدرجة الأولى، وما لم يجدوا له نظيراً فقاسوا عليه مقتفين أثر علماء

أصول الفقه في توجيه العلل الكلامية الفقهية، وما ارتبط بالعلل من حكم موجب أو مجوز، وهو ما نجده عند ابن جني، وإليك أهم تقسيمات العلل عندهم نوضّحها في الآتي:

فإنّ ابن السراج حاول أنْ يسلك بالعلة مسلكاً جديداً من خلال **علة العلة** بعد أنْ وضّح العلة الأولى؛ وهي انتحاء سمت العرب في كلامها لغة، وتصريفاً، وتركيباً، والثانية عبارة عن البحث في حكمة العرب لاكتشاف كلامهم، يقول: «واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلُّ فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أنْ يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً؟، والمفعول به منصوباً، ولمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً، وهذا ليس يكسبنَا أنْ نتكلم كما تكلمت العرب، وإنّما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفّر –**الله** تعالى– من الحكمة ما يحفظها ويجعل فضلها غير مدفوع[211] ويطالعنا بعده الزجاجي بأهم تقسيم للعلل النحوية التي أصبحت أثراً فيمن جاء بعده، فجعلها ثلاثة يمكن استعراضها وفق ما جاءت عنده.

يقول: وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: **علل تعليميّة، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية**.

فأما العلل التعليمية: فهي التي يتوصّل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامهم منهم لفظاً، وإنّما سمعنا بعضنا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنّا سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل، وما أشبه ذلك، وهذا كثير جداً، وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل

قولنا: إنّ زيداً قائم، إنْ قيل: بم نصبتم زيداً؟ قلنا: بأنّ؛ لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنّا كذلك علمناه ونعلمه، وكذلك قام زيد: إنْ قيل: لم رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنّه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب. فأمّا **العلة القياسية** فأنْ يقال لمن قال: نصبت زيداً بإنّ في، قوله: إنّ زيداً قائم: ولم وجب أن تنصب «إنّ» الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول، فحُملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك.

وأمّا **العلة الجدلية** فكل ما يعتل به في باب «إنّ» بعد هذا مثل أنْ يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية؛ أم المستقبلية، أم الحادثة في الحال...[212].

وقد عُني ابن جني بالعلل النحوية واهتم بها، فاحتلت مكانة بارزة في تفكيره اللغوي والنحوي. وقد أعطى لها رؤية خاصة. فالعلة عند ابن جني ما يميّزها من حَيْثُ ربطه بين العلل النحوية والتصنيف الفقهي والكلامي، يقول: اعلم أنّ علل النحويين... أقرب إلى علل **المتكلمين**، منها إلى علل **المتفقهين**... ولكي لا يتوهم من هذا القول أنّ العلل النحوية علل كلامية البتة، بل ندعي أنّها أقرب إليها من العلل الفقهية[213].

ويقول أيضاً في تقسيم جديد للعلل من حيث الحكم إلى نوعين **موجبة ومجوزة**: اعلم أنّ أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها؛ كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، «ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك فعَالُ هذه الداعية إليها موجِبة لها، وغير مقتصر بها على تجويزها؛ وعلى هذا مَفَاد كلام العرب»[214].

وقد استنتج الدكتور الملخ أنّ سبب بحث ابن جني في العلل، يعود إلى تأثير الدراسات الفقهية والكلامية فيها، فتشعبت العلل إلى الاستنباط من الأصول، والجزئيات من الفقهاء، وعلل تقوم على بناء من الكليات وتطبيقها على الجزئيات عند المتكلمين. وهو ما يراه الباحث في أنّ علوم اللسان (نحواً، وأصولاً) قد بُنيت على غرار البحث في هذين العِلْمين (الفقه، وعلم الكلام وأصوله).

يقول الدكتور الملخ: «ولعل سبب بحث ابن جني عن مكان لعلل النحويين، علل الفقهاء، وعلل المتكلمين، يعود إلى ما طبع الدراسات المختلفة في العصر الإسلامي من أنّ للمعرفة أياً كانت – منهجين: منهجاً يقوم على استنباط الأصول من المسائل والجزئيات ويسمى بمنهج الفقهاء، ومنهجاً يقوم على بناء كليات ثم تطبيقها على الجزئيات والمسائل ويسمى بمنهج المتكلمين»[215].

الفروق بين القياس في الفكر اليوناني والفكر النحوي:

لعلّنا بهذا الاستعراض للقياس، والعلة عند النحاة في الفترة السابقة (القرنين الثالث والرابع) نكون قد وضعنا تصوراً لمبحث مهم (القياس) في بناء التفكير اللغوي في كلا الفكرين (الأرسطي اليوناني والعربي)، فحاولنا إبراز أهم السمات التي قام عليها القياس عند كل منهما. نحرص من خلال إعطاء صورة تبين مدى الاتصال أو الانفصال في هذا المبحث (القياس) بين المنطق الأرسطي، والنحو العربي. سبق أنْ ذكرنا أنّ القياس الأرسطي يقوم على مقدمتين ونتيجة، فهذا يُعّد:

أولاً – من أوجه الخلاف بين الفكرين (الأرسطي والعربي) فالنحو العربي قام القياس فيه: على حمل **فرع على أصل** وهو ما يختلف جذرياً عن القياس الأرسطي، وقد كانت إشارة مسكويه إلى تجلية هذا الفرق من أهم ما جاء عند

علماء السلف، فقد قال: «أمّا قياس النحويين فليس مبنياً على أوائل ضرورية فلذلك لا يستمر، وإنّما أجاب هذا الرجل العالم بالنحو عن القياس الذي يخصُّ صناعته، ولم يلزمه إلاّ ذلك، فأمّا الفيلسوف فقياساته كلُّها مستمرة لا ينكسر منها شيء، لا سيّما ضربٌ من القياس المسمى برهاناً»[216].

ولم يكن مفهوم القياس بهذه الصورة خاصاً بالنحو، بل هو مما تشترك فيه المعرفة البيانية عند العرب. ولعلّ المقام مناسب، لنذكر ما حلله الدكتور محمد عابد الجابري–مع طول كلامه– في إثبات الفرق بين القياس البياني العربي، والقياس الأرسطي، ليكون رداً على مَنْ يحاول إقحام القياس المنطقي في الفكر العربي ومنه (النحو)، يقول: «لعلّ أول ما ينبغي إبرازه في هذا الصدد أنّ المعنى اللغوي لكلمة «**قياس**» مباطن لجميع المعاني الاصطلاحية التي تعطى لها في العلوم البيانية مما يدل على أصالة هذا المصطلح في الحقل المعرفي البياني، أعني أنّه ليس ترجمة لمصطلح منطقي أو فلسفي من لغة أخرى. وهكذا «**القياس**» لغة هو تقدير شيء على شيء آخر وتسويته به «قال في لسان العرب: قاس الشيء يقيسه قيسا وقياساً واقتاسه، وقيسه إذا قدره على مثاله» وبالإضافة إلى أننا نجد هذا المعنى بمثابة الهيكل العام لكلِّ تعريف اصطلاحي للقياس في الحقل المعرفي البياني، فإنّه يحيلنا مباشرة إلى صلب العملية البيانية. نعم لقد استعمل المناطقة والفلاسفة لفظ «القياس» ترجمة لـ **السلوجسموس Syllogismos** الذي عرفه أرسطو بأنّه: «قول مؤلف من أقوال إذا وضعت لزم عنها بذاتها لا بالعرض قول آخر غيرها اضطراراً «كقولنا»: **كلُّ إنسان فانٍ، وسقراط إنسان، إذن سقراط فانٍ**. ولكنْ مع ذلك يجب أن يغيب عن أذهاننا أنّ هذا ليس من القياس في شيء. فالقياس كما قلنا: هو تقدير شيء مع مثال شيء آخر. أمّا **السلوجسموس** فهي لفظة مشتقة من **سلوجيين** الذي معناه في اللغة اليونانية «الجمع» فهو فعلاً التأليف والجمع بين أقوال بطريقة

مخصوصة بحيث يلزم عنها لزوماً منطقياً قول آخر، كما رأينا في المثال السابق، وذلك ما سبق أنْ لاحظه الغزالي عندما كان بصدد تعريف «**القياس الأصولي**» في كتابه المستصفى، قال «وأبعد منه أي أبعد التعاريف عن حقيقة القياس إطلاق الفلاسفة اسمه على تركيب مقدمتين يحصل منهما نتيجة كقول القائل: **كلُّ مسكرٍ حرامٌ، وكلُّ نبيذٍ حرامٌ**، فإنّ لزوم هذه النتيجة من المقدمتين لا ينكر لكن القياس يستدعي أمرين يضاف أحدهما إلى الآخر بنوع من المساواة، إذ تقول العرب: لا يقاس فلان إلى فلان في عقله ونسبه، وفلان يقاس إلى فلان، فهو عبارة عن معنى إضافي بين شيئين «فلنسجل إذن القياس في العلوم البيانية ولنسمه **القياس البياني** تمييزاً له عن **القياس المنطقي الأرسطي** لايعني استخراج نتيجة تلزم ضرورة عن مقدمتين أو أكثر، بل يعني إضافة أمر إلى أمر آخر «بنوع من المساواة» إنّه ليس عملية جمع وتأليف بل هو عملية مقايسة ومقارنة» نجد هذا في القياس النحوي كما نجده في قياس المتكلمين ويسمونه **الاستدلال بالشاهد على الغائب**. ولكن من «تلوينات» يفرضها وضع كل واحد من هذين العِلْمين. وهكذا فعلى الرغم من أنّ النحاة قد مارسوا القياس بصورة أعم وأشمل مما فعله الفقهاء، وعلى الرغم من أن معظمهم يربطون النحو بالقياس ربط معلول بعلة حتى قال بعضهم «فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو» فإنّهم في مجال التنظير لأصول النحو قد استنسخوا الهيكل الايبستمولوجي «**لعلم أصول الفقه**». لقد بقي علم أصول الفقه على الدوام النموذج الذي يفكر به علماء أصول النحو، ومن ثمّ فما يؤسس القياس في نظر هؤلاء كذلك، وهكذا فالقياس عند النحاة كما عند الفقهاء هو تقدير شيء على مثال شيء آخر... هذا من جهة، ومن جهة فالقياس في النحو مثله مثل القياس في الفقه لا يعني ابتداء الحكم بل فقط إجراء حكم الأصل على الفرع، فأحكام النحو ليست على سبيل الابتداء بل على سبيل الإتباع»[217].

ويقول الدكتور عبدالرحمن الحاج صالح: «وقد أشرنا من قبل إلى ما حصل من فظيع الخلط بين مفهوم السلوجسموس الأرسطوطاليسي وبين القياس العربي الذي ليس هو مجموع مقدمتين ونتيجة بتاتاً ولحسن الحظ لم يحصل هذا عند النحاة حتى المتأخرين منهم»[218]، وقد بيّن ذلك الدكتور عبدالرحمن الحاج صالح ووسّعه في مؤلف آخر له، فقد جعله من مميزات القياس العربي «أنّه يفترق القياس العربي عن السلوجسموس، كما رأينا في صفة أساسية: وهي كون السلوجسموس بني كله على علاقة اندراج شيء في شيء (مقول على كل أو يوجد في كل) واضطرار النتيجة يتحقق باندراجها في الحد الأوسط، وهذا في القضية الكبرى، ومن ثمّ بضرورة انتماء المندرج إلى المندرج فيه. وهذا بعيد عن القياس الفقهي والنحوي؛ لأنّهما بُنيا على علاقة استلزام مباشر بدون اندراج فئة في فئة أخرى. بل بثبوت الموافقة أو التكافؤ؛ ففي القياس الفقهي تثبت الموافقة إذا ثبت أنّ الفرع (الحالة الطارئة) كان في معنى الأصل فيحكم بحكمه. أما القياس النحوي فتخص الموافقة ميداناً آخر وهو اللغة، فتثبت الموافقة بثبوت التكافؤ بين أفراد الفئة اللغوية من حيث المجرى أو البنية»[219]. وهو ما سار عليه الدكتور جيرار جيهامي: «القياس النحوي، وهو أساس علم النحو، وليس بمعنى التأليف والجمع بين مقدمتين ونتيجة لازمة عنهما ضرورة على طريقة أرسطو»[220]. ولعلّ في هذا الكلام رداً على ما ذهب إليه الدكتور علي أبو المكارم حينما رأى أن شكلية القياس المنطقي قد أحدثت آثارها في الأقيسة النحوية، فإنّ ميتافيزيقية القياس المنطقي قد تركت صداها في الأقيسة النحوية»[221].

ثانيا – في **القياس الأرسطي** الصوري كثيرٌ من الاصطلاحات لا نظير لها في القياس النحوي ومنها: **صحة القياس، وفساد الكامل، والفساد الناقص، وعكس الحدود، والاشتقاق المنطقي، والاستدلال، والرد، والبرهان، والاستغراق،**

والمفهوم، والماصدق[222]. بينما ارتبط بالقياس النحوي مصطلحات لا تَمُتُّ للقياس الأرسطي بسبب نحو: **الأصل والفرع، والعلة، وقياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد**، وهي أقرب إلى مصطلحات أصول الفقه، يقول الدكتور كريم الخالدي: «على حين تكرر في القياس النحوي مصطلحات أخرى غير هذه ولا تمتّ لها بصلة، وأهمها **الأصل والفرع، والعلة، وقياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد**، إذ تنعدم العلاقة بين مصطلحات القياسين لو كان لقياس أرسطو مثل هذا الأثر في نفوس النحاة العرب؛ لكانوا أسرى لمصطلحات ينقلونها عنه بشغف وانبهار، وذلك لأنّ المقلد قد يجد صعوبة في وضع مصطلحات بديلة إنْ كان عمله مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالأصل الذي يتبعه، وهذا ما نراه فعلاً في إتباع النحاة للفقهاء في مصطلحات القياس النحوي؛ لأنّهم اعتمدوا القياس الفقهي في منهجه ومصطلحاته»[223].

ثالثاً – هناك أنواع أخرى من القياس الأرسطي لا نظير لها في **القياس النحوي**، وهي: **القياس الشرطي الاستثنائي المتصل، والمنفصل، وقياس الخلف المركب من اقتراني، واستثنائي، والقياس الجدلي، والقياس الخطابي، والقياس الشعري، والقياس السوفسطائي**[224].

رابعاً – هناك اختلاف في توجيه **قياس التمثيل** وهو نوع من الاستدلال غير المباشر بين التفكير المنطقي الأرسطي والتفكير العربي، فهو عند المناطقة قليل الحدوث معتمدين بديلاً عنه القياس الاقتراني المسمى (**قياس الشمول**) عكس **قياس التمثيل** الذي أُخِذَ به عند مفكري العرب ويسمونه **القياس فقط**، الذي يرون مضمونه: «**الحامل حكم أمر بأمر آخر لاشتراكهما في علة الحكم**» أو أنّه قياس الغائب على الشاهد، وهو في مضمونه لا يبعد عما ذهب إليه النحاة في تعريفهم القياس، ولعلّ النحاة قد اقتفوا أثر الأصوليين في استخدامه في النحو، فكلاهما يأخذ بهذا المصدر (**القياس**)، فاجتمعوا فيه واختلفوا في طريق

التوجيه بحكم تخصص كل فيهما في نوع المعرفة كما اجتمعوا في مصادر أخرى للاحتجاج (**القرآن – والحديث**)، يقول الدكتور محمود مزروعة: «**قياس التمثيل**» من أنواع الاستدلال غير المباشر عند المناطقة، لكن عناية المناطقة به قليلة تقل كثيراً عن عنايتهم بالقياس الاقتراني المسمى «**قياس الشمول**»، وتقل أيضاً عن عنايتهم بالقياس الاستثنائي، **وقياس التمثيل** ليس خاصاً بالمناطقة مثل قياس الشمول بل يشترك فيه الفقهاء والمتكلمون، وقد عرفنا أنّه عند المناطقة يسمى (**التمثيل، أو قياس التمثيل**) لكن الفقهاء يسمونه «(**القياس**) فقط، وعند المتكلمين يسمونه قياس الغائب، على الشاهد أو الاستدلال بالشاهد على الغائب ولأنّ الفقهاء يعتمدون مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي، فإنّ المناطقة يقفون موقف التهوين والتضعيف والتقليل من شأنه، زاعمين أنه لا يصلح للاستدلال؛ لأنّه لا يفيد إلاّ الظن»[225] ويقول محمد الخضر حسين: «يأخذ النحاة بقياس التمثيل لإثبات أصل الحكم وكثيراً ما يرجعون في تأييد المذهب بعد بنائه على السماع»[226]. ويكون قياساً اجتهادياً من النحوي إذا لم يوافقه السماع، يقول ابن جني: «إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلاً وجب أن يكون قياساً وعقلاً»[227].

خامساً – ذكر الدكتور عبدالرحمن الحاج صالح ملمحاً مهما للخلاف بين **القياس البرهاني المنطقي** وما يباينه من **المقاييس والأحكام** في كلام العرب التي يقوم بها النحو العربي «فالنحو العربي يهمُّه في الكلام جانب التبليغ أي جانب الإعلام والإفادة، ولهذا كثيراً ما يذكرون دور المتكلم والمخاطب ودور الحال (حال الحديث ومقتضى الحال فيما بعد) وجميع أنواع القرائن والتمييز بين المعنى الوضعي والمعنى المقصود بالفعل».

وكل هذا قد ملأ كتبهم، وهو من إبداع النحاة العرب وما اختصوا به هم وحدهم، ولا يوجد ما يماثله أبداً عند اليونان. فقد حللوا ظاهرة الخطاب

والإبلاغ ووجدوا جانباً عقلياً فيه، وهو الإحالة والكلام المحال وغير ذلك، ولم يكن لهم في ذلك غرض المناطقة أي لم يكن قصدهم تحديد المقاييس والأحكام التي يثبت بها صدق الكلام أو كذبه بكيفية آلية كما كان يقصده المناطقة، وهو في الحقيقة دراسة دلالية للكلام لا علاقة لها بوسائل البرهان المنطقي[228].

سادساً – هناك من الباحثين المعاصرين مَنْ يرى أنّ **القياس المنطقي** بعيد عن الواقع، ويقوم على **الشكلية** أو **الصورية** التي تخلو من الاهتمام بالمضمون ونتائجه، ومنهم مَنْ رفض القياس الأرسطي لاتسامه **بالميتافيريقية والغيبية**، وهو ما أكّده الدكتور مزروعة: «لأنّ القياس المنطقي منفصل عن الواقع، وكل ما يهتم به المناطقة إنّما هو شروطه الشكلية أو الصورية سمي «المنطق الصوري الشكلي»، انطلاقاً من كونه قائماً على الاهتمام بصورة القياس وشكله دون الاهتمام بمضمونه ونتائجه من حيث كونها صحيحة أو فاسدة حقة أو باطلة»[229]. ويقول الدكتور علي أبو المكارم: «وثمة خصيصتان تعدان أهم **خصائص القياس المنطقي**: **الخصيصة الأولى**: اتسامه **بالميتافيزيقية**. وميتافيزيقية القياس امتداد حتمي لميتافيزيقية المنطق اليوناني بأسره، وتتجلى هذه الميتافيزيقية أولاً في الاعتداد بالقياس إلى حد جعله الأسلوب الوحيد للاستدلال الصحيح، أمّا **الخصيصة الثانية** فهي اتصافه **بالصورية** أو **الشكلية** فالقوانين التي تحكمه تعنى كلّ العناية بتحقيق الاتساق بينهما عن طريق دراسة الإطارات الفكرية وحدها، دون أن تلتفت إلى مضموناتها، ومن ثم فإنّه يمكن استبدال حدود القضايا برموز أو حروف ما دام ذلك لا يؤثر في شكلها، لأنّنا إذا قلنا مثلاً إنّ: أ = ب،ب = جـ وجب علينا بناء على البديهية القائلة بأنّ الكمَّين المساويين لِكَم ثالث متساويان– أنّ نصل إلى هذه النتيجة وهي أنّ أ= جـ وإلاّ وقعنا في التناقض. ويلاحظ أنّ ذلك الاستدلال الرياضي لا يمس بحال ما حقيقة أو مادة الأشياء التي تعبر عنها: أ، ب، جـ فمن الممكن

أن تدل هذه الرموز على بعض الأعداد والأوزان أو بعض الحدود اللغوية. وهكذا يكون القياس الأرسطوطاليسي»[230]. وهذا عكس ما نجده في القياس النحوي الذي سار على استقراء واستنباط مقاييسه وأحكامه من كلام العرب، وهو لم يبنَ على المشابهة الشكلية إنّما على نظام دقيق بعضه واضح جلي، وكثير منه خفي لا يستنبطه إلاّ العلماء، لكونه من أسرار العربية، وبعضه يبدو لنا عدولاً عن القياس النحوي وإغراقاً إلّا أنّه يقع داخل النظام اللغوي للعربية الذي تضمنته، ويحتاج إلى تدبر وتفكر؛ لأنّه نابع من أصولها التي تختلف عن المنطق العقلي الجدلي»[231].

سابعاً – إنّ **أقيسة أرسطو** كما ذهب الدكتور كريم الخالدي– أقرب إلى مجال الرياضيات أو المنطق الرياضي الذي لا يمكن أنْ يربط به قياس نحوي، يقول: «تبين مما عرضته أنّ الاستخدام الأفضل لمنطق أرسطو هو مجال الرياضيات ولا ينفع في النحو...» إذ نجد في منطق أرسطو بعض الروابط المنطقية التي تقوم بربط القضايا البسيطة لتكون قضايا أكثر تعقيداً، وأنّه لمن المعروف في المنطق الرياضي أنّه بمساعدة هذه الروابط المنطقية نستطيع أن نحصل على قضايا مركبة جديدة، وإذا كانت نظرية القياس تعتمد على القضايا الأربع البسيطة، وهي: **الكلية الموجهة، والكلية السالبة، والجزئية الموجهة، والجزئية السالبة**، فإنّ عملية الاستدلال لا يمكن أن تتم إلا بموجب ترتيب خاص للقضايا، وربطها بروابط منطقية معينة، ويصدق الشيء نفسه في منطق القضايا، هذا علاوة على أنّ قيمة القضايا تعتمد على هذه الروابط، والروابط المنطقية هي:

1 – النفي 2 – العطف 3 – البدل 4 – الإلزام 5 – المساواة.

وأجتزئ هنا بمثالين لاستخدام هذه القضايا في المنطق، فلو أخذنا رابطة النفي لوجدنا أنّ المناطقة يرون أنّه يمكن تحديد النفي بالقول إذا دخلت أداة النفي على قضية فإنّها تغير قيمتها المنطقية، فإذا كانت القضية صادقة فإنّها

تصبح بفضل النفي كاذبة، وإذا كانت كاذبة تصبح صادقة بفعل النفي... كما استعمل أرسطو الأقيسة سواءٌ أكانت هذه الأقيسة صحيحة أم غير صحيحة، ومن الأمثلة البسيطة على هذه الرابطة قولهم: «إذا كان كلُّ إنسانٍ فانياً، وكلُّ عراقي إنساناً، فإنّ كلَّ عراقي فانٍ، فهذه القضية المؤلفة من المقدمتين صادقة فلا يرمي استخدام هاتين الرابطتين إلى الخوض في بحث نحو، وإنّما هو وسيلة للوصول إلى مقولات رياضية؛ لذا قيل «إنّ منطق **أرسطو** إلزامي، وهو يقترب بذلك من طبيعة الرياضيات التي تعتمد قضاياها على الإلزام كذلك»[232].

لعلّ الفروق السابقة قد بينت أوجه الخلاف والتباين بين **القياس الأرسطي والقياس النحوي**، لنحاول من خلال هذه الفروق الدخول إلى العلة النحوية، فالعلة النحوية قد درج دارسو النحو على عدِّها الركن الرابع، ولا شك أنّ لها أهمية بالغة في الأحكام، وقد سبق أنّ ذكرنا علل التفكير الأرسطي الأربعة، ولكنْ قبل بيان الفرق بين العلة في كلا الفكرين، لعلنا نشير إلى ما ذكره الدكتور حسن الملخ «بأنّ من طبيعة العقل البشري أن يسأل عن الأسباب الكامنة وراء أي ظاهرة مهما كان نوعها فيطمع إلى تفسيرها، وإخضاعها للأحكام التي يرتضيها، لأنّه يربط الأشياء في اللغة وفق مبادئ ضرورية»[233]. وقد سبق أنْ ذكرنا العلل عند النحاة، وفصّلنا القول فيها عند نحاة القرنين (الثالث والرابع)، والذي يهمّنا هو الحديث عن العلل الثانية والثالثة التي زُعِم أنّ نحاة العربية قد أخذوها عن العلل عند أرسطو، ولعلي أرد على هذا الزعم.

الفروق في العلة بين الفكر اليوناني والفكر النحوي:

فالعلة النحوية في الفكر العربي (النحو) قد نشأت وتطورت في بيئة إسلامية أصولية لا علاقة لها بالعلل الأرسطية، ولعلّ ما يدعم ذلك أنّ البحث العلمي لا يقوم على مجرد ظن أو عدم استناد على دليل تاريخي؛ لنقول بتأثر العلل النحوية بالعلل الأرسطية، وهو ما لاحظه الدكتور السعيد شنوقة وَرَدّ به

على زعم مَنْ قال بالتأثر، يقول: «لقد بَيّنا تأصيل العلة في الدراسة اللغوية عند العرب، ومع ذلك، وفي ضوء هذا السياق، نقول: إنّ التعليل كان من الأصول الأولى أساسياً في الدرس النحوي، كان التأثر فيه في البدء داخلياً بمناخ الفكر الإسلامي من فقه وعلم كلام... ونحن إذا نعارض هذا فلأننا لا نتمسك في البحث العلمي بالظن الذي قد يرجح، وإنّما نصرّ في الاحتجاج لهذه المسألة على البيّنة والدليل الذي لم ينص عليه الثبت التاريخي حتى الآن»[234]. إضافة إلى ذلك فإنّ علل نحاة العربية لا تقوم على فرض اعتبارات عقلية، بل هي علل قائمة على التأمل الدقيق لكلام العرب ومقتضاه، تقول الدكتورة منى إلياس: "فإنّها لا تقوم على فرض اعتبارات عقلية على اللغة وإخضاعها لمقتضى هذه الاعتبارات، بل إنّه يقوم على التأمل الدقيق في أوضاع الكلام، ورصد مختلف صور التأليف والتمييز ما بينها، ثم محاولة استظهار القوانين التي لا تعدو هذه الصور والأحكام التي تكون الصورة المشخصة لها وفي وقائع جزئية، وهي وإنْ بدت في الظاهرة متناثرة يجمعها ذلك القانون الكلي الذي جُعل علة لها»[235].

وقد فَرَقَ النحاة عن المناطقة في العلة من ناحية المنهج حيث يرى المناطقة أنّ العلة سبب حقيقي في إيجاد المعلول، ينتفي المعلول بانتقائها، وعلل النحاة ليست موجبة بالمفهوم المنطقي، وهو ما سار عليه نحاة هذه الفترة، يقول الدكتور حسن الملخ: «وليس هذا المنهج في استنباط العلل كمنهج أهل المنطق الذين يجعلون العلة سبباً حقيقياً في إيجاد المعلول بانتقائها، كما في جعل النار علة للحرق ينتفي الحرق إن لم توجد النار، وعلل النحو ليست موجبة بهذا المفهوم المنطقي... لكنها موجبة في المفهوم النحوي»[236]. فالعلة النحوية كما يرى دارسو النحو العربي قد قامت ونضجت على امتداد تاريخ النحو مبنية على أسس فقهية كلامية من ثقافة هذه الأمة لا علاقة لها بفكر آخر، يقول الدكتور

محمد خير الحلواني: «جمعت العلة النحوية خصائص العلة الفقهية وخصائص العلة الكلامية؛ لأنّ النحاة تأثروا تأثراً بالغاً بما كان يحيط بالبيئة الثقافية آنذاك، لأنّهم استمدوا مناهجهم وأساليبهم من الفقهاء وعلماء الكلام»[237]. وعمّق هذه الفكرة الدكتور مصطفى السعدني بقوله: «وقد استخدم الفقهاء نوعاً من التعليل يختلف عن التعليل الكلامي والفلسفي من حيث كانت العلة عندهم أمارة للحكم لا تظهرها فيها الغايات، وتكشف عن المصالح المرسلة، وتسبق المعلول في الوجود، فلا تصاحبه كالعلة الفلسفية؛ فلمّا قام التعليل النحوي انتزع النحاة عللهم من علل الفقهاء إلى درجة اتحاد مصطلحات التعليل الفقهي والتعليل النحوي»[238]. ولعلّ تأثير المنهج الفقهي الأصولي في التعليل عند النحاة قد امتد إلى أبعد من مجرد تعريف، أو اقتباس، بل إنّ علل النحاة قد استمدت مصطلحات دقيقة منهم، مما يجعلنا نيمم شطر ما ارتضيناه لأنفسنا من أنّ العلة النحوية شريكة العلة الفقهية ومرتبطة بها منهجاً وتطبيقاً مع اختلاف العلم الذي يتناولهما، يقول الدكتور الملخ: «ومسالك العلة في أصول الفقه: **الإجماع، والنص الصريح، والإيماء، والسّبر والتقسيم والإخالة، والشبه، والدوران، والطرد وتنقيح المناط، وإلغاء الفارق، ومسالك العلة في أصول النحو: الإجماع والإيماء والسّبر والتقسيم، والمناسبة، والطرد، وإلغاء الفارق، فمسالك العلة النحوية مأخوذة من مسالك العلة الفقهية**»[239]. ولعلّ في هذه الفروق ما بين التعليل النحوي والتعليل المنطقي ما يمكن أن نرد به على ما ذهب إليه الدكتور علي أبو المكارم والدكتور محيي الدين محسب من تأثير ورسوخ التعليل المنطقي في النحو العربي في القرنين الثالث والرابع الهجريين [240].

ولعلّي أختم ما ذهبت إليه من بُعْدِ العلل النحوية عن العلل الفلسفية السفسطائية الأرسطية بما جاء عند ابن جني، وهو علم بارز في مباحث العلل النحوية فسّرها، وشرحها، وفلسف مضامينها فلسفة عربية خالصة بعيداً عن

أيِّ تعليل أرسطي (صوري)؛ لأنّها مطردة، ومبنية على كلام العرب، وطباعهم، يقول: «ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحسُّ منطو على الاعتراف به، ألا ترى أنّ عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع، وفُزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع؛ فجميع علل النحو إذن مواطئة للطباع....»[241].

الاستدلال غير المباشر (الاستقراء والتمثيل):

بقي أن نكمل باقي قضايا الاستدلال غير المباشر، سوف نحاول هنا إيجاز الحديث عن القسمين الآخرين (**الاستقراء والتمثيل**)؛ لنحاول من خلالهما معرفة مدى تأثّر النحو العربي بذلك أم لا.

فالاستقراء كما هو معروف «تتبع كل أو بعض جزئيات ظاهرة ما للوصول إلى حكم عام يشمل ما تُتُبِع وما لم يُتَتَبّع»[242]. وهو يمثل منهجاً في العلم كما يقول الدكتور عبدالسلام المسدي «يعتمد الانطلاق من الأجزاء، فيتتبع الأحداث والظواهر المشتتة محاولاً جمع ما تآلف منها؛ حتى ينتهي إلى خصائص مشتركة، فيقرر حكماً عاماً أو قضية موحّدة»[243] وهو قديم عند أرسطو حيث قسّمه إلى **تام وحسي**.

وقد درج مؤلفو كتب المنطق إلى تقسيمه إلى نوعين:

1 – **الاستقراء التام**: ويتم فيه بحث كل الجزئيات للوصول إلى حكم كلي يشملها جميعاً.

2 – **الاستقراء الناقص**: وفيه يكتفي ببعض الأحكام المفردة، ونعمم الحكم المنطبق عليها في حكم كلي يشملها ويشمل غيرها مما لم يبحث، يقول الدكتور مزروعة: «أقسام الاستقراء، ينقسم إلى نوعين:

1 – **الاستقراء التام (الكامل)**: تتبع جميع جزئيات ظاهرة ما، ثم الحكم عليها بما ثبت لها جميعها، وتتميز بالشمول.

2 – **الاستقراء الناقص**: الحكم على جميع جزئيات ظاهرة ما، لوجود ذلك الحكم في بعض الجزئيات[244].

ولعلّ النوع الأول من الاستقراء وهو **التام** غير علمي، يقول الدكتور محمد الخطيب «وهذا اللون من الاستقراء صعب وقليل إن لم يكن نادر الاستخدام في العلوم، وخاصة الإنسانية منها»[245] ولم يعمل به كثيراً في الدراسات اللسانية بصفة عامة والنحوية بصفة خاصة؛ لأنّه لا يمكن تطبيق قوانين مطردة أو شبه على الظواهر الجزئية للغة. أمّا **القسم الثاني من الاستقراء (الناقص)** وهو ما يطلق عليه **العلمي**، فقد حظي هذا القسم من الاستقراء بقصب السبق عند علماء المسلمين قبل أنْ يترجم الفكر اليوناني (الأرسطي) إلى الفكر الحضاري الإسلامي، يقول الدكتور مرزوعة: «وقد سبق العلماء المسلمون العالم كله في استعمال طرق الاستقراء الصحيحة الموصولة إلى اليقين على قدر الطاقة، وذلك قبل أن يترجم إلى العربية منطق اليونان وعلومهم، كذلك لم يأخذوا عن اليونان في ذلك شيئاً وهذا من فضل **الله** وتوفيقه، وإلا لضلّوا وزيّفوا مثل كل الذين أخذوا عن اليونان وتأثروا بهم»[246].

لعلّ ما قاله الدكتور مزروعة يمثل البداية الحقيقية للفرق بين **الاستقراء النحوي والاستقراء الأرسطي**، فالاستقراء النحوي كان يسعى لهدف أساسي، وهو عدم الخروج على ما جاء عند العرب، فحين سبب اللحن الخروج على ما جاء في كلام العرب، جمع العلماء (النحاة واللغويون) اللغة من قبائل العرب على اختلاف أماكنهم داخل الجزيرة العربية مادة وفيرة لإقامة القواعد النحوية والصرفية لمعرفة كيفية أدائها حتى يغلب عليها الاطراد قدر

المستطاع، يقول الدكتور مرزوعة: «ولقد اعتمد العلماء المسلمون الاستقراء طريقاً إلى جملة علومهم ومعارفهم على اختلافها وكثرتها فمن ذلك: علوم العربية من النحو والصرف... فقد استقرأوا مفردات اللغة من البلاد كافة، حتى من القبائل التي تسكن البوادي واستقرأوا تراكيبها وقواعدها وأساليب الأداء، واستطاعوا عن طريق ذلك أن يضبطوا قواعد العربية ألفاظاً وجملاً وأساليب، كما قاموا بإحصاء مشتقات الألفاظ وطرق استعمالاتها»[247] وقد اتّسم النحو العربي بهذه الطريقة الاستقرائية الناقصة بصفة العلم المضبوط أو الصناعة كما حددها الدكتور تمام حسان يقول: «لقد كان سماعهم عن العرب يجري بحسب منهج محدد ذي اختيارات تاريخية واجتماعية وجغرافية معينة، فكان لهم انتقاء من الزمان (من امرئ القيس إلى ابن هرمة) وانتقاء في المكان (وسط شبه الجزيرة) وانتقاء من قبائل الوسط (قيس وتميم وأسد وطيئ وهذيل وبمن تبدّى من هذه القبائل دون تحضر) ولقد أصروا على استقراء ما وصل إلى أيديهم من النصوص مستغنين به عن غيره مما لم يصل إليهم، فكان ذلك منهم استقراء ناقصاً، وهو مطلب العلم المضبوط أو الصناعة»[248].

وهذا المنهج الاستقرائي كما ذكر الدكتور عدنان سلمان اعتمده نحاة العربية «في وضعهم أصول النحو العربي وقواعده، وهو منهج قويم يعتمد على تتبع كلام من منابعه الأصيلة، وتسجيل القوانين النحوية التي يخضع لها نظام العربية في تراكيبها المختلفة. وكان للجهد العظيم الذي بذله العلماء، وهم يدونون اللغة، ويجمعون نصوصها، أثر كبير في تذليل سبل استقرائهم اللغة، ومن ثمَّ تيسّر لهم استنباط أحكامها، وضبط قواعدها، واستخلاص أوضاع نظمها، وبيان العلاقة القائمة بين مفرداتها في تراكيبها المختلفة، وسمات تلك المفردات وأنواعها وخصائص كلّ نوع منها، وما يطرأ عليها من تغيير بسبب المعاني المختلفة التي تعتورها في الكلام»[249].

وقد كان لهذا الاستقراء صداه عند النحاة المتقدمين حينما قرنوه بتعريف النحو وحده كما أشار إلى ذلك الدكتور عدنان سلمان: «ولعظيم اعتماد النحاة على الاستقراء في ذلك كلّه، وجدناهم قد نصّوا عليه وفي وصفهم النحو وحدّه»[250]. ولعل هذا ما يجعلنا نطمئن «أن العملية الاستقرائية عند العرب، تثبت بشكل قاطع أن البحث اللغوي عند العرب قد اتخذ مجراه الطبيعي في التعامل مع الظواهر، وهو يتفق تماماً مع منهج العلوم التي تستند إلى الاستقراء العلمي المنظم بدءاً بالجزئيات في التتبع والاستقراء للوصول إلى الكليات في استخراج الأصول النحوية»[251].

فهذا أبو بكر بن السراج يصف النحو بأنّه: «علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب»[252]، وهذا أبو علي الفارسي يحدّه بأنّه: «علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»[253].

وقد تمسّك النحاة على امتداد عصور النحو بهذا المنهج، وعدما نضبت مادة السماع (عن قبائل عربية) حل محله الاستنباط (**القياس**) على كلام العرب.

أمّا **قياس التمثيل** أو **التمثيل** من أنواع الاستدلال غير المباشر عند المناطقة، فقد عرّفه أرسطو «المثال كجزء إلى جزء وذلك حينما تكون الحالتان الجزئيتان تابعتين لحد واحد، وإحداهما معروفة»[254].

وقد شرحه الفارابي: «والتمثيل هو إقناع الإنسان بشيء أنّه موجود لأمر ما لأجل ذلك الشيء في شبيه الأمر متى كان وجوده في الشبيه أعرف من وجوده في الأمر»[255].

وذكره المستشرق نيقولا ريشر بأنّه: «حكم على جزئي بمثل ما في جزئي آخر يوافقه في معنى جامع، ويسمى المحكوم عليه فرعاً، والتمثيل ضعيف»[256].

ومعنى ذلك أنّ قياس التمثيل: «هو نقل حكم جزئي إلى جزئي آخر لوجود تشابه بينهما»[257].

وقد كانت عناية المناطقة بهذا النوع من الاستدلال قليلة كما ذكر الدكتور محمد مزروعة، وقد لقي هذا القياس مكانة مهمة عند الفقهاء يسمونه «**القياس**» وعند المتكلمين يسمونه: «قياس الغائب على الشاهد» أو «الاستدلال بالشاهد على الغائب»[258]، وقد ذكر الدكتور محيي الدين محسب «أنّ النحو العربي قد قام على أساس من نظريتين استدلاليتين، وهما نظريتا الاستقراء والتمثيل، وقد أطلق عليهما معاً في الفكر النحو مصطلح «القياس»[259].

يتضح من كلام العلماء السابق مدى الاختلاف ما بين النحو العربي والتمثيل الأرسطي، ولم يكن بينهما تأثير، وهو ما سبق ذكره في صفحات مضت من هذا البحث[260].

الخاتمة

1- تميّز الفكر البشري قبل الإسلام بمادته الأدبية والعلمية والفلسفية الغزيرة؛ فالأمم السابقة (**كالهنود، واليونان، والرومان، والسريان، والفرس**) أقامت فلسفتها الخاصة بها وفق ما تقتضيه لغتها، ولها منطق خاص في بنائها. فكما هو معروف أنّ فلسفة الهنود كانت قائمة على الكتاب المقدس (**الفيدا**) الذي أقاموا حوله الدراسات الخاصة بهم. وما أنْ أطلّت علوم اليونان حتى استطاعت أن تقدّم للفكر دراسات فلسفية راقية بُنيت من اللغة اليونانية الراقية، فأنتج هذا الفكر دراسات مُعَمّقة في اللغة والمنطق قام بها علماء زمانهم منهم: **سقراط وأفلاطون** انتهاء **بأرسطو**؛ فأثروا العالم بمعارف وعلوم شتى، امتد تأثيره إلى الأمم المجاورة كالرومان الذين كانوا الوارثين الحقيقيين للفكر اليوناني، فنقلوا ما عندهم من معارف، وعلوم وما أنطوى تحتها من فلسفة ما زال صداها يردد إلى اليوم في حضارة الغرب.

2- عاش العرب في الجاهلية وفق ما تقتضيه طبيعة حياتهم، فلم يكن لهم كثير اعتناء بما جاء عند من سبقهم من الأمم من علوم ومعارف، شغلهم عن ذلك كثرة تنقلاتهم طلباً للماء والزرع والكلأ يعيشون به وتعيش به دوابهم، لكن ذلك لم يمنع أن تكون لهم بعض المعارف التي انبثقت من هذه البيئة كمعرفة الأثر، والفراسة، والمعرفة بالتطبيب لما يصيب دوابهم من أمراض كل ذلك من معارفهم التي التصقت بهم، ولا ننسى ما فاخروا به من فصاحة اللسان وبيان القول، فهما بمثابة المنطق الفطري الذي نشأوا عليه ونشأوا أبناءهم عليه، فلم تؤثر فيهم فلسفة دخيلة أو معرفة أجنبية. وما إن هبت رياح التغيير في الجزيرة العربية مع ظهور القرآن الكريم وصاحب الدعوة –عليه الصلاة والسلام– حتى انقلب حال العرب

وتغيّر تفكيرهم العقلي واللغوي، فكان القرآن الشعاع الذي انطلقت منه جلّ علوم العرب **شرعية**، **ولغوية**، **وعقلية**، **وعلمية**، بُنيت منه هذه العلوم تدرجاً مع الحياة السياسية والفكرية لدولة الإسلام الجديدة، وشيئاً فشيئاً يتطور الفكر الإسلامي، ويلبس حللاً جديدة مع توسع الدولة، ومع دخول كثير من أبناء الثقافات المختلفة ينهلون من معين الثقافة الإسلامية العربية يتأثرون بها ويبدعون في بيئتها، ظهر ذلك جلياً في الدولة الأموية، ومع ارتقاء الحضارة الإسلامية في العصر العباسي ظل الجوّ الإسلامي العام بما قبله من علوم أمم كثيرة، كانت قد دخلت في مكونات الثقافة العربية عن طريق الترجمة والنقل عن الأمم الأخرى ساعدت دار الحكمة على نشر هذه العلوم (**كالفلك**، **والرياضيات**، **والطب**، **والكيمياء**، **والمنطق**) في حركة تُعّد من أعظم ما أنتجه الفكر البشري في العصور الوسطى، فتصدّى الفكر الإسلامي بكل ما أوتي أصحابه من براعة في النقد والتمحيص من الوقوف ضد التيارات المعادية لهذا الفكر، جاعلين في أذهانهم أنّ الحضارة الإسلامية لها خصائصها. وسماتها التي تفردت بها، فقبلت من حضارات الأمم المجاورة ما يناسب طبيعتها، ورفضت ما لا يتفق مع أسسها ومناهجها التي قامت عليها، فبنت لنفسها مكانة في حضارات الأمم. وما زالت كذلك على امتداد عصورها، وهي تثري العقل والفكر إلى يومنا هذا.

3- دفعت عوامل دينية، واجتماعية، وسياسية، إضافة إلى انتشار ظاهرة اللحن العلماء للتفكير في حماية لغة القرآن فوضعوا علم النحو الذي نشأ في بدايته بسيطاً فطرياً، ارتبط بأقوى المحاولات في ذلك الوقت (القرن الأول الهجري) بصنيع أبي الأسود بالضبط الصوتي والإعرابي للحركات الثلاث مع ملاحظات عفوية على بعض التراكيب كالتعجب، فمثّل عمله

هذا فتحاً نافعاً لمن جاء بعده في سلسلة متواصلة لاستكمال هذا العلم، فبرز في المرحلة الثانية التفكير الموضوعي على يد أعلام، يقف على رأسهم عبدالله بن أبي إسحاق الذي شق للدرس النحوي طريقاً، يقوم على إبداء الملاحظات القيمة على التراكيب اللغوية، ومحاولة ربطها بكلام العرب هدفه من ذلك اطراد القواعد، وعدم الخروج عليها إلّا بالتأويل أو إبداء قياس شبيه من كلام العرب، وهو يضع ذلك في ضوء بيئة إسلامية خالصة لم تعرف فكراً أجنبياً، أو فلسفة نحو عند أمم سابقة. وقد تبعه وسار على نهجه عدد من النحاة، يبرز منهم: عيسى بن عمر، وأبو عمرو ابن العلاء يحاكونه، ويستفيدون من ملاحظاته ويزيدون عليها، هدفهم من ذلك وضع أسس النحو، ومسائله مرتبة على قياس عقلي وفق ما سمع عن العرب.

4- نضج النحو العربي واكتمل علماً على أسس منهجية وعلمية، وافق خلالها الحركة العلمية في العصر العباسي التي تطوّرت فيها الحركة العلمية دينية، وفكرية، وأدبية؛ فالخليل بن أحمد عاش في هذه الفترة، وتأثر بعلوم عصره (**الثقافة الإسلامية الأصيلة بكل أبعادها**) فأنجز أهم الآراء النحوية المرتبطة بالنظرية النحوية التي صاغها سيبويه كتاباً مؤلفاً يُعَدّ هو الدليل المادي على أنّ النحو العربي قد قام علماً عربياً، بعيداً عن أيّ تحيّز لفكر بعينه. فكتابُ سيبويه بكلِّ معطياته، وما حفل به من آراء، وشواهد، وأصول نحوية، لم يكن وليد جهد فردي. بل كان يمثل مراحل حتى وصل إلى هذا النضج، لم يكن سيبويه، وهو يجمّع كتابه ويربط بين أبوابه النحوية وما أنطوى تحتها من مباحث ومسائل، قد وضع نصب عينيه أيَّ فكر، أو فلسفة، أو كتاب نحوي أجنبي (**هندي، يوناني، فارسي، سرياني**)؛ لينهل منه، وينهج على منواله، يبني كتابه الذي عُدّ الكتاب

الذي استوعب جوانب النظرية اللغوية والنحوية التي امتد تأثيرها إلى الفكر العربي بكل مكوناته وأبعاده في زمانه وما تلاه.

5- سجّل القرنان الثالث والرابع الهجريان أهم مرحلة من مراحل الفكر النحوي العربي، ويتمثل في ما رددته كتب العلماء قديماً وحديثاً بأنّ هذا الفكر قد تأثّر بالمنطق الصوري الأرسطي بكل أبعاده، وحدوده، وتقسيماته، وأقواله، وقد امتد أثر ذلك إلى عدد لا بأس به من النحاة يقف على رأسهم (**ابن السراج، والرماني، والسيرافي، وأبو علي الفارسي**)، وهو في مجمله لا يستقيم عند البحث والتمحيص، فقد وضّحت وفصّلت الفرق والاختلاف ما بين الفكرين اليوناني والعربي (النحو) **حدوداً ومصطلحاً وتقسيماً**؛ لأنّ النحو العربي قد كمُل منهجياً ومعرفياً فاستغنى عن أي علم آخر.

6- ذُكِر أنّ القياس والعلة مما أحدثه المنطق في النحو العربي، **فالقياس المنطقي** القائم على **مقدمتين ونتيجة**، **والعلل الغائية**، وما وراءها من فلسفة ميتافيزيقية، قد وجدا مكانهما في النحو العربي وأثّرا فيه، وهو قول في مضمونه لا يستقيم مع طبيعة النحو العربي الذي قام على النصوص المستقرأة من كلام العرب، فما عضده السماع سار به النحو وأيّده، وما خرج عنه جيء بالقياس لربطه بالسماع؛ ليكتمل بناء النحو على استقراء ناقص، هذا بالإضافة إلى أنّ **القياس النحوي** يختلف في جوهره عن **القياس الأرسطي**؛ لأنّه مرتبط **بفرع وأصل وحكم وعلة**، وهو ما يقربه من **القياس الفقهي**.

وأمّا **العلةُ النحوية** من ناحية فكرية كما تصورها كتب أعلام النحو في القرنين الثالث والرابع الهجريين فإنّها مستمدة من بيئة إسلامية غذّتها **أصول الفقه**، **وعلم الجدل الكلامي الإسلامي**، فلا حاجة بنا أن نلقي عليها فكراً آخر؛ فالتعليل عند

النحاة في تلك الفترة مستمد من هذين العِلْمين، ولعلّي لا أبالغ إذا قلت أنّ ما أقحمه بعض الباحثين من جدليتها أو سفسطتها لم تكن في مؤلفات هؤلاء النحاة فلو أخذنا بداية ابن السراج ووصولاً إلى ابن جني؛ فإنّ غالبية آرائهم في العلل لم تخرج عن ثلاث علل، ولو أردنا تتبعها لوجدناها تعلل لكلام العرب.

ولكن ما شط وعلل به النحو وهو خارج عن طبيعته فقد ساد في عصور النحو المتأخرة، فلا تِعدو أن يكون ثقافة نحوي حاول أن يطيل النحو بالحواشي والتعاليل والتقارير التي أفقدت مثل هذه المؤلفات القيمة العلمية.

7- تميّز النحو العربي في تاريخه الطويل بقدرته على تعليم الناشئة قواعده بطريقة تربوية تعليمية؛ تهدف إلى الإحاطة بأهم هذه القواعد ليسهل على المتعلم معرفة حد الباب، ومصطلحه، إضافة إلى معرفة ما سهل من التراكيب النحوية دون إسهاب أو تطويل، فحملت لنا المكتبة النحوية سلسلة مهمة من هذه الكتب يقف على رأسها: **الواضح للزبيدي، والموجز في النحو لابن السراج، والجمل للزجاجي، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، واللمع لابن جني، والتفاحة في النحو للنحاس**؛ فلا أظن أنّ سلسلة مثل هذه الكتب وهي قد قامت على السماع، والقياس، وعلله، ونظرية العامل قد ارتبطت بعنصر أجنبي أو فلسفة منطقية؛ لأنّها تتنافى مع غاياتها والهدف الذي وضعت من أجله.

8- لو زعمنا أنّ العقل بدلالته المنطقية قادر على معرفة اللغة، لكان كل إنسان يعرف لغات العالم بما في ذلك **نحوها، وصرفها، ومعجمها، ومفرداتها**، ولا أظن أي باحث على مّر العصور يوافق هذا القول. فالبحث العلمي القائم على الاستقصاء والتتبع يرى أنّ لكل لغة منطقها الخاص الذي يندرج تحته نحوها، وصرفها، وعادات أهلها في كلامهم نابع من بيئتهم وثقافاتهم.

الـهوامش

(1) الخطيب، محمد: ضوابط الفكر النحوي 1: 38–56.

(2) السابق: 1: 103 – 104.

(3) التكريتي، ناجي: انتقال الفلسفة اليونانية إلى العربية: 72.

(4) ابن خلدون: المقدمة: 386.

(5) حسان، تمام: الأصول: 22–29.

(6) السابق: 27: 28.

(7) انظر، الطنطاوي، محمد: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: 9–26، ضوابط الفكر النحوي 1: 33–38.

(8) الأفغاني، سعيد: في أصول النحو العربي: 164.

(9) السيرافي: أخبار النحويين البصريين: 12.

(10) بروكلمان، كارل: تاريخ الأدب العربي: 2: 128.

(11) حسن، عبدالحميد: القواعد النحوية مادتها وطريقتها: 79

(12) زيدان، جرجي: تاريخ آداب اللغة العربية: 1: 251.

(13) أمين، أحمد: فجر الإسلام: 183.

(14) القواعد النحوية مادتها وطريقتها: 79.

(15) الحديثي، خديجة: المدارس النحوية: 34.

(16) الكردي، سعد: النحو العربي بين الأصالة والتأثير: 211.

(17) السابق: 211–212.

(18) السابق: 218–219.

(19) ضيف، شوقي: المدارس النحوية: 20.

(20) النحو العربي بين الأصالة والتأثير: ص218.

(21) المدارس النحوية: 34–35.

(22) مكرم، عبدالعال سالم: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: 11.

(23) النحو العربي بين الأصالة والتأثير: 59.

(24) عمر، أحمد مختار: البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب: 73–74.

(25) النحو العربي بين الأصالة والتأثير: 235–241.

(26) المدارس النحوية: 20.

(27) السابق: 20.

(28) عون، حسن: دراسات في اللغة والنحو: 74.

(29) الجابري، محمد عابد: النحو العربي بين الأصالة والتأثير: 13.

(30) بنية العقل العربي: 22.

(31) الجمحي، محمد بن سلّام: طبقات فحول الشعراء: 14.

(32) النحو العربي بين الأصالة والتأثير: 98.

(33) محمود، إبراهيم كايد: دور المتكلمين في استخدام السياق اللغوي:186 – 189.

(34) الكسار، محمد: المفتاح إلى تعريب النحو: 46–47.

(35) النحو العربي بين الأصالة والتأثير: 98–99.

(36) السابق: 98–99.

(37) طرزي، فؤاد حنا: في أصول اللغة والنحو: 100–101.

(38) طه، عبدالحميد طه: النحو نمط من التفكير الخاص: 231.

(39) النحو العربي بين الأصالة والتأثير: 104.

(40) السابق: 104.

(41) انظر، ضوابط الفكر النحوي 1 :31–77، الفكر النحوي عند العرب: 81–144، أصالة النحو العربي: 25–106.

(42) مجمع اللغة، ص346 – 388، 1953م.

(43) أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة : 134.

(44) المخزومي، مهدي: مدرسة الكوفة: 260–261.

(45) الخولي، أمين: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب : 72.

(46) دراسات نقدية: 9–11.

(47) انظر، مقبول، إدريس: الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه 15–17.

(48) (انظر، العميري، سلطان: الحد الأرسطي أصوله الفلسفية وآثاره العلمية : 39–41.

(49) سيبويه: الكتاب 1 :12.

(50) النحو العربي بين الأصالة والتأثير : 146 ، ولمزيد من التوسع عن هذا الموضوع، انظر، المقال القيم «بين منطق أرسطو والنحو العربي، في تقسيم الكلام» للدكتور، محمد خير الحلواني: 19–26.

(51) الزجاج: الإيضاح في علل النحو :41.

(52) انظر، أصالة النحو العربي : 135.

(53) انظر، جيرار تروبو ونشأة النحو العربي، موسوعة دهشة http. www. Dahsha.com

(54) انظر ، الكتاب 1: 12.

(55) انظر، جدامي، عبدالمنعم السيد: المستشرقون والتراث النحوي العربي: 48–49.

(56) (56) الكتاب 1: 23.

(57) النحو العربي بين الأصالة والتأثير: 152–155.

(58) انظر، النحو العربي ومنطق أرسطو :55.

(59) تروبو، جيرار: نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: 331، موسوعة دهشة http. www. Dahsha.com

(60) انظر، الحاج، عبدالرحمن: النحو العربي ومنطق أرسطو :59.

(61) انظر، النحو العربي بين الأصالة والتأثير : 159.

(62) جيرار تروبو ونشأة النحو العربي، مرجع سابق.

(63) الكتاب 1: 22.

(64) النحو العربي بين الأصالة والتأثير: 159–160.

(66) انظر، السابق: 121–130.

(66) الغفيلي، منصور: مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظيرية والتطبيقية: 150.

(67) مدكور، إبراهيم: في اللغة والأدب: 49، وللتوسع في نظرة الدكتور إبراهيم بيومي مدكور عن القياس، ينظر منطق أرسطو والنحو العربي: 342–343.

(68) الخالدي، حسين ناصح: أصالة النحو العربي: 317.

(69) انظر، الياسري، علي مزهر: الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه : 213.

(70) انظر، نجيب، مصطفى أحمد: أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي : 173–174.

(71) المخزومي، مهدي: الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه: 220.

(72) ينظر مآخذ المحدثين على النحو العربي: 150.

(73) انظر، البليدي، محمد الحسني: المقولات العشر : 25–48.

(74) جيهامي، جيرار: الإشكالية اللغوية :128.

(75) انظر، بنية العقل العربي : 50.

(76) انظر، ضوابط الفكر النحوي 1: 68–69، ظهرت مؤخراً مجموعة من الدراسات الاستشراقية العميقة تناولها الباحثون بالترجمة الرصينة التي قدمّت كثيراً من الآراء حول كتاب سيبويه والتيارات الفكرية التي أثّرت في بنائه وتكوينه، ونظراً لطول هذه الدراسات؛ فلو وقفنا عليها لخرج البحث عن إطاره العام، فحق

هذه الدراسات أن تكون في عمل علمي أكبر من بحث، ومن أبرز هذه الدراسات:

1- المستشرقون والتراث النحوي العربي للأستاذ الدكتور عبدالمنعم السّيد أحمد جدامي، كنوز المعرفة، الأردن ط (1) 1437هـ- 2016م.

2- دراسات استشراقية حول التراث النحوي العربي، إعداد وترجمة أ.د. عبدالمنعم السّيد جدامي، د. منتصر أمين عبدالرحيم، كنوز المعرفة، الأردن ط (1) 1437هـ- 2016م.

3- نظرات في نشأة النحو العربي للمستشرق الألماني فولف ديتريش فيشر، حرره وعلّق عليه وقدّم له د.يوسف عبدالله الجوارنة، جامعة طيبة- المدينة المنورة، مجلة العلوم العربية، العدد الحادي والأربعون- شوال 1437هـ.

(77) دور المتكلمين في استخدام السياق: 150.

(78) الكتاب 1 :13.

(79) الفراء، معاني القرآن: 1: 11-12.

(80) السابق: 1: 11-12.

(81) الأنصاري، أحمد مكي: أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو: 408.

(82) السابق: 409.

(83) دور المتكلمين في استخدام السياق: 163-179.

(84) انتقال الفلسفة اليونانية إلى العربية: 73-74.

(85) السابق: 59.

(86) روبنز، موجز علم اللغة في الغرب: 59.

(87 السابق: 79.

(88) انتقال الفلسفة اليونانية إلى العربية: 75.

(89) النحو العربي بين الأصالة والتأثير: 145.

(90) كرم، يوسف: تاريخ الفلسفة اليونانية: 306–307.

(91) انتقال الفلسفة اليونانية: 76.

(92) النحو العربي بين الأصالة والتأثير: 66.

(93) فروخ، عمر: تاريخ الفكر العربي: 109.

(94) النحو العربي بين الأصالة والتأثير: 138–139.

(95) السابق: 66–67.

(96) العميري، سلطان: الحد الأرسطي: أصوله الفلسفية وآثاره العلمية: 39–40.

(97) السابق: 41.

(98) السابق: 41.

(99) الفارابي: منطق الفارابي: 1: 62.

(100) كتاب الجدل: 3: 85.

(101) ابن رشد، رسالة ما بعد الطبيعة: 66.

(102) الحد الأرسطي: 55.

(103) لمزيد من التوسع. انظر، المستقصى من علم أصول الفقه 1: 62.

(104) الحد الأرسطي: 64.

(105) السابق: 64.

(106) المنطق القديم: 145–147.

(107) السابق: 160–165.

(108) خليل، ياسين: نظرية أرسطو المنطقية: 64–66.

(109) بدوي، عبدالرحمن: المنطق الصوري والرياضي: 89.

(110) المنطق القديم: 195.

(111) إمام، عبدالفتاح إمام: محاضرات في المنطق: 206.

(112) المنطق الصوري: 136.

(113) نظرية أرسطو المنطقية: 71.

(114) النشار، علي سامي: مناهج البحث عند مفكري الإسلام: 48.

(115) محسب، محيي الدين: الثقافة المنطقية في الفكر النحوي: 161.

(116) مناهج البحث عند مفكري الإسلام: 71.

(117) محاضرات في المنطق: 240–241.

(118) المنطق القديم: 204.

(119) السابق: 204.

(120) أرسطو: منطق أرسطو 1: 269.

(121) المنطق القديم: 206.

(122) السابق: 273–274.

(123) السابق: 273–274 .

(124) مناهج البحث عند مفكري الإسلام: 51 .

(125) المنطق القديم: 266–272 .

(126) الأصول 1: 11 .

(127) الكتاب، 1: 12 .

(128) ابن السراج: الأصول، 1: 36–37 .

(129) الصميري: التبصرة والتذكرة 1: 74 .

(130) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي: 55 – 63 .

(131) مناهج البحث عند مفكري الإسلام: 151 .

(132) جاد الكريم، عبدالله: النحو منطق العربية: . 560

(133) إلياس، منى: القياس في النحو: 30 .

(134) الطباطبائي، مصطفى: المفكرون المسلمون في مواجهة المنطق اليوناني: 66.

(135) الصماري، محمد، لوشن، نور الهدى: أصالة النشأة في النحو العربي: 46.

(136) المفكرون المسلمون في مواجهة المنطق اليوناني: 66.

(137) السابق: 97.

(138) بودرع، عبدالرحمن: الأساس المعرفي للغويات العربية: 89.

(139) أبو المكارم، علي: تقويم الفكر النحوي: 86.

(140) الفاكهي: شرح الحدود النحوية: 28.

(141) الراجحي، عبده: النحو العربي والدرس الحديث: 77.

(142) النحو العربي بين الأصالة والتأثير: 146.

(143) ابن رشد: تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة: 12–18.

(144) السابق: 28–38.

(145) انظر، ريشر، نيقولا: تاريخ علم المنطق عند العرب: 49، كتاب العبارة (من كتاب الشفاء): 28.

(146) شرح كتاب أرسطوطاليس في العبارة: 40–51.

(147) المقولات العشر: 25، 28، 41.

(148) محاضرات في المنطق: 41، 42، 46، 47، 48.

عقد الدكتور محمد عابد الجابري مقارنة ما بين المشتقات ومقولات أرسطو أمكن تسجيل ملاحظات قد لا تخلو من طرافة كما قال:

عند أرسطو	عند النحاة العرب
الجوهر	الفعل
الكم	اسم المرة، أمثلة المبالغة
الكيف	اسم الهيئة، الصفة المشبهة، أفعل التفضيل

الإضافة	.....
المكان	اسم المكان
الزمان	اسم الزمان
الوضع	.....
الملكية	.....
الفعل	اسم الفاعل
الانفعال	اسم المفعول
.....	المصدر
.....	اسم الآلة

انظر، النحو العربي ومنطق أرسطو «المشتقات والمقولات»، البحث اللساني والسيميائي: 237، وقد علّق أحد الباحثين على مقارنة الدكتور الجابري أنّه: «أن هناك فجوة بين الرؤية اليونانية والرؤية البيانية يقتضيها طبيعة الجملة بين العربية واليونانية» انظر، ضوابط الفكر النحوي 1: 41.

(149) المنطق القديم: 57–58.

(150) الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية: 95.

(151) السابق: 95–96.

(152) الأصول: 1: 36.

(153) الإيضاح في علل النحو: 41.

(154) إبستمولوجيا اللغة النحوية: 352 – 354.

(155) بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام: 21.

(156) أصالة النحو العربي: 134–135، التوحيدي، أبو حيان: والإمتاع والمؤانسة: 1: 115.

(157) النحو العربي بين الأصالة والتأثير: 152.

(158) الإشكالية اللغوية: 91.

(159) السابق: 91.

(160) انظر، السعيد، عبدالله محمد: أثر المنطق الأرسطي في الفكر النحوي، دراسة في شرح ابن الناظم للألفية: 52.

(161) النحو العربي بين الأصالة والتأثير: 140–141.

(162) الكتاب 1: 12.

(163) أرسلان، زكرياء: إبستمولوجيا اللغة النحوية: 149.

(164) تلخيص كتاب أرسطو طاليس، العبارة: 31–32.

(165) بو عود، أحمد: سيبويه وأصالة النحو العربي موقف المستشرق جيرار تروبو: 337.

(166) انظر، البغدادي، محمد الصّبحي: من مظاهر التعامل بين علم المنطق والنحو «كلمة وفعل» في الصناعتين المنطقية والنحوية: 49.

(167) الفارابي: كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق: 42

(168) السيوطي: همع الهوامع: 2: 105

(169) سيبويه وأصالة النحو العربي "موقف المستشرق جيرار تروبو": 343

(170) النشار، علي: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، 1: 56

(171) الأصول، 1: 38–39.

(172) الفارسي: الإيضاح العضدي: 53–54.

(173) الإشكالية اللغوية: 134.

(174) السابق: 128.

(175) بو زيان، محمد: اللغة والمعنى: 38.

(176) الإشكالية اللغوية: 138.

(177) مناهج البحث عند مفكري الإسلام: 41.

(178) الحلواني، محمد خير: بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام: 21.

(179) إبستمولوجيا اللغة النحوية: 363.

(180) محاضرات في المنطق: 92.

(181) انظر، الإمتاع والمؤانسة 1: 109–110، التوحيدي: المقابسات 71–72، أبو حيان: المناظرة بين المنطق الفلسفي والنحو العربي في عصور الخلفاء 107–109.

(182) مناهج البحث عند مفكري الإسلام: 47.

(183) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: 163.

(184) المنطق القديم: 198.

(185) الإشكالية اللغوية: 122.

(186) نحلة، محمود: أصول النحو العربي: 91.

(187) السابق: 92.

(188) الأصول، 1: 163–164.

(189) السابق: 229–230.

(190) السابق، 1: 270.

(191) الجمل في النحو: 30.

(192) السابق: 35.

(193) السابق: 51–52.

(194) ابن جني: الخصائص 2: 88.

(195) الإيضاح العضدي: 59.

(196) الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه 1: 55.

(197) السابق 1: 110.

(198) القياس في النحو: 115.

(199) الرماني: شرح كتاب سيبويه: 130.

(200) السابق: 130.

(201) الخصائص 2–12.

(202) ابن جني: سر صناعة الإعراب 1: 99–100.

(203) (المبارك، مازن) النحو العربي، 74–77.

(204) أبو تاكي، سعود: خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري: 328.

(205) جديدي، محمد: الفلسفة الإغريقية: 305.

(206) نظرية التعليل: 35.

(207) أصول النحو: 126.

(208) مزوز، دليلة: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة: 120.

(209) النحو العربي: 57.

(210) أصول النحو العربي: 126.

(211) الأصول 1: 35.

(212) الإيضاح في علل النحو: 64–65.

(213) الخصائص 1: 48.

(214) السابق 1: 165.

(215) نظرية التعليل: 68–69.

(216) أبو حيان، التوحيدي: الهوامل والشوامل: 294.

(217) بنية العقل العربي: 137–141.

(218) الحاج صالح، عبدالرحمن: منطق العرب في علوم اللسان 2: 337.

(219) الحاج صالح، عبدالرحمن: تأثيرات النظريات العلمية بين الشرق والغرب: 118.

(220) الإشكالية اللغوية: 122.

(221) تقويم الفكر النحوي: 116–117.

(222) أصالة النحو العربي: –121 126.

(223) السابق: 126.

(224) المنطق القديم: 266.

(225) السابق: 266.

(226) حسين، محمد الخضر: القياس: 74.

(227) الخصائص 1: 50.

(228) منطق العرب في علوم اللسان: 75.

(229) المنطق القديم: 287.

(230) تقويم الفكر النحوي: 109–110.

(231) العكيلي، حسن منديل: النظام النحوي للغة العربية بين الاستعمال اللغوي والمنطق العقلي، موقع شبكة صوت العربية.

(232) أصالة النحو العربي: 127–129.

(233) نظرية التعليل: 95.

(234) شنوقة، السعيد: دراسات في آليات التحليل: 58–59.

(235) القياس في النحو: 54.

(236) نظرية التعليل: 57.

(237) أصول النحو: 111.

(238) السعدني، مصطفى: تأويل الشعراء قراءة أدبية في فكرنا النحوي: 43.

(239) نظرية التعليل: 169.

(240) تقويم الفكر النحوي: 123، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي: 122.

(241) الخصائص 1: 51–52.

(242) المنطق القديم: –273 274.

(243) المسدي، عبدالسلام: الأسلوبية والأسلوب: 187.

(244) المنطق القديم: –273 274.

(245) ضوابط الفكر النحوي 1: 143.

(246) المنطق القديم: 280.

(247) السابق: 280.

(248) الأصول: 13.

(249) سلمان، عدنان محمد: الاستقراء في النحو: 142.

(250) السابق: 142.

(251) تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب: 17.

(252) الأصول: 1: 37.

(253) التكملة: 163.

(254) منطق أرسطو 1: 269.

(255) العبارة: 59.

(256) تاريخ علم المنطق عند العرب: 71.

(257) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي: 167.

(258) المنطق القديم: 266.

(259) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي: 169.

(260) انظر ص 41، 42، 43، 44، 47، 48، 49، 50، 51 من هذا البحث.

المراجع

أرسلان، زكرياء: *إبستمولوجيا اللغة النحوية*، بحث في مقاييس العلميّة ومرجعيات التأسيس والتأصيل، كنوز المعرفة، الأردن، ط (1)، 1437هـ – 2016م.

الأفغاني، سعيد: *في أصول النحو العربي*، المكتب الإسلامي، طبع عام 1407هـ.

أبو تاكي، سعود: *خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري*، دار غريب، القاهرة، ط(1)، 1425هـ – 2005م.

أبو المكارم، علي: *تقويم الفكر النحوي*، دار الثقافة، بيروت، بدون تاريخ.

إلياس، منى: *القياس في النحو*، دار الفكر، ط(1)، 1405هـ – 1985م.

إمام، عبدالفتاح إمام، *محاضرات في المنطق*، دار الثقافة، القاهرة، 1973م.

أمين، أحمد: *فجر الإسلام*، القاهرة، ط (7)، بدون تاريخ.

أندرس، جيرهارد، *المناظرة بين المنطق الفلسفي والنحو العربي في عصر الخلفاء*، مجلة تاريخ العلوم العربية، 1977م، مج1، ع2، سوريا.

الأنصاري، أحمد مكي: *أبو زكريا الفراء، ومذهبه في اللغة والنحو*، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.

أنيس، إبراهيم، **من أسرار** *اللغة*، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط (6)، 1978م.

بخيت، مصطفى أحمد، *أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي*، دار البصائر، القاهرة، ط (1)، 2011م.

بدوي، عبدالرحمن: *المنطق الصوري، والرياضي*، وكالة المطبوعات، الكويت، ط(4)، 1997م.

بروكلمان، كارل: *تاريخ الأدب العربي*، نقله إلى العربية الدكتور عبدالحليم النجار، دار المعارف، ط (4)، بدون تاريخ.

البغدادي، محمد الصّجي: *من مظاهر التّعامل بين علم المنطق والنحو «كلمة وفعل» في الصناعتين المنطقية والنحوية*، حوليات الجامعة التونسية، العدد 59، 2014م.

بودرع، عبدالرحمن: *الأساس المعرفي للغويات العربية*، منشورات نادي الكتابة، كلية الآداب، تطوان، ط (1)، 2000م.

بو زيان، محمد: *اللغة والمعنى*، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط(1)، 1431هـ – 2010م.

تروبو، جيرار، *نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه*، مجمع اللغة الأردني، مج 1، ع1، 1978م.

التكريتي، ناجي: *انتقال الفلسفة اليونانية إلى العربية*، مجلة المورد، العراق، العدد 4، 1975م.

التوحيدي، أبو حيان: *الإمتاع والمؤانسة*، حققه أحمد أمين، وأحمد الزين، مكتبة دار الحياة، بيروت، بدون تاريخ. *المقابسات*، حققه وقدّمه: محمد توفيق حسين، دار الآداب، بيروت، ط (2)، 1989م. ومسكويه: *الهوامل والشوامل*: نشره أحمد أمين، السيد أحمد صقر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1951م.

الجابري، محمد عابد: *البحث اللساني والسيميائي*، منشورات كلية الآداب والعلوم اللسانية، الرباط، 1401هـ - 1981م. *بنية العقل العربي*، المركز الثقافي العربي، ط (3)، 1993م.

الحاج، صالح، عبدالرحمن، *منطق العرب وعلوم اللسان*، الجزء الثاني، موفر للنشر، الجزائر، 2012م.

جاد الكريم، عبدالله: *النحو منطق العربية، دراسة في طرائق البرهنة والاستنباط في النحو العربي*، النشر والتوزيع، النابغة، القاهرة، ط (1)، 2014م.

جدامي، عبدالمنعم السيد: *المستشرقون والتراث النحوي العربي*، كنوز المعرفة، الأردن، ط (1)، 1438 - 2016م.

جديدي، محمد: *الفلسفة الإغريقية*، الدار العربية للعلوم، ط (1)، 2008م.

الجمحي، محمد بن سلام: *طبقات فحول الشعراء*، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، طبعة المدني، بدون تاريخ.

ابن جني، *الخصائص*، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط(4)، 1999م.

ابن جني، *سر صناعة الإعراب*، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط(1)، 1405هـ - 1985م.

جيهامي، جيرار، *الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية*، دراسة تحليلية نقدية، دار الشروق، بيروت، ط (1)، 1994م.

الحديثي، خديجة: *المدارس النحوية*، دار الأمل، الأردن، ط (3)، 2002م.

حسّان، تمام: *الأصول، دراسة أبستمولوجية لأصول الفكر العربي*، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط (1)، 1401هـ - 1981م.

حسن، عبد الحميد: *القواعد النحوية مادتها وطريقتها*، مطبعة الأنجلو، 1952م.

حسين، محمد الخضر: *القياس*، عنيت بنشره المطبعة السلفية، القاهرة، 1353هـ.

الحسيني، البليدي: *المقولات العشر*، دار النجاح، بيروت، 1974م.

الحلواني، محمد خير: *أصول النحو العربي*، طبعة عام 1979م. *بين منطق أرسطو والنحو العربي «في تقسيم الكلام»*، مجلة المورد، المجلد التاسع، 1980م.

الخالدي، حسين ناصح: *أصالة النحو العربي*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط (1)، 2005م.

الخثران، عبدالله: *أصالة النحو العربي*، مجلة اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد: 11، 1981م.

الخطيب، محمد عبدالفتاح: *ضوابط الفكر النحوي*، دراسة تحليلية لأسس الكلية التي بني عليها النحاة آراءهم، دار البصائر، القاهرة، ط (1)، 1428هـ - 2007م.

ابن خلدون: *المقدمة*، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.

خليل، ياسين: *نظرية أرسطو المنطقية*، مطبعة أسعد، بغداد، 1964م.

الخولي، أمين: *مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب*، دار المعرفة، ط (1)، 1961م.

الراجحي، عبده: *النحو العربي والدرس الحديث*، دار النهضة العربية، بيروت، 1407هـ - 1986م.

ابن رشد: *تعليقات في كتاب باري أرميناس*، تحقيق: محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976م. *تلخيص كتاب أرسطو في العبارة*، تحقيق: محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987م. *رسالة ما بعد الطبيعة*، تحقيق: الدكتور رفيق العجم والدكتور جيرار جيهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1994م.

الرماني: *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق ودراسة محمد إبراهيم يوسف شيبه، مكة، 1415هـ.

روبنز، موجز *علم اللغة في الغرب*، ترجمة أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، العدد 277.

ريشر، نيقولا: *تاريخ علم المنطق عند العرب*، مراحله، مدارسه، وسجل شامل بفلاسفة المنطق ومؤلفاتهم، ترجمة ودراسة وتعليق: د. محمد مهران، منشورات أسمار، باريس، بدون تاريخ.

الزجاجي، *الإيضاح في علل النحو*، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط (5)، 1986م. *الجمل في النحو*، تحقيق: الدكتور علي الحمد، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط (3)، 1407هـ - 1986م.

زيدان، جرجي: *تاريخ آداب اللغة العربية*، دار الهلال، مصر، 1975م.

ابن السّراج، *الأصول في النحو*، تحقيق: الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (3)، 1408هـ.

السعدني، مصطفى: *تأويل الشعراء قراءة أدبية في فكرنا النحوي*، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1992م.

السعيد، عبدالله محمد: *أثر المنطق الأرسطي في الفكر النحوي*، دراسة في: شرح ابن الناظم للألفية، عبدالله محمد السعيد، عالم الكتب، الأردن، ط (1)، 2016م.

سلمان، عدنان محمد: *الاستقراء في النحو*، مجمع اللغة العلمي العراقي، شوال 1404هـ، العدد 49.

سيبويه: *الكتاب*، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الخانجي، القاهرة، 1408هـ.

السيرافي، أبو سعيد: *أخبار النحويين البصريين*، تحقيق: طه الزيتي ومحمد عبدالمنعم خفاجي، ط (1)، 1955م.

ابن سينا، *كتاب الشفاء (الجزء المنطقي)*، وزارة المعارف، القاهرة، 1952م.

السيوطي: *همع الهوامع*، تحقيق: عبدالسلام هارون والدكتور عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، ط (2)، 1407هـ.

شعبان، خالد سعد: *أصول النحو عند ابن مالك*، مكتبة الآداب، القاهرة، ط (2)، 2009م.

شنوقة، السعيد: *دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو*، عالم الكتب، القاهرة، ط (1)، 1430هـ – 2009م.

صالح، عبدالرحمن الحاج: *تأثير النظريات العلمية بين الشرق والغرب*، مجلة اللغة العربية، القاهرة، عدد 96.

الصماري، محمد، لوشن، نور الهدى: *أصالة النشأة في النحو العربي*، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الثانية والثلاثون، جامعة الكويت، 1432هـ – 2011م.

الصميري، *التبصرة والتذكرة*، تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحوث العلمي وإحياء التراث الإسلامية، جامعة أم القرى، ط (1)، 1982م.

الطباطبائي، مصطفى: *المفكرون المسلمون في مواجهة المنطق اليوناني*، ترجمة عبدالرحيم ملازئي البلوشي، دار ابن حزم، ط(1)، 1410هـ – 1990م.

طرزي، فؤاد حنا: *في أصول اللغة والنحو*، مكتبة لبنان ناشرون، ط (1)، 2005م.

الطنطاوي، محمد: *نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة*، ط (2)، بدون تاريخ.

طه، عبدالحميد طه، *النحو نمط من التفكير الخاص*، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد العاشر، 1967م.

العكيلي، حسن منديل: *النظام النحوي للغة العربية بين الاستعمال اللغوي والمنطق العقلي*، موقع شبكة صوت العربية.

عمر، أحمد مختار: *البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب*، للدكتور أحمد مختار عمر، دار الثقافة، بيروت، بدون تاريخ.

العميري، سلطان: *الحد الأرسطي أصوله الفلسفية وآثاره العلمية*، الميمان للنشر والتوزيع، ط (1)، 1432هـ.

عون، حسن: *دراسات في اللغة والنحو*، القاهرة، 1970م.

عيد، سلمان عباس: *تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1)، 2015م.

الغزالي، أبو حامد: *المستصفى من علم الأصول*، تحقيق محمد الأشقر، مؤسسة الرسالة، ط (1)، 1417هـ.

الغفيلي، منصور عبدالعزيز: *مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظيرية والتطبيقية*، مطبوعات نادي القصيم الأدبي، ط (1)، 1434 هـ – 2013-م

الفراء: *معاني القرآن*، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط (1)، 1408هـ.

الفارابي، *الألفاظ المستعملة في المنطق*، حققه وقدّم له وعلّق عليه محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط (2).
كتاب الجدل، تحقيق: الدكتور رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، 1986م. *منطق الفارابي*، تحقيق: الدكتور رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، 1985م.

الفارسي، أبو علي: *الإيضاح العضدي*، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط (2)، 1416هـ.
التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: الدكتور عوض القوزي، مطبعة الأمانة، ط (1)، 1401 هـ – 1990م.

الفاكهي، *شرح الحدود النحوية*، دار وتحقيق: الدكتور صالح العايد، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، بدون تاريخ.

فروخ، عمر: *تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون*، دار الملايين، بيروت، ط (4)، 1983م.

الكردي، سعد: *النحو العربي بين الأصالة والتأثير*، جامعة دمشق، 1403 هـ – 1983م.

كرم، يوسف: *تاريخ الفلسفة اليونانية*، مكتبة الثقافة الدينية، 2009م.

الكسار، محمد: *المفتاح إلى تعريب النحو*، المكتب العربي للإعلان، دمشق، 1976م.

محسب محيي الدين، *الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، نحاة القرن الرابع الهجري – نموذجاً –*، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص (1)، 2007م.

محمود، كايد إبراهيم: *دور المتكلمين في استخدام السياق اللغوي*، مكتبة دار المعرفة، 2007م.

المبارك، مازن: *النحو العربي، العلة النحوية – نشأتها وتطورها* – المكتبة الحديثة، ط1، 1385 هـ – 1965م.

المخزومي، مهدي: *الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه*، دار الرائد، بيروت، ط(2)، 1406 هـ – 1986.
مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، ط (2)، 1958م.

مدكور، إبراهيم بيومي: *في اللغة والأدب*، دار المعارف، مصر، 1971م. *منطق أرسطو والنحو العربي*، مجلة مجمع اللغة العربية، 1953م.

مزروعة، محمود: *المنطق القديم*، مكتبة كنوز المعرفة، ط (2)، 1427هـ – 2006م.

مزوز، دليلة: *الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة*، عالم الكتب الحديث، الأردن، (1)، 2010م.

المسدّي، عبدالسلام: *الأسلوبية والأسلوب*، *الدار العربية للكتاب*، ط (3)، بدون تاريخ.

مقبول، إدريس: *الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه*، عالم الكتب، ط (1)، 2006م.

مكرم، عبدالعال، سالم: *الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي*، مصر، 1977م.

الملخ، حسن خميس: *نظرية الأصل والفرع في النحو العربي*، الشروق، الأردن، ط (1)، 2001م.

نحلة، محمود أحمد: *أصول النحو العربي*، دار العلوم العربية، بيروت، ط(1)، 1407هـ – 1987م.

النشّار، علي سامي: *مناهج البحث عند مفكري الإسلام*، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط (1)، 1429هـ – 2008م. *نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام*، دار المعارف، القاهرة، ط (7)، 1977م.

الياسري، علي مزهر، *الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه*، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط (1)، 2003م.

Abstract

The research sought to show a topic that is considered one of the most important topics in the studies of linguistic thought (grammar) that occupied the researchers, namely the extent of agreement or difference between the ideas of (Indians, Syrian, Greece and Persians) although this study has given the Greek thought. The scholars considered that this thought has spread to most of the Arab sciences, including Arab grammatical thought, which required the researcher to investigate the most important of all thoughts, trying to stand on the emergence of the Arabic Grammar with Scholars' sayings; the authenticity of upbringing or influenced by those who preceded them from the nations. Then this research showed the foundations of the theory (grammatical) in both Alvkran Greek and Arab), the researcher will follow up on the concepts (borders, drawings and adaptations) to judge the extent of the impact, or that the Arab sciences (grammar) stemmed from the environment of its people and the thinking of its owners without foreign influence, supported by everything the researcher said under the pretext and scientific evidence based on sound methodology Away from any Zeal or impact.

Key Words: Syntax, Logic, Grammatical Structures, Grammat.

The Author:

Dr. Ibrahim Hussein Ali Sonbo

- Ph.D. in Syntax and Morphology.
- Associate Professor, Umm Al-Qura University, University College, Al-Qunfudhah.

Production:

Articles:

1- Presumption of the Lexical Meaning and Its Impact on Directing Al-Irab at Al-Samin Al-Halabi (756 AH): Examples of Surat Al-Baqara, A Theoretical and Applied Study, A Theoretical and Applied Study, Imam Al-Shatibi Institute for the Qur'an and Its Sciences, The Charitable Association for the Memorization of the Holy Qur'an, Kingdom of Saudi Arabia, Jeddah, under publication, 1444 AH.

2- The Structure of the Introductions and Their Contextual Significance in the Books of Irab the Holy Qur'an. Al-Qadisiyah Journal of Arts and Educational Sciences, Iraq 2022 AD.

3- Imam Abu Al-Hassan Ali Bin Muhammad Bin Al-Batalyusi, known as (Al-Khaytal), Al-Azhar University, Journal of the Faculty of Arabic Language in Zagazig, 2022.

4- The Morphological Directives of Ibn Saydah (458 AH) in His Book explaining the Verses of Sentences, Published Research, Study and Analysis, Journal of Al-Azhar University - Gaza, 2021 AD.

5- Layers of Grammarians in the (Book Maratib Al-Nahawiyyin) by Abi al-Tayyi Al-Lughi, Published Research, Journal of Kufa Etiquette, University of Kufa, 2021 AD.

6- Istishab the Imam Muhammad bin Saud Islamic University Journal - Arab Sciences, 1430 AH, Published Research.

7- The Position of Imam Al-Khabisi (731 AH) on the Quranic Readings in a Book "The Muwashah (Al-Muwfadhah) on Ibn Al-Hajib's Kafia in Grammar": A Semantic Grammatical study, Published Research, Publications of the Laboratory of Linguistics and Arabic Language, Baji Mokhtar University, Annaba, Algeria, 2016 AD.

8- Abu Al-Qasim Abdul-Daem Bin Marzouq Al-Qayrawani (472 AH), His Life, Grammatical and Morphological Directives, Study and Analysis, Published Research, Kairouan University Journal, Tunisia, 2016 AD.

Doi 10.34120/0757-043-951-002
Monograph (2)

The Concept of Arabic Grammar between the Original and Reasonable

Ibrahim Hussein Sonbo, Ph.D.
Department of Arabic Language - University College
Umm Al Qura University
Saudi Arabia

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES - KUWAIT UNIVERSITY

Editorial Board

- **Prof. Taghreed Alqudsi**
  Editor - in - Chief
  Department of Information Studies
  Kuwait University
- **Prof. Baqer Salman Alnajjar**
  Bahrain University - Bahrain
  Visiting Prof. Sociology and Social Service Department - Kuwait University
- **Prof. Numan M. Jubran**
  Irbid University - Jordan
  Visiting Prof. History Department - Kuwait University
- **Prof. Adnan Y. Alotoum**
  Psycology Department - Yarmouk University - Jordan
- **Prof. Mashael Al-Hamly**
  English Department and Literature
  Kuwait University
- **Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy**
  Philosophy Department
  Kuwait University
- **Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban**
  Department of Political Science
  Kuwait University
- **Dr. Ahmed Mubarak AlHasem**
  Geography Department
  Kuwait University
- **Dr. Asad H. AL-Saleh**
  Arabic Department
  Indiana University - USA
- **Maha Ibrahim Al-Msad**
  Editorial Manager

Advisory Board

- **Prof. Basil Hatim**
  American University
  Sharjah - United Arab Emirates
- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**
  Department of Arabic Language and Literature - Jordan University
- **Prof. Hamdi Hasan Abul Enein**
  Faculty of Mass Communication
  Misr International University
- **Prof. Sari Hanafi**
  President of the International Sociological Association - American University- Beirut
- **Prof. Mona Baker**
  Manchester University
  United Kingdom
- **Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al Fehri**
  Department of Arabic Language and Literature -Mohammed V University
- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**
  Geography Department
  King Saud University
- **Prof. Ma'moun Fandi**
  Director of London Institute of Strategic Studies - United Kingdom

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Academic Publication Council - Kuwait University

REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY THAT PUBLISHES TOPICS IN THE HUMANITIES, SOCIAL SCIENCES & LITERATURE

Special Issuance (Language 2)

Rates:

Kuwait: K.D. 0.500, Bahrain: BD 1, Qatar: RQ 10, Emirates: DH 10,
Saudi Arabia: RS 10.

Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar

Cost per issue in other Countries: Equivalent to three US dollar

● Annual Subscription (individuals):

1 Year: Kuwait: 4 K.D., Arab Countries: 6 K.D., Foreign Countries 22 dollars.
2 Year: Kuwait: 7 K.D., Arab Countries: 10 K.D., Foreign Countries 37 dollars.
3 Year: Kuwait: 10 K.D., Arab Countries: 14 K.D., Foreign Countries 52 dollars.
4 Year: Kuwait: 13 K.D., Arab Countries: 18 K.D., Foreign Countries 67 dollars.

● Annual Subscription (institutions):

1 Year: Kuwait: 22 K.D., Arab Countries: 22 K.D., Foreign Countries 90 dollars.
2 Year: Kuwait: 37 K.D., Arab Countries: 37 K.D., Foreign Countries 150 dollars.
3 Year: Kuwait: 53 K.D., Arab Countries: 53 K.D., Foreign Countries 210 dollars.
4 Year: Kuwait: 67 K.D., Arab Countries: 67 K.D., Foreign Countries 270 dollars.

All correspondence and enquiries must be addressed to:

Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES
P.O.BOX 17370 EL-KHALDIAH - KUWAIT 72454
Tel: 24830256 - Fax: 24830256
ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aass@Ku.edu.Kw
http:// apc. kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة: www.mandumah.com

The Publications of The Academic publiction council

journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Puplication Committee 1976, Journal of law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Sducational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Academic Publication Council - University of Kuwait

الفكر النحوي العربي
بين الأصالة والتأثير المنطقي:
دراسة في التصورات والتصديقات

The Concept of Arabic Grammar between the Original and Reasonable

Ibrahim Hussein Sonbo,Ph.D.
Department of Arabic Language - University College
Umm Al Qura University
Saudi Arabia

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Academic
Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Special Issuance - Arabic Language (2)

1445 A.H / 2023 A.D